إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية في قطاع غزة وسبل التغلب عليها

The Obstacles Facing International Funds for Islamic Charitable Organizations in Gaza, and the Possible Ways to Overcome Them

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name:	اسم الطالب/ة: خالد زيدان اضهير
Signature:	التوقيع: خالد
Date:	التاريخ: 25 أغسطس 2015

الجامعة الإسلامية بغـــزة
عمـادة الدراسات العليـــا
كليـــــة التجـــــارة
قـسـم اقـتـصـاديـات التـنـمية

معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية في قطاع غزة وسبل التغلب عليها

The Obstacles Facing International Funds for Islamic Charitable Organizations in Gaza, and the Possible Ways to Overcome Them

إعداد الطالـب:

خالد زيدان اضهير

الرقم الجامعي:

120110331

إشـــراف:

د. علاء الدين عادل الرفاتي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة

1436 هـ /2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم.. ج.س.غ/35/..... Ref

التاريخ 2015/06/17 Date.....

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **خالد زيدان مصطفى إضهير** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم** اقتصاديات التنمية وموضوعها:

معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها

Constraints of international fund for Islamic Charitable Associations and ways to overcome them

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 30 شعبان 1436 هـ، الموافق2015/06/17م الساعة الثانية مساءً بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. علاء الدين عادل الرفاتي	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. محمد إبراهيم مقداد	مناقشاً داخلياً	.....
د. سمير مصطفى أبو مدللة	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم** اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف +970 (8) 286 0700 Tel: فاكس +970 (8) 286 0800 fax: P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine
www.iugaza.edu.ps public@iugaza.edu.ps

قال تعالى :

صدق الله العظيم

[سورة طه: 114].

الإهداء

إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة.... والدي العزيز

إلى نبع الحنان الذي لا ينضب... أمي الغالية

إلى زوجتي العزيزة وأبنائي الذين صبروا على انشغالي عنهم

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي.... إخواني وأخواتي

إلى من ضحوا بحريتهم من أجل حرية غيرهم..... الأسرى والمعتقلين

إلى من هم أكرم منا مكانة..... شهداء فلسطين

إلى زملائي في العمل

إلى زملائي في الجامعة الإسلامية

إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل

الـشـكـر والعرفان

من لايشكر الناس لايشكر اللّه

الحمد للّه الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا اللّه، الشكر للّه أولاً وأخيراً الذي وفقني في إنجاز هذا البحث، كما أتقدم بفائق الشكر والعرفان إلى والديّ الأفاضل اللذين زرعا في عروقي حب العلم.

كما وأتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الدكتور الفاضل |

علاء الدين عادل الرفاتي

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة

أ.د. محمد ابراهيم مقداد

د. سمير مصطفى عبود ابو مدللّه

فجزاهم اللّه عني خير الجزاء

كما وأتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى كل من ساهم معي وأعانني على إنجاز هدا الجهد المتواضع.

فلهم مني كل الاحترام والتقدير والامتنان .. وأدام اللّه عطائهم

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
أية قرآنية	ب
الإهداء	ج
الشكر وعرفان	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
قائمة الملاحق	ح
ملخص الدراسة باللغة العربية	ط
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ي
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1. مقدمة	2
2. مشكلة الدراسة	3
3. أهمية الدراسة	4
4. أهداف الدراسة	4
5. فرضيات الدراسة	4
6. متغيرات الدراسة	5
7. منهجية الدراسة	5
8. أسلوب جمع البيانات	5
9. مجتمع وعينة الدراسة	6
10. الأدبيات والدراسات السابقة	7
11. التعقيب على الدراسات السابقة	12
الفصل الثاني: التمويل الدولي	
2.1 مقدمة	15
2.2 نشأة التمويل الدولي وتطوره	16
2.3 مفهوم التمويل الدولي	20
2.4 دوافع وأهمية التمويل الدولي	22

2.5 مصادر وإشكاليات وعوائق التمويل الدولي	26
2.6 التحديات والعقبات التي تواجه التمويل الدولي	28
2.7 التحديات التي تواجه تمويل الجمعيات الخيرية الاسلامية	29
2.8 الخلاصة	31
الفصل الثالث: المؤسسات العاملة في مجال التمويل الدولي	
3.1 مقدمة	33
3.2 نشأة المؤسسات الدولية وتطورها	33
3.3 المؤسسات العربية والاسلامية الدولية	37
3.4 المؤسسات الأجنبية الدولية	43
3.5 الجمعيات الخيرية في فلسطين	51
3.6 الجمعيات الخيرية الإسلامية في فلسطين	54
3.7 الخلاصة	73
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
4.1 مقدمة	75
4.2 الطريقة والإجراءات الدراسة الميدانية	79
4.3 تحليل البيانات واختبار الفرضيات	91
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
5.1 النتائج	116
5.2 التوصيات	114
المراجع	116
الملاحق	121

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(3.1)	يوضح أهم الوكالات العالمية العاملة في الأراضي الفلسطينية	50
(3.2)	يوضح عدد الجمعيات الخيرية لكل 1000 نسمة في كل محافظة من محافظات قطاع غزة	54
(4.1)	توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديمغرافية	76
(4.2)	توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الخاصة بالجمعيات	79
(4.3)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال	82
(4.4)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال	83
(4.5)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال	84
(4.6)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال	85
(4.7)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس والدرجة الكلية للمجال	86
(4.8)	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	87
(4.9)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	88
(4.10)	طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات للمقياس	88
(4.11)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	89
(4.12)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال مصادر التمويل	93
(4.13)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال التأثير الأمني والسياسي	95
(4.14)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال التمتع الكفاءة	97
(4.15)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال طبيعة وعدد المقترحات المقدمة	99
(4.16)	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال دور العلاقات الخارجية	101
(4.17)	معامل الارتباط بين تأثير الأوضاع الأمنية السياسية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية	103
(4.18)	معامل الارتباط بين مدى تمتع إدارة الجمعيات بالكفاءة الإدارية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية	103
(4.19)	معامل الارتباط بين طبيعة وعدد المقترحات المقدمة من قبل الجمعيات للجهات الخارجية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية	104
(4.20)	معامل الارتباط بين دور العلاقات الخارجية للجمعيات والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية	105
(4.21)	نتائج اختبار " T – لعينتين مستقلتين" وفقا لمتغير " الجنس"	106
(4.22)	يوضح نتائج تحليل التباين وفقاً لمتغير " المسمى الوظيفي"	107

(4.23)	يوضح نتائج تحليل التباين وفقاً لمتغير " التخصص"	108
(4.24)	يوضح نتائج تحليل التباين وفقاً لمتغير " العمر "	108
(4.25)	يوضح نتائج تحليل التباين وفقاً لمتغير " المؤهل العلمي "	109
(4.26)	يوضح نتائج تحليل التباين وفقاً لمتغير " الخبرة "	110

قائمة الملاحق

الملحق	الصفحة
احصائية بالجمعيات المسجلة	122
الاستبانة في صورتها النهائية	123
أسماء أعضاء لجنة التحكيم	129

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها والوقوف على أبرز المشكلات التي تسببت في ضعف هذا التمويل، والوسائل التي يمكن للجمعيات الخيرية الإسلامية من خلالها جلب تمويل من المؤسسات الدولية.

وقد تم استخدم منهج التحليل الوصفي، حيث ثم إعداد استبانة لجمع البيانات اللازمة وقد تم توزيع 150 استبانة على عدد من العاملين في المستويات الإدارية العليا والوسطى للجمعيات الاسلامية وقد تم استرداد 130 استبانة بنسبة استرداد 86.6%.

وقد اتضح ضعف وتراجع مساهمة التمويل الأجنبي وهذا يرجع إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

1. سياسة تجفيف المنابع التي تمارسها الجهات المناوئة ضد الجمعيات الخيرية الإسلامية.
2. رفض البنوك المحلية فتح حسابات بنكية لهذه الجمعيات خوفاً من الملاحقة القضائية .
3. حملات التشويه التي تشن ضد الجمعيات الإسلامية داخلياً وخارجياً.
4. ضعف الكادر البشري لدى الجمعيات الإسلامية القادر على فهم برامج الجهات المانحة .
5. تدني قدرة الجمعيات الإسلامية على تطوير شبكة العلاقات مع المؤسسات المختلفة فكرياً وإيديولوجياً.
6. ضعفها في بناء علاقات تمكنها من توفير الدعم المادي لتنفيذ مشاريعها وتحقيق أهدافها .
7. وجود تعارض في الأهداف بين هذه الجمعيات والجهات المانحة.
8. تشدد المانحين في الشروط المفروضة اتجاه الجمعيات الإسلامية.

كما خلصت الدراسة لمجموعة من التوصيات أهمها:

1. ضرورة قيام الجمعيات الخيرية الإسلامية بزيارات للدول الأوروبية من أجل حشد الدعم المجتمعي لمواجهة حملات التشويه التي تشن ضد الجمعيات.
2. تطوير عملية تسويق المشاريع والأنشطة في الجمعيات الخيرية الإسلامية داخلياً وخارجياً لتوضيح الدور الاجتماعي الذي تقوم به.
3. الاهتمام بتطوير الجوانب الإعلامية لهذه الجمعيات خاصة في مواقع الانترنت وصفحات التواصل الاجتماعي.
4. ضرورة قيام الجمعيات الإسلامية بوضع خطة استراتيجية واضحة مبنية على دراسة احتياجات المجتمع الفلسطيني .

Abstract

This study aimed at identifying the obstacles which face the international funds for the Islamic charitable organizations in Gaza. It also attempted to find possible ways to overcome these obstacles. The major problems which weakened the international funds to the Islamic charitable organizations were highlighted. The study also suggested practical steps to be undertaken by the Islamic charitable organizations to raise funds from international donors.

The descriptive analysis method was used and a questionnaire was developed to collect the data. Total of 150 questionnaires were distributed to be filled by workers in the Islamic charitable organizations who hold high and medium managerial positions. 130 filled questionnaires were collected with a response rate of 86.6%.

The findings revealed several reasons for the deficiency of the international funds as follows:

1. Policy of drying financial sources, which is practiced by Hostile authorities, against the Islamic NGOs.
2. The local banks refuse to open accounts for these organizations to avoid legal consequences.
3. Defaming campaigns were launched locally and internationally against the Islamic charitable organizations.
4. Causes related to the workers of these organizations and their lack of understanding of how to deal with international donors.
5. The Islamic charitable organizations are not able to improve network relationships with other organizations who are different in their thoughts and ideologies.
6. The Islamic charitable organizations are unable to establish relationships that enable raising funds for the various projects and achieving organizations' goals.
7. The discrepancy between their goals and the goals of the funding organizations,
8. the strictness of donors towards Islamic charitable organizations.

Recommendations:

1. Visit as many international organizations as possible, in their countries, to get their support and face the defaming campaigns against them.
2. Improve the marketing strategies of their projects and other activities, locally and internationally, to emphasize the role they play in the society.
3. Intensify their presence in the media, especially internet websites and social networks.
4. Set up complete and clear strategic plans based on accurate assessment of the needs in the society.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1. مقدمة
2. مشكلة الدراسة
3. أهمية الدراسة
4. أهداف الدراسة
5. فرضيات الدراسة
6. متغيرات الدراسة
7. منهجية الدراسة
8. أسلوب جمع البيانات
9. مجتمع وعينة الدراسة
10. الدراسات السابقة
11. التعقيب على الدراسات السابقة

1. مقدمة:

المال هو وقود أي عمل خيري مؤسسي يساهم في تنمية المجتمع، وبدونه قد يكون صعباً أن يمارس هذا العمل دوره على النحو المأمول، غير أن تدفق الأموال من المانحين إلى المشروعات الخيرية ليس أمراً سهلاً، إنما يحتاج إلى جهدٍ منظمٍ من طالب المنحة، حيث يقوم بإقناع المانح بمشروعه لكي يموله سواء أكان هذا المانح فرداً أو مؤسسة. كما أنَّ عليه معرفة القوانين الحاكمة للمنح والتي تختلف من دولةٍ لأخرى، إضافةً لمعرفة معلوماتٍ دقيقةٍ عن المانح وتوجهاته، خاصةً في ظل ظروف التضييق الدولي على عملية التمويل وربطها بما يسمى بـ "الإرهاب" أحياناً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.

وفي هذا الإطار تلعب الجمعيات الخيرية دوراً حيوياً في التخفيف من حدة البطالة والفقر والمساهمة في عملية التنمية للمجتمع الفلسطيني في ظل سياسة الاحتلال الإسرائيلي منذ 67 عاماً والتي تهدف لتعطيل التنمية في الأراضي الفلسطينية وإفقار الإنسان الفلسطيني. وقد برز دور الجمعيات الخيرية في قطاع غزة في عمليات الإغاثة والتنمية بعد فرض الحصار الجائر على قطاع غزة، وقد بلغ عدد هذه الجمعيات 846 جمعية خيرية.

كما أن تحقيق الأهداف التنموية لعمل الجمعيات الإسلامية الخيرية يتطلب المزيد من التمويل والدعم لبرامجها من الجهات المانحة والجمعيات الدولية على اختلاف قطاعاتها وأولوياتها وبرامجها مصدراً لدعم مشاريع الجمعيات الخيرية العاملة في فلسطين سواءً في إطار الإغاثة أو التنمية.

وفي نهاية السبعينات من القرن الماضي ازداد دورها مع كثرة النكبات التي مر بها الشعب الفلسطيني، وتعاظمت مهمتها مع بداية انتفاضة الأقصى في العام 2000م فكان لها دورٌ بارزٌ في تقديم الخدمات المتعددة وحشد التمويل اللازم للقيام بمهمتها الإنسانية، ومن أهم الجمعيات الإسلامية (الجمعية الإسلامية، جمعية الصلاح، جمعية المجمع الإسلامي، لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف، جمعية الرحمة الخيرية ، وجمعية الشابات المسلمات، وغيرها ... إلخ).

وفي ظل تنامي الهجمة الغربية الظالمة على الإسلام وأهله تحت شعار مكافحة الإرهاب، وتجفيف منابع التمويل الخارجي أصبحت هذه الجمعيات أمام عوائق تمنعها من أداء عملها

على الوجه المناسب، وعلى الرغم منذ ذلك فإن الجمعيات الإسلامية الخيرية واصلت عملها من خلال إيصال التمويل العربي والإسلامي بطرق مختلفة.

وتهدف الدراسة للتعرف على معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية في الأراضي الفلسطينية ونخصُّ هنا قطاع غزة وبحث ما إذا كان هناك إمكانية للاعتماد على التمويل الأجنبي بغرض الوصول إلى التنمية المنشودة، وكذلك بحث السياسة المتبعة للممولين الأجانب في دعمهم للبرامج والمشاريع وما إذا كانت تتناسب مع احتياجات الشعب الفلسطيني أم لا.

2. مشكلة الدراسة:

تقوم الجمعيات الخيرية بتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع في مختلف المجالات بما يتناسب مع حاجة المجتمع لمثل تلك البرامج والمشاريع، وفي ظل ذلك تناقص حجم التمويل الدولي للجمعيات الخيرية في قطاع غزة خصوصاَ في السنوات العشر الأخيرة، فإن محاولة التعرف على واقع هذا التمويل على الجمعيات الإسلامية الخيرية في قطاع غزة وتقييمه، ومعرفة أبرز المشكلات التي تعيق الحصول على التمويل الدولي وبالتالي يمكن صياغة المشكلة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية في قطاع غزة؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي التساؤلات التالية:

- ماذا نعني بالتمويل الدولي؟ وما هو واقع التمويل الدولي للجمعيات الأهلية في قطاع غزة؟
- ما الظروف التي تعمل بها الجمعيات الخيرية والجمعيات الخيرية الإسلامية؟
- ما المشكلات التي تعيق الجمعيات الإسلامية الخيرية في الحصول على التمويل الدولي الموجه لقطاع غزة؟
- كيف يمكن للجمعيات الإسلامية الخيرية تطوير طرق ومصادر التمويل الدولي؟

3. أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- المساعدة في تقديم سياسات مناسبة للجهات المعنية بمساعدة الشعب الفلسطيني.
- التعرف على تأثير التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية.
- تقديم دراسة نظرية وميدانية تشخيصية وتقييميه للتمويل الدولي المقدم من الجمعيات الدولية .

4. أهداف الدراسة:

- التعرف على واقع التمويل الدولي للجمعيات الخيرية الإسلامية.
- اتعرف على الجمعيات الدولية ومصادر التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية.
- الوقوف على الأسباب التي تعيق حصول الجمعيات الإسلامية الخيرية على التمويل الدولي.
- إيضاح الطرق والوسائل التي تمكن الجمعيات الإسلامية الخيرية من الحصول على التمويل الدولي.
- توضيح دور الجمعيات الإسلامية الخيرية في تحقيق التنمية المستدامة.

5. فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين تأثير الأوضاع الأمنية والسياسية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين مدى تمتع إدارة الجمعيات بالكفاءة الإدارية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين طبيعة وعدد المقترحات المقدمة من قبل الجمعيات للجهات الخارجية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين دور العلاقات الخارجية للجمعيات والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية.

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول "معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها" تعزى للمتغيرات الشخصية(الجنس، المسمى الوظيفي، التخصص، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

6. متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: حجم التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية في قطاع غزة ويقاس كمتغير كمي أو وصفي بتوفير التمويل أو عدمه.
تم استخدام مقياس وصفي حيث تم تحويله لمقياس رقمي للحصول على بيانات رقمية تستخدم في التحليل الكمي رقمي وقد نصنف المقياس من (1 – 10)

المتغيرات المستقلة:

- درجة تأثير الأوضاع السياسية الأمنية على تمويل الجمعيات الخيرية الإسلامية.
- الإدارة الكفؤة للجمعيات الخيرية.
- طبيعة وعدد المقترحات المقدمة للجهات الخارجية من قبل الجمعيات الإسلامية الخيرية.
- حجم العلاقات الخارجية للجمعيات الإسلامية الخيرية.

7. منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة المتعلقة بالعلاقة بين الجمعيات الخيرية وبين الجهات المانحة والتي تعمل على تقديم التمويل سيتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات الاقتصادية ويتضمن تصوير وتحليل وتقويم العوامل المؤثرة في الظاهرة بهدف الحصول على معلومات كافية وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محدودة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية.

8. أسلوب جمع البيانات:

- **جمع البيانات الثانوية:** وذلك من خلال التقارير الإدارية والمالية للمؤسسات والكتب والمراجع العلمية التي عالجت قضايا الجمعيات الأهلية، وما ورد من بيانات في الدراسات

السابقة المراجع والدوريات والأبحاث كذلك البيانات المنشورة في جهاز الإحصائي الفلسطيني.

- **جمع البيانات الأولية:**

1. **الاستبيان:** التي تم توزيعها على العاملين في المستويات العليا والوسطى للجمعيات الاسلامية الخيرية بقطاع غزة وجمع هذه الاستبيانات وتم استخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) لتحليل الاستبيان.
2. قام الباحث بعمل مقابلات مع بعض المدراء ورؤساء الأقسام العاملين في الجهات المانحة الدولية والجمعيات الإسلامية الخيرية .

9. مجتمع وعينة الدراسة:

- **مجتمع الدراسة:**
  1. الجمعيات الإسلامية الخيرية العاملة في قطاع غزة .
  2. الجهات المانحة الدولية .
- **عينة الدراسة:** اعتمد الباحث في تحديد عينة الدراسة على إحصائية وزارة الداخلية لعام 2010، كما تم الاعتماد على دليل الأمم المتحدة للجمعيات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة لعام 2007 حيث يحتوى الدليل على كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالجمعيات الخيرية والأهلية العاملة والمسجلة في قطاع غزة. وقد تم اختيار عينة من الجمعيات الإسلامية الخيرية المحلية، وقد تحدد حجم العينة بناء على قوانين اختيار حجم العينات حيث تم التركيز على الجمعيات الفاعلة والعاملة منذ 10 سنوات أو أكثر، وقد كان عددها 30 مؤسسة إسلامية غير حكومية تعمل في مختلف مناطق قطاع غزة وسوف نتحدث في الفصل الثالث عن 4 جمعيات فقط اما عينة الدراسة 30 جمعية اسلامية بحيث تم اخذ من كل جمعية 5 مفردات لاستخدامهم في التحليل.
- قام الباحث بعمل 10 مقابلات رسمية مع جهات دولية مانحة وأهمها تلك الجهات(أنيرة، الإغاثة الاسلامية – بريطانيا ، انقاذ الطفل، أطفال الحرب هولندا.....الخ).

10. الأدبيات والدراسات السابقة:

لقد تعددت الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت الجمعيات الأهلية والخيرية في فلسطين، وهذا يعود إلى الفترة التاريخية التي نشأت فيها هذه الجمعيات وإلى الأدوار التي قامت بها سواء على صعيد مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وتعزيز الصمود الوطني والحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج وتقديمها للبرامج والخدمات الإغاثية للمواطنين في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر فيها المجتمع الفلسطيني، وفيما يلي مجموعة من أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الجمعيات الخيرية من زوايا مختلفة:

أولاً: الدراسات العربية و الفلسطينية:

أ. **دراسة حمزة إسماعيل، (2012). جمعيات العمل الخيري التطوعي في الضفة الغربية – تقدير اقتصادي إسلامي.**

هدفت هذه الدراسة لبيان الدور الإيجابي لجمعيات العمل الخيري التطوعي في الضفة الغربية، من خلال التقدير الاقتصادي والشرعي لأربعة نماذج من جمعيات العمل التطوعي في الضفة الغربية.

أهم التوصيات:

- بناء شراكة حقيقة بين القطاعين العام والخاص في مجال دعم وتشجيع العمل الخيري التطوعي الهادف لمعالجة جيوب الفقر في المجتمع، ومراجعة التشريعات والقوانين الناظمة للعمل الخيري التطوعي.
- اعتماد الجمعيات بشكل أفضل على التمويل الإسلامي والداخلي حتى لا يكون التمويل خارجيا وموجها لتحقيق أغراض سياسية تضر بمصالح الفلسطينيين.

ب. **دراسة ناهض محمود أبو حماد (2011). التمويل الدولي للجمعيات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000م-2010م (دراسة ميدانية).**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور التمويل الدولي للجمعيات الأهلية الفلسطينية، ومعرفة تأثيره على التنمية السياسية في قطاع غزة، ومدى الدور الذي لعبه التمويل الدولي في تحقيق متطلبات التنمية السياسية للمجتمع الفلسطيني وفق احتياجاته. كما أن

المقاربة التي اعتمدت عليها الدراسة تقوم على توصيف وتحليل مدى مساهمة التمويل الدولي في إحداث تنمية سياسية في قطاع غزة، وعن برامج التنمية السياسية التي نفذتها الجمعيات الأهلية الفلسطينية المتلقية للدعم ومدى ملائمتها لبرامجها التنموية، بدأت الدراسة بتناولها مفهوم التمويل الدولي وخصائصه وإشكالياته، وانتقلت لتلقي الضوء على مفهوم المجتمع المدني والجمعيات الأهلية الفلسطينية ومراحل تشكله، ومن ثم ناقشت الدراسة مفهوم التنمية السياسية في أدبياتها وإشكالية التنمية في فلسطين.

أهم التوصيات:

- أن هناك حاجه لوضع خطة وطنية شاملة للتنمية في فلسطين حيث لا تعتمد على المساعدات المشروطة.
- على الجمعيات التي تتلقى المساعدات من الاتحاد الأوربي والوكالة الأمريكية للتنمية أن تتوخى الحذر من الشروط التي قد يضعها الاتحاد مقابل تمويل الجمعيات.
- ضرورة تبنى الجمعيات الأهلية لبرامج التمويل التي تنسجم مع أولويات الخطة الوطنية.

ت. دراسة جوزيف ديفوير وعلاء ترتير، (2008). تتبع الدعم الخارجي الجمعيات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1999-2008).

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع الدعم الخارجي الجمعيات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تشير الدراسة إلى ازدياد المساعدات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة بين عامي 1999 و2008 وبحسب النتائج التي توصلت لها الدراسة، فإن مبالغ المساعدات الخارجية التي دخلت الضفة الغربية وقطاع غزة ونوعها اختلفت وفقاً للأوضاع السياسية . ففي خلال الاضطرابات السياسية وجد تحولاً في اتجاه المساعدات الخارجية، التي كانت عادة تبتعد عن التنمية والسلطة الفلسطينية، باتجاه برامج الإغاثة الطارئة .كما لوحظ تحول في قنوات المساعدات الخارجية ،بعيداً عن الجهات المانحة الثنائية، نحو تلك المتعددة الأطراف

أهم التوصيات:

- غياب البيانات وتنسيق السياسات والشفافية.
- توصية لمشروع بناء قاعدة بيانات الجمعيات الفلسطينية غير الحكومية .
- تقييم ذوي الشأن الرئيسي لمقترح المشروع.

ث. دراسة أنس اغبارية، (2008). العمل الخيري وآثاره الاقتصادية – حالة فلسطين الداخل عام 1948م.

هدفت هذه الدراسة لوصف العمل الخيري المؤسسي فى فلسطين الداخل عام 1948م، وبيان المعوقات والتحديات التي تواجه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، سواء على مستوى المعوقات القانونية والتنفيذية والرقابية، أو على مستوى المعوقات المالية والإدارية.

أهم التوصيات:

- العمل على تفعيل وتعزيز العمل الخيري لما له من أهمية فى دفع عجلة الاقتصاد.
- تعيين الكفاءات التى لديها مؤهلات فى مجال العمل الخيري من أجل تطويره والارتقاء به.

ج. دراسة أمجد الشوا (2008). تمويل وكالة التنمية الأمريكية وأثره على تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة".

تناولت هذه الدراسة أثر تمويل وكالة التنمية الأمريكية على التحول الديمقراطي وتركز بشكل أساسي على أثر هذا التمويل على الجمعيات الأهلية الفلسطينية التي تلقت تمويلاً من وكالة التنمية الأمريكية في الفترة من 2000 إلى 2006، وذلك لأهمية الدور الذي لعبته هذه الجمعيات في تعزيز الديمقراطية، حيث يتناول الباحث التمويل الأمريكي لفلسطين في أعقاب الفترة التي أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر من خلال دعم العديد من المبادرات الهادفة إلى دفع التحول الديمقراطي في بلدان الشرق الأوسط بدعوى أن ضعف الديمقراطية كانت أحد الأسباب الرئيسة للتطرف والإرهاب، وقدمت الولايات المتحدة من خلال وكالة التنمية الأمريكية العديد من البرامج في الأراضي الفلسطينية بهدف تمويل مشاريع الجمعيات الأهلية في مجال تعزيز الديمقراطية الفلسطينية.

أهم التوصيات:

- ضرورة إعادة نظر الجمعيات الفلسطينية للتمويل المشروط، وكذلك تعزيز دور الجمعيات الأهلية في التأثير بالقضايا الوطنية العامة وإرساء ركائز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

ح. دراسة وجدي بركات، (2005). تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوع الأحداث المعاصرة التي يمر بها المجتمع العربي على المستوى الداخلي والخارجي، وبلورة العوامل المساعدة لتفعيل دور الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح بالمجتمع العربي المعاصر من خلال رؤية مهنية متخصصة. وذلك لما لها من أهمية في النهوض بالمجتمعات العربية.

أهم التوصيات:

- دعوة المواطنين من خلال وسائل الاتصال المختلفة إلي المشاركة التطوعية بكافة صورها دعم الجمعيات الخيرية بما يمكنها في أداء رسالتها والنهوض بمسؤولياتها.
- تقويم أوضاع هذه الجمعيات بصفة دورية، بقصد الاستفادة من نتائج التقويم في تطوير وتحسين البرامج والخدمات التي تقدمها، واستحداث برامج جديدة.
- استحالة قيام تنمية شاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة طالما هي تحت سلطة الاحتلال.
- كان للمساعدات التي تلقاها الشعب الفلسطيني من خلال الجمعيات غير الحكومية دور رئيسي في عملية صموده.
- إن المصادر التي تقدم التمويل والدعم المالي للجمعيات الفلسطينية والجمعيات غير الحكومية عديدة ومتفاوتة من حيث مصادر تمويلها والجهات التي تقدم هذه المساعدات.

- لقد استطاع المجتمع الفلسطيني تشكيل الهيئات والجمعيات والتجمعات المدنية التي مكنته من التعبير عن نفسه وأهدافه، من خلال تشكيل شبكات اجتماعية وسياسية عديدة ومتنوعة بمختلف المجالات.

خ. **لبد، عماد، (2004). تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994 -2003).**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، وأثر ذلك على تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على التغلب على المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية.

أهم التوصيات:

- أن المساعدات الدولية المقدمة عبر السلطة الوطنية الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وسواء كان ذلك بسب العوامل المتعلقة بالجانب الفلسطيني أو العوامل الخارجية، وخاصة التي تتعلق بالجانب الإسرائيلي، والدول المانحة ذاتها.
- وأظهرت الدراسة أيضاً أن الاعتماد على المساعدات الدولية أصبح يمثل عبئاً على الجانب الفلسطيني، وتحديداً في قدرته على تحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي.

د. **دراسة إبراهيم البيشي، (2013). العمل الخيري في المملكة العربية السعودية تقدير اقتصادي إسلامي – دراسة حالة.**

هدفت هذه الدراسة لبيان واقع العمل الخيري في المملكة العربية السعودية، وتقديره اقتصادياً وشرعياً من خلال دراسة حالة جمعية باب رزق الخيرية بالمملكة. وقد توصلت هذا الدراسة لمجموعة من النتائج والتوصيات كما يلي:

أهم التوصيات:

- أن تتاح فرصة المشاركة للعمل الخيري (الجمعيات الخيرية) في بعض القرارات محط الدراسة والتوجيه والتنفيذ، مثل مجلس الشورى ومجلس الوزراء.

- مضاعفة ميزانية الدعم للجمعيات الخيرية لتتمكن من تقديم خدماتها بشكل أكبر وأنفع.
- أن تلتزم الجمعيات الخيرية بالتخصصية في أعمالها فلا مداخلة بين المشاريع.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

A. Towards A More Effective Use of International Aid to the Palestinian People. Palestine Economic Policy Research(MAS)، 2005

أشارت هذه الدراسة إلى أن عملية توظيف المساعدات الخارجية حققت نتائج إيجابية معقولة في مجال تأهيل مرافق البنية التحتية، وبناء مؤسسات السلطة، وتعزيز قدراتها الفنية، ودعم بعض القطاعات، يُحسب للمساعدات الدولية أنها ساهمت– وبلا شك – في توفير الموارد المالية الضرورية لضمان استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم والرعاية الصحية للمواطنين الفلسطينيين) ولاسيما ذوي الدخل المحدود منهم بل العديد من الجمعيات الرسمية والأهلية على حد سواء الإنتاجية والخدمية، وخصوصًا في بدايات المرحلة الانتقالية.

أهم التوصيات:

ضرورة العمل على التقييم الشامل لتجربة السلطة الوطنية الفلسطينية السابقة في استغلال المساعدات الدولية المقدمة لها، وذلك بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل لها.

12. التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت معظم الدراسات السابقة الجمعيات الخيرية الأهلية مفهومها ودورها في خدمة المجتمع بشكل عام وإن تعددت وجهات نظرها فهي ركزت على الإطار النظري فقط وقدمت حالة تشخيصية لواقع العمل الأهلي في فلسطين وتطرقت إلى مسألة التمويل الدولي من ناحية الإيجابيات في فلسطين.

تتفق مع معظم الدراسات على تأثر التمويل الدولي بالتطورات التي واكبت العملية السياسية والاقتصادية، وارتباطه بالبرنامج السياسي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية وبالتالي فإن أي تغيير يطرأ على العملية السياسية يؤثر وبصورة واضحة على مستوى وحجم التمويل الدولي لفلسطين، كما أن التمويل السياسي هو بالعادة تمويل مشروط، بمعنى أنه مرتبط بمدى رضى الجهات

المانحة، والمؤسسات الدولية في العالم على أداء السلطة الفلسطينية، ومنظمات المجتمع المدني، كما أن عدم توافق سياسات الجمعيات الأهلية الفلسطينية مع المانحين يؤدي إلى حرمانها بشكل كامل أو جزئي من الدعم المالي، كما يمكن أن يتم تقديم الدعم للحكومة أو السلطة للضغط على الجمعيات الأهلية، إن خالفت برنامج الممولين، والتغاضي في أحيان أخرى عن المضايقات التي تمارسها السلطة بحق الجمعيات الأهلية.

كما أن هذه الدراسة ستكون مكملة للدراسات النظرية نظراً لعدم وجود دراسات تناولت مسألة معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية في قطاع غزة والتحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية لاسيما بعد فوز حركة حماس، والتي تمثل التيار الاسلامي، وما نتج بعد ذلك عن الانقسام السياسي وإحجام المانحين والجمعيات الدولية عن تمويل الجمعيات الأهلية نتيجة الأوضاع السياسية في قطاع غزة، والشروط التمويلية التي باتت تضع الشروط والمحددات سواء في تعاملاتها مع هذه الجمعيات أو في عملية فرض أجندة تمويلية تخضع لسياسات المانحين من جانب، ومحاولة قيام هذه الجمعيات الدولية بإتباع سياسة الإحلال والقيام بدور المنفذ للبرامج التمويلية ومنافسة بعض الجمعيات الدولية غير الحكومية للجمعيات الأهلية على نفس مصادر التمويل، حيث شهد قطاع غزة قدوم العديد من الجمعيات الدولية لتنفيذ برامج ومشاريع ذات بعد إغاثي، وتوفير لبعض فرص العمل، وافتقار سياسات، وبرامج هذه الجمعيات للبعد التنموي والاستدامة.

إضافة إلى تميز هذه الدراسة بشقها الميداني والنظري ، وتناولها الجمعيات الإسلامية الخيرية، ومدى تأثيرها على تمويل الجهات المانحة الدولية للجمعيات الإسلامية الخيرية، وشركائهم المحليين لقياس أثر التمويل خلال العشرية الماضية، والخروج بنتائج عامة حول مدى تلاءم برامج التنمية السياسية الممولة من الجمعيات المانحة مع حاجة المجتمع الفلسطيني في ظل خصوصيته، ومدى نجاحها وتحقيقها للأهداف المنشودة.

الفصل الثاني

التمويل الدولي

2.1 مقدمة.

2.2 نشأة التمويل الدولي وتطوره.

2.3 مفهوم التمويل الدولي.

2.4 دوافع وأهمية التمويل الدولي.

2.5 مصادر وإشكاليات وعوائق التمويل الدولي.

2.6 التحديات والعقبات التي تواجه التمويل الدولي.

2.7 التحديات التي تواجه تمويل المؤسسات الخيرية الإسلامية.

2.8 الخلاصة.

2.1 مقدمة:

تلعب عملية التمويل دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، فهي الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق متطلبات التنمية، وتنظر المحافل الدولية إلية كأحد المحاور التي تشكل العلاقة بين دول العالم الغني والفقير المتقدم والنامي، وجزءً للتعاملات المالية بالنقد الأجنبي وعمليات الاستثمار والتحويلات المالية على الصعيد الدولي ومدى وارتباطه بشكل وثيق بالحياة الاقتصادية والمالية لجميع دول العالم. فإذا كانت عملية التمويل بمفهومها العام تعني إنفاق المال، وكان الاستثمار بمفهومه البسيط يعني استخدام المال في عمليات اقتصادية بغية الحصول على الربح، فإن كل استثمار يعتبر تمويلا بالضرورة و لكن التمويل لا يعتبر في كل الحالات استثماراً. فالاقتصاد يعطي أهمية بالغة لعمليات التمويل و تحقيق الاستثمار من خلال عدم تعطيل الموارد و الوسائل الخاصة بدفع وتيرة الاستثمار، فعملية البحث عن مصادره تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات، وخاصة للدول النامية للحصول على أمواله وقدرتها على تشغيل وتنمية مشاريعها لتحقيق أهدافها وأهمها تحقيق متطلبات التنمية.

وفي ظل سعي المجتمع الدولي للرقي بمستوى المجتمعات داخل الدول والتي تحتاج في عملية تنميتها إلى مصادر تمويلية، نشأ ما يعرف بالتمويل الدولي الذي يختص بشكل عام بالعلاقات النقدية والمالية بين البلدان، وهو موضوع دائم التطور، ويكتسب أهمية كبيرة في الأدب الاقتصادي(بكري، 1994، ص أ–ب).

وفي ظل التغيرات والمستجدات الاقتصادية فإن عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية والبشرية تظل عاجزة عن تحقيق أهدافها دون توفر التمويل الدولي لها خصوصا في الدول النامية (الجباري، 2009، ص4) فالتمويل الدولي أصبح يحظى باهتمام بلدان العالم المتقدم والنامي، فهو أهم مصدر من مصادر التمويل في دول العالم الثالث وخاصة مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتسعى الدول المستفيدة من التمويل الدولي إلى معرفة الطرق المثلى لإدارة التمويل

الممنوح عبر إيجاد الأدوات الملائمة وإتباع المعايير الإدارية التي تحقق الكفاءة والفاعلية للتمويل المقدم، وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة(ماس، 2004، ص45).

وبعد الحرب العالمية الثانية تغيرت الخارطة الاقتصادية بظهور التكتلات الاقتصادية مثل مجموعة الخمسة (G.5) وهم كلاً من (المانيا، الولايات المتحدة، اليابان ، فرنسا، بريطانيا) ومجموعة السبعة (G.7) وهم بالإضافة لمجموعة (G.5) معهم كندا، وايطاليا، إلى جانب المؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها وقدرتها على التأثير بل فرض مؤثرات الحياة الاقتصادية الدولية على المنظمات متعددة الاختصاصات والأحجام ذات الطبيعة الاقتصادية والتجارية والمالية والسياسية والعسكرية فكانت مختلفة في شكلها الرسمي " الحكومي" وغير الرسمي " غير حكومي" وكذلك بعد انهيار نظام بزيتون وودز في بداية السبعينات وما ترتب عليه من تغيرات عالمية ومشاكل واضطرابات فرض نوعا جديداً من التعامل الاقتصادي، والتشكيك بقدرة البلدان النامية على إدارة واستثمار هذا التمويل، لهذا سوف نحاول أن نركز في دراستنا على مفهوم التمويل الدولي و الصيغ المختلفة التي يمكن تقديم بها هذا التمويل و الشروط والضوابط التي تحطم هذه الصيغ و كيفية تطبيقها من طرف الجهات المستقبلة للتمويل.

2.2 نشأة التمويل الدولي وتطوره:

يعتبر النظام النقدي الدولي الذي ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لعدة سنوات من الإعداد والتفاوض بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية وإنكلترا وبعض الدول من ناحية أخرى، وتم إقراره من طرف 300 شخص يمثلون 44 دولة اجتمعوا في شهر يوليو 1944 لمدة ثلاثة أسابيع بضاحية بريتون وودز في نيوهاميشير بالولايات المتحدة الأمريكية، وتم الاتفاق خلال المفاوضات التي اشترك فيها الاتحاد السوفيتي على إنشاء صندوق النقد الدولي كهيئة تابعة للأمم المتحدة وتضم في عضويتها 155 دولة حالياً، يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في عام 1929، وولد

صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز حين وضع ممثلو البلدان المشاركة الميثاق أو (اتفاقية التأسيس) لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة على السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف. وفي ديسمبر 1945، فظهر صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود بنوقيع 29 بلداً على اتفاقية تأسيسه (صندوق النقد الدولي، 2010).

ومن بين الأهداف التي وردت في اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي في المادة الأولى ما يلي:

- تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق التشاور في المسائل النقدية الدولية.
- تسهيل النمو المتوازن في التجارة الدولية.
- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، وتجنب التنافس بين الدول في تخفيض قيمة العملات .
- تجنب فرض قيود على الصرف.
- توفير عوامل الثقة والأمان في النظام النقدي الدولي باستخدام موارد الصندوق لمساعدة الدول الأعضاء على تصحيح الاختلالات الخارجية.

فقد اعتمدت الولايات المتحدة برنامجاً اقتصادياً للإنعاش وهو ما يعرف بمشروع الإنعاش الأوروبي European Recovery programmer أو ما يعرف بـ" مشروع مارشال " نسبة وزير الخارجية الأمريكي سنة 1947 والذي أعلن فيه عن خطة لإعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية التي دمرتها الحرب، وقد حدد الرئيس الأمريكي ترومان سنة 1949 أهداف السياسة الأمريكية في نقاط أربعة وهي: (مساندة الأمم المتحدة، وبرنامج إعادة إعمار أوروبا، والمساندة العسكرية الدفاعية، وبرنامج جديد لجعل مكتسبات التقدم العلمي والفني الأمريكي، والتطور الصناعي في متناول المناطق المختلفة، لتحقيق تنمية اقتصادية) (عارف، 2001، ص182). ولقد تم تقديم 11 مليار دولار لأوروبا الغربية خلال الفترة (1948- 1951)، ومبلغا إضافيا قدره 2.6 مليار دولار خلال الفترة (1951- 1953)، وهذا المشروع أعاد الحياة لاقتصاديات دول أوربا تدريجياً وتحسنت موازين مدفوعاتها وزادت الاحتياطات الخارجية لها، وأعلنت قابلية عملاتها للتحويل، ونتيجة هذا العمل تكاملت أسواق المال في أوربا والولايات المتحدة وبدأت البنوك الأوربية خاصة في لندن وسويسرا بالتعامل بالدولار منذ نهاية الخمسينات، وهكذا بدأت

تنشأ أسواق الأورو دولار.

ومرت المساعدات الخارجية بمراحل للتطور محددة المعالم منذ تلك الفترة ومنها إنشاء مؤسسات بريتون وودز وإخراجها إلى حيز الوجود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإحكام سيطرتها على الأوضاع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما شهد عام 1945م ميلاد المؤسستين العملاقتين، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتركزت أهداف الصندوق في إرساء دعائم نظام مستقر الحركة للمدفوعات الأولية ومعالجة الخلل الناجم في موازين المدفوعات بينما انحصرت أهداف البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية وشئون الاستثمار وكان الهدف وراء ذلك تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي: الاستقرار السياسي، ومقاومة الشيوعية، ونشر الديمقراطية (مكاوي، 2001، ص115).

وأهم ما يميز التمويل الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية هو تنوعه بين التمويل الرسمي والخاص والثنائي والمتعدد الأطراف والإقليمي والدولي على عكس ما كان قبل الحرب، وقد ظهرت في تلك الفترة مؤسسة التمويل الدولي سنة 1956، وهيئة التنمية الدولية سنة 1960 وتم ظهور العديد من المنظمات الإقليمية وبنوك التنمية التي عملت في مجال منح القروض متعددة الأطراف. وقد شهد عقد الستينات إنشاء الوكالة الدولية للتنمية (IDA) بمبادرة من البنك الدولي في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جون كنيدي، وأصبحت الجهة الوحيدة في الولايات المتحدة الأمريكية لتنسيق كل أشكال المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية، وتم تفويضها بمنح القروض بشروط ميسرة للدول النامية الفقيرة. وقد شهدت أيضا فترة السبعينات من القرن العشرين تطورات كبيرة وخطيرة وزيادة حجم المصارف الدولية، وانتقلت من مؤسسات هامشية إلى متكاملة مع النظم المصرفية الوطنية، وفي إطار العلاقات النقدية الوطنية والدولية، وتبلورت سلسة التطورات في هذه الفترة باتجاهين (الكردي، 2010، ص 42):

الأول: زوال القيود التي كانت قد فرضت على حركة رأس المال وفي عدد معين من الدول.

الثاني: أثر ارتفاع أسعار النفط واستراتيجية إعادة التدوير التي فرضت على الأسواق المالية، أثر انهيار نظام (بريتون وودز)، وهو التاريخ الذي أزالت فيه الحكومة الأمريكية القيود التي فرضتها في عقد الستينات، والتي تهدف في الأساس الأول بناء العلاقات بين السوق الأمريكية

وسوق العملات الأوروبي وجعل التضارب بينهما، وخاصة سعر الفائدة وإزالة القيود على حركة رأس المال في الولايات المتحدة وزيادة حجم القروض الممنوحة من سوق العملات الأوروبية والمراكز المغتربة وبالعملات المحلية لقد شهد عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين قد أدى في نهاية المطاف إلى حدوث تحولين رئيسيين في مجال تحرك رؤوس الأموال الدولية وهما: التحول من أسهم رأس المال إلى الدين، ومن التمويل الرسمي إلى التمويل الخاص وهو ما أدى إلى تراكم شديد في المديونية الخارجية لبعض الدول وانفجار الأزمة في عقد الثمانينات (صالح، 2006، ص26). وصفت الوكالة الأمريكية للتنمية في عام 1989م هذه الحالة بقولها: "إن دولا قليلة فقط من تلك التي استمرت تأخذ مساعدات أمريكية منذ الخمسينات والستينيات فد استطاعت الخروج من حالة التبعية للمساعدات، وفي ذات الوقت فقد ظلت دولا مرتبطة ببرامج صندوق النقد الدولي (IFM) لعدة عقود بدون أن تصل إلى مستوى الخروج من الحاجة المتنامية للمساعدات" (مكاوي، 2001، ص132)،وقد شكلت الدول الأوروبية الست : ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ قوة اقتصادية مرموقة بعد الحرب العالمية الثانية ومن خلال لعبة المساعدات الخارجية للجماعة الاقتصادية الأوروبية، مما دفع قوتان اقتصاديتان على تشكيل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بغرض تقديم العون والمساعدات الدولية (صالح، 2006، ص26)، أما قارة أمريكا اللاتينية فقد شهدت منذ عام 1994 إنشاء صناديق تمويل عالمية، وتوسعا ملحوظا لاحقا في هذا المجال، بسبب النجاح الذي تحقق في كل من شيلي والبيرو وكولومبيا. هذه الصناديق منتشرة حاليا فيما يقرب من 60 دولة نامية، وهدفها تنمية مجال الاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة من خلال شركات خاصة. وتتعاون مع الشركات على المستوى الدولي لضمان تأمين التكاليف (المشهداني، 2007).

يرى الباحث من الواضح أن هذه المساعدات أوجدت حالة من التبعية لهذه الدول، وفي ظل النظام العالمي الأحادي، وإن العديد من الدول قد تم عزلها بعقوبات اقتصادية وحرمانها من المساعدات والقروض لأسباب تتعلق باستقلالية قراراتها السياسية.

2.3 مفهوم التمويل الدولي:

يشير مفهوم التمويل الدولي إلى انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة، ويتكون المصطلح من كلمتين فالكلمة الأولى تعني عمومية التحليل في مسألة انتقال رؤوس الأموال من حيث أماكن وفرتها (أصحاب الفائض) إلى حيث أماكن ندرتها (أصحاب العجز)، ويتم هذا الانتقال عبر مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار أو أسواق المال إلى غير ذلك من مؤسسات الوساطة المالية، فضلا عن انتقال رؤوس الأموال عن هذا النحو التي تكون من أهدافها الأساسية الحصول على أكبر عائد ممكن على هذه الأموال، أما الكلمة الثانية من مصطلح التمويل الدولي تشير إلى الصفة التي تحكم عملية التمويل من حيث كونه دوليا، وهذا يعني أن تحرك رأس المال في هذا الإطار سيكون خارج الحدود السياسية لدول العالم(صالح، 2006، ص26). فيعرفه BISH "بيش": على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها، وأنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام. كما يعرف التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية(الجباري، 2009، ص4)، ويعرف "بويبية": التمويل بأنه تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع"(بويبية، 2009). كما يشير مصطلح التمويل الدولي إلى مجموع الأموال النقدية وغير النقدية التي تحصل عليها دولة ما من أجل تشغيل هذه المصادر في المجالات المختلفة. (أبو حماد، 2011، ص37) ويرى الباحث بأن التمويل الدولي: هو تقديم مصادر الدعم اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة التي تساهم في تحقيق الغايات والأهداف المشتركة ما بين المانح والمؤسسات لتحقيق متطلبات التنمية، وهي قد تكون على شكل هبات أو تبرعات أو منح نقدية أو عينية. كما أن الطبيعة الدولية في التمويل تبين مدى اختلاف الدول في مجال الفائض والعجز في عنصر رأس المال، والعامل الحاسم في تحديد الاتجاه الذي يسلكه رأس المال من دولة إلى أخرى أو من سوق إلى أخرى هو شكل العلاقة بين الادخار و الاستثمار على مستوى الوطني، والجدير بالذكر أن ندرة رأس المال بالنسبة للطلب عليه في دولة تؤدي إلى ارتفاع عائده في هذه الدولة، ومن ثم فإن رأس المال سيتدفق داخل

هذه الدولة. وليس المقصود بتحركات رؤوس الأموال انتقال رؤوس الأموال العينية في شكل آلات ومعدات وأصول مختلفة، فهذا يدخل في مجال التجارة الدولية للسلع، ولكن المقصود بهذه التحركات هو انتقال رؤوس الأموال في شكل عمليات إقراض واقتراض بين الدول المختلفة، ويشير الأمر الأخير إلى تأثير هذه التحركات الرأسمالية في تغير الحقوق والالتزامات المترتبة عليها. وتنقسم التحركات الدولية بصفة عامة إلى تحركات رسمية وتحركات خاصة، ويقصد بالتحركات الرسمية لرؤوس الأموال تلك القروض التي تعقد بين حكومات وهيئات ومؤسسات الدول تأخذ أحد الأشكال التالية (قروض حكومية ثنائية، قروض دولية متعددة الأطراف، قروض إقليمية متعددة الأطراف)، أما التحركات الخاصة لرأس المال كل القروض الممنوحة من جهات خاصة (أفراد ومؤسسات) إلى حكومات الدول الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة بها، ويأخذ هذا النوع من التحركات أحد الأشكال التالية (تسهيلات الموردين، تسهيلات أو قروض مصرفية، طرح سندات في الأسواق الدولية، الاستثمار المباشر والمحفظة الاستثمارية) (صالح، 2006، ص3). أما مصادره فهي متعددة منها الدول والمؤسسات الدولية التابعة للحكومات والقطاع الخاص. كما يقصد بالتمويل الدولي ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دولياً، ويتخذ ذلك جوانب عديدة منها الجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي، والجانب النقدي أو المالي، الذي عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم، التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صوره (الكردي، 2010)، أما مفهومه من الناحية الإسلامية فإن للمال في الإسلام وظيفة اجتماعية ذات أبعاد واسعة إلى جانب وظيفة اقتصادية ، فهو يعتبر وسيلة إلى الحياة الكريمة للإنسان ، لذلك وضع الإسلام ضوابط لكسبه و إنفاقه . وإذا كان هذا الكسب و الإنفاق يدخل في إطار عملية التمويل بالمفهوم الاقتصادي ، في اللغة هو إنفاقه أي أموله تمويلاً ، أي أزوده بالمال واصطلاحا يتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها وطريقة إنفاقها وتسيير هذا الإنفاق.

2.4 دوافع وأهمية التمويل الدولي:

تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدولة المقترضة له من ناحية، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى (صالح، 2006، ص3). فقد أصبح التمويل الدولي أحد أهم الآليات العالمية التي تتشكل في إطارها العلاقات الدولية التي يدور حولها جدل مستمر على كافة المستويات وبين مختلف المتخصصين حول مدى ضرورة الاعتماد على التمويل الدولي كأحد أهم آليات تحقيق التنمية داخل الدول (هلالي، 2010). وبالتالي فإن أهمية التمويل يمكن تقسيمها حسب الجهات المانحة والمستقبلة:

2.4.1: أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقترضة (المتلقية): تستهدف الدول المتلقية[1] لرأس المال في الغالب تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة السكان ومواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة، كما يمكن للدول أن تقترض من الخارج لدعم الاستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين، فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإن الاعتماد على القروض أو المنح الخارجية يصبح أمرا لا مفر منه لأنه عندما تكون الواردات أكبر من الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى وجود فجوة في موارد الصرف الأجنبي، ولا بد من سد هذه الفجوة بأحد الأسلوبين:

الأول: عن طريق السحب من الاحتياطيات الداخلية و الخارجية المملوكة للدول.

والثاني: هو الاقتراض الخارجي، وعادة ما يتم اللجوء إلى الأسلوب الثاني إذ كان مستوى الاحتياطيات الخارجية لا يسمح بالمزيد من السحب منه.

كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وذلك لأن الاستثمارات المباشرة توفر تكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية رفيعة المستوى بالإضافة إلى تفاعل المشروعات الممولة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الأسواق الدولية، وهو ما

[1] كلمة المتلقية ذات مفهوم واسع لكل التدفقات الرأسمالية سواء كانت قروض أو منح أو استثمارا مباشرا أو أي شكل من أشكال التدفق (بدلا من كلمة المقترضة).

يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع القابلة للتصدير، كما تؤدي إلى توفير فرص توظيف وتحسين جودة الإنتاج(صالح، 2006، ص4).

2.4.2: أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الجهات المقرضة: فمن وجهة نظر الجهات المانحة فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من المصادر الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف فيؤكد كل من جريفن واينوس (Griffin & Enos) على دور العوامل السياسية في تحديد الدولة المتلقية من ناحية وفي تحديد حجم تدفقات الأموال المتدفقة إليها من ناحية أخرى. وتحاول الدول التي تمنح قروضا رسمية لدولة أخرى أن تحقق أهدافا عديدة كتصريف الفوائض السلعية لديها وزيادة صادراتها وتشغيل جانب كبير من شركاتها الوطنية في أعمال النقل والوساطة والتأمين والمقاولات وبيوت الخبرة. كما أن القروض الرسمية الثنائية ترتبط بضرورة إنفاقها في أسواق الدول المانحة (باستثناء حالات قليلة جدا يتم فيها فتح قروض نقدية ولأهداف خاصة). كما أن الحصول على قرض معين من دولة أخرى لا يعني إعطاء الدولة المقترضة الحق في استخدامها بحرية كاملة والشراء من أي سوق من الأسواق الدولية وفقا لأجود أنواع السلع وأرخص الأسعار، ولكن الدولة المانحة تريد تحقيق أهداف عديدة منها: تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم وحماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي (الذي ينتج كميات كبيرة ويؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض أسعارها وإصابة المنتجين بإضرار جسيمة، ولهذا يمكن التخلص من هذه الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات). تحمل الدولة المانحة للقرض المشاريع الممولة بالقرض تكاليف النقل والتأمين لدى شركات تابعة للدولة المانحة بالإضافة إلى تكاليف الخبراء والمشرفين. أما التمويل الدولي متعدد الأطراف: وهو رأس المال الذي يتدفق من المؤسسات الدولية والإقليمية فهو يخضع في تحركه للتيارات السياسية من جانب الدول المسيطرة على إدارة هذه المؤسسات الدولية.

2.4.3: أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي: إن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات

الاقتصادية بين الدول، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو فان انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك.

والملاحظة الجديرة بالذكر هي أن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال بين دول العالم فيما بين الأسواق المالية الدولية قد فاق عدة مرات التحرك الفعلي للسلع والخدمات على المستوى الدولي، ولم يعد هناك ارتباط بين التدفقات المالية والتدفقات العينية، وتعرف هذه الظاهرة على المستوى الدولي بظاهرة الاقتصاد الرمزي، وأن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (USA) هي وحدها المستفيدة من ظهور ونمو الاقتصاد الرمزي، ويعود ذلك إلى امتلاكها للأدوات القادرة على توجيه عمليات التحرك لهذه الأموال كاستخدام السياسة النقدية لجذب رؤوس الأموال وسياسة الصرف الأجنبي بهدف إحداث تخفيض في القيمة الحقيقية لديونها الخارجية المقومة بالدولار الأمريكي. وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسات منذ أن أصيب ميزانها التجاري بعجز سنة 1972 وحتى الآن. فحاجة الدول النامية للتمويل فسرتها العديد من النظريات الاقتصادية منها نظرية والت روستو "Walt Rostow" التي أكدت على ضرورة رفع معدل الاستثمار، ليصبح الاقتصاد قادرا على تسيير ذاته بذاته أو ما يسمى "بمرحلة النمو الذاتي Self – Sustained Growth" أو ما يعرف به الوصول بالاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق "Take Off" (الكردي، 2010) وهناك نموذج هارود – دومار (Harrod-Domar Model) الذي بين مدى العلاقة الترابطية بين معدلات استثمار رأس المال والناتج القومي، أي الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار المحلي، والتي أطلق عليها فجوة الادخار (Gap Saving) أو فجوة الموارد المحلية (Domestic Resources Gap) فهذه الفجوة تعبر عن النقص في المدخرات المحلية للبلد المقترض وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي –كالقروض مثلا– اللازم توفيره تحقيقا لمعدل النمو المطلوب، أي أن رأس المال الأجنبي سيستخدم بجانب الادخارات المحلية لتغطية مستوى الاستثمار المطلوب، ويعد هذا النموذج من أكثر التحليلات، أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية، و يرى البروفسور سام ويلسن "Samuelson" انه طالما

هناك معوقات كثيرة أمام التكوين الرأسمالي "Capital Formation" من المصادر الحقيقية فلابد من الاتكال على المصادر الخارجية، حيث أوضح أن المشكلة الرئيسية في العديد من البلدان النامية، هو النقص الشديد في المدخرات وخاصة في المناطق الفقيرة، حيث تتجلى ظاهرة تنافس الاستهلاك الجاري المتزايد أما الحاجة إلى استثمار الموارد التي تعاني من الندرة Scarcity والنتيجة هي توجيه قدر ضئيل جدا من الاستثمارات للإسراع من عملية التنمية الاقتصادية.

رابعاً: أهداف التمويل الدولي:

تقسم دوافع التمويل الدولي إلى ثلاث دوافع وهي كما يلي (الكاظمي، 2011، ص63):

أ- **أهداف سياسية:** وهو من أخطر الدوافع نتيجة ارتباطه بالمصالح السياسية للدول المانحة لرسم سياساتها واهتماماتها الخارجية، أو تحقيق أفكارها الإيديولوجية التي في جوهرها هي أغراض سياسية في مآلاتها.

ب- **أهداف اقتصادية:** ويعود ذلك إلى هدف الدولة المانحة في الهيمنة الاقتصادية على الدول النامية التي تشكل مصدر للموارد الاقتصادية المتعددة عبر اتفاقات تسمح لها ضمن شروط النفوذ استغلال مصادر الطاقة أو تصريف منتجاتها داخل الأسواق الداخلية، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا، والتنافس الشديد للوصول إلى أسواق الشرق الأوسط.

ت- **أهداف إعلامية:** تسعى الدولة المانحة إلى تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي عبر تقديم برامج مكافحة الفقر في العالم، أو تقديم مساعدات في حالات الكوارث.

يرى الباحث انه يوجد اهداف أخرى مثل اهداف انسانية واجتماعية عسكرية ودينية وغيرها، غير أن تلك الاهداف تعتبر الأهم التي تسعي الجهات المانحة لتحقيقها.

2.5 مصادر وإشكاليات وعوائق التمويل الدولي:

حيث تنوعت أشكال التمويل ضمن برامج ونشاطات الدول والجهات المانحة، وهو تنقسم على النحو التالي:

2.5.1 تقسيمات التمويل الدولي:

يمكن تقسيم التمويل إلى تقسيمات مختلفة من حيث المدة، الطبيعة أو المصدر:

- **من حيث الأجل** (الفترة الزمنية): ويمكن التقسيم كالآتي:

أ – **التمويل قصير الأجل:** مدته سنة واحدة في الغالب، و يجب أن لا يتجاوز السنتين كحد أقصى، أما الحد الأدنى فيصل إلى يوم واحد.

ب– **التمويل متوسط الأجل:** تتراوح مدته من 2 إلى 5 سنوات وتصل إلى 7 سنوات .

ج– **التمويل طويل الأجل:** مدته تزيد عن5 أو 7 سنوات و ليس له حد أقصى ، إذ يصل إلى20 سنة.

- **من حيث الطبيعة (التمويل المباشر وغير المباشر):** وهناك عدة أشكال للتمويل والتي تتلخص فيما يلي (قورين، 2011، ص 51):

أ– **التمويل المباشر:** هو الناتج عن علاقة مباشرة ما بين المقرض والمقترض والمستثمر دون وجود وسطاء ماليين أو مصرفيين وهذا نوع يأخذ عدة أشكال منها تمويل للمؤسسات حكومية وغير حكومية أو للأفراد، فالمؤسسات الحكومية تمول نشاطاتها عبر التمويل المباشر من طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة، وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة، المؤسسات غير الحكومية من خلال قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في: إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص، إصدار سندات، الائتمان التجاري، التمويل الذاتي، تسهيلات الاعتماد.....الخ. أما تمويل

الأفراد فهو عبارة عن المساهمات الفردية ذات الطابع الخيري وتأخذ شكل تبرعات نقدية أو عينية.

ب- **التمويل غير المباشر:** وهذا النوع يتم عبر وسطاء ماليين، مثل سماسرة الأوراق المالية في الأسواق المالية والبنوك، ويكون للوسيط المالي الدور الرئيس في التوفيق بين وجهات المقرضين والمقترضين وفقا للمعايير والمتطلبات القانونية، وهناك أشكال أخرى للتمويل غير المباشر، منها بعض الضمانات المستخدمة في عمليات الاستيراد والتصدير، مثل الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.

- **من حيث المصدر (التمويل المحلي والتمويل الدولي):** ينقسم إلى تمويل مصدره السوق والمؤسسات المالية المحلية وتمويل مصادر السوق المالية والهيئات المالية الدولية.

أ- **التمويل المحلي:** يركز هذا النوع على خدمة المؤسسات الاقتصادية من الهيئات الحكومية، ويعتمد في تمويله على السوق المالي المحلي، ويأخذ هذا النوع مصادر مباشرة وغير مباشرة في التمويل مثل (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية وتجارية بمختلف أنواعها....الخ).

ب- التمويل الدولي: يركز هذا النوع على خدمة المؤسسات والهيئات الحكومية أكثر من المؤسسات الاقتصادية على عكس التمويل المحلي معتمداً على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات، والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات (أبو حماد، 2011، ص36) ، ويرى الباحث أنه يمكن حصر مصادر التمويل الدولي في المصادر التالية:

- ✓ مصادر حكومية من خلال وكالاتها الدولية العاملة في دول العالم.
- ✓ منظمات دولية غير حكومية تعمل في قطاعات محددة في أنحاء العالم.
- ✓ منظمات دولية أممية تتبع الأمم المتحدة ولها فروع في العالم.

2.6 التحديات والعقبات التي تواجه التمويل الدولي:

تواجه الدول العديد من المشاكل قد تؤثر على قدرتها على الاستمرار في عملها بما يضمن تحقيق أهدافها من النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي، وفي حال عدم قدرتها على حل تلك الصعوبات سوف تجد نفسها عاجزة عن الاستمرار في العمل، ومن تلك المشاكل التمويل ضعف الوسائل والأساليب اللازمة لتنمية الموارد المالية، يؤثر على في مصادر التمويل، مما حدا بهذه الدول الاعتماد على المصادر التقليدية للتمويل التي لها سلبيات من حيث عدم ثباتها، وضرورة توجيه المصروفات نحو الاستثمار؛ إذ أن من الأفضل استخدام عوائد بدلا من ريع الاستثمارات يمكن أن يغطي تكاليفها الأخرى، وهنالك العديد من المشاكل تتمثل في الإشكاليات التالية (أبو سيف، 2005، ص173):

- فرض أجندات تمويلية لا تتماشي وخطط التنمية فالدول المانحة من تريد فرض جملة من المفاهيم الأساسية مع أن لهذه المفاهيم ظهرت في مجتمعات الدول المانحة انعكاساً لتطور اقتصادي واجتماعي وسياسي خاص بها.
- التبعية المالية نتيجة الاعتماد التام على عمليات التمويل الخارجي، ومحاولات نسج علاقات متينة مع عواصم التمويل في إطار ضمان حصة تمويلية تساهم في بقاء استمرار نشاط أو عمل هذه المنظمات، مما يبقيها في حالة تبعية مالية سرعان ما تتكشف حقيقتها في حال توقف التمويل وأجندتها السياسية.
- التسييس العالي لبرامج ومشاريع الدول المانحة حيث تربط هذه الدول المانحة بين تمويلها للمؤسسات المتلقية للتمويل.
- تدخل الهيئة المانحة ببعض مهام الإدارة والإشراف على عملية تقديم المنح التمويلية في بعض الحالات – جهاز إداري تحكمه اعتبارات فنية/ إدارية أكثر من الاعتبارات التنموية(هلالي، 2010).
- عدم أهلية الهيئة المتلقية تنظيمياً أو مؤسسياً لتلقي الدعم وهو ما يدفعنا للتكيف مع الاعتبارات التي تطرحها هيئة التمويل. وقد ينتهي الأمر إلى احداث تكيف "نظري" على أوراق المشروع دون أن ينعكس ذلك على تنمية الحالة المؤسسية فعلياً، وهناك نماذج لمنظمات لم تشهد تطوراً أساسياً حقيقاً وصل حد "الانتكاسة" مع انتهاء التمويل .

فالجهات المانحة على اختلاف أشكالها وألوانها تسعى لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها الشخصية، والاقتصادية، والسياسية، فتصبح آليات لصياغة أشكال التعاون التنموي ثنائي الأطراف، يكون له تأثير على المصلحة الوطنية وعلى التوجه التنموي ذاته مما يؤثر عملياً على برامج التنمية، كما أن تدخل الوكالات الدولية سيساهم في زيادة إضعاف السيادة الوطنية، بل إن التدخل المستمر للوكالات الدولية في صناعة القرار الوطني، من شأنه زيادة الاعتماد على هذه الوكالات والمنظمات الدولية (ثابت، 1999، ص97).

2.7 التحديات التي تواجه تمويل المؤسسات الخيرية الإسلامية(عطية، 2007، ص 63):

تواجه المؤسسات الإسلامية العديد من العوائق والصعوبات أهمها:

- الضغط الدولي والأمريكي بحجة مكافحة الإرهاب والعمل لتجفيف منابعه المالية، الذي أدى إلى تحجيم دور تلك المؤسسات ناهيك نبذها والنفور منها والذي كان له عدة صور منها:

أ- إبراز العلاقة بين التمويل الإسلامي الخيري وبين الإرهاب، ومحاولة تلفيق أي تهم تدينه و السعي الحثيث الوصول إلى أي خيوط تثبت هذه التهمة.

ب- مطالبة المؤسسات الإسلامية الخيرية عدم الربط بين العمل الدعوي بالعمل الإغاثة ، ليفتح المجال أمام العمل التبشيري من خلال الغذاء والدواء .

ت- ممارسة وسائل المضايقات والرقابة على التبرعات والتحويلات المالية للمؤسسات الإسلامية والعمل على تصفية المؤسسات الخيرية النشطة.

ث- الحملة المنظمة من قبل الإعلام الغربي والصهيوني و أدواتهم في البلدان العربية و الإسلامية من خلال مجموعة من الكتاب العلمانيين بقصد تصفية العمل الخيري بحجج واهية لتقويضه ونسف مؤسساته.

- تأثر الممولين بالحملات الدعائية وخوفهم من المساءلة القانونية.
- ضعف الخبرة الكافية للمؤسسات الخيرية في إدارة مواردها المالية دون توظيفها في استثمارات وقفية تساعدها في تمويل نفقاتها بعيداً عن التمويل المشروط.
- ارتباط التمويلات الخارجية في بعض البلدان من التأثيرات السلبية، منها تحقيق الأجندات التي تخص وتهم الدول المانحة، دون الوقوف على الحاجات الأساسية والحقيقية للمجتمع.

- الإجراءات الأمنية الممارسة على تلك المؤسسات وأفرادها وحالة الخوف والقلق التي يعيشها العاملين بتلك المؤسسات من خلال الأساليب الأمنية المختلفة والتي منها الحملات الإعلامية المشككة بنزاهتها وعملها أو المساءلة والتحقيق والمراقبة والتدقيق في أنشطتها.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات مع بعضها البعض ومع المختصين والأكاديميين والعاملين في مجال العمل الخيري في المؤتمرات والمنتديات والملتقيات الدولية التي تخص العمل الخيري لمناقشة هذه القضايا وإبراز الإيجابيات ورفع الاتهامات عنها وعن ارتباطه بمسمى الإرهاب.

ويرى الباحث أن أبزر المعوقات التي تواجه المؤسسات الخيرية الاسلامية في قطاع غزة التالي:

- الوضع السياسي العام الناتج عن افرازات مشروع السلام بين السلطة الفلسطينية والجانب الاسرائيلي برعاية دولية واممية، مما أدى إلى ربط عملية التفاوضية من أجل السلام بتمويل الدولي للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها ومنظماتها.
- وصول الجهات الرافضة للمشروع التسوية للسدة الحكم في قطاع غزة والضفة الغربية مما ترتيب عليه فرض حصار خانق بعد سيطرة حركة حماس على الاوضاع في قطاع غزة في العام 2007 م.
- الضعف العام لدى المؤسسات الخيرية في قدرتها الذاتية على تسويقها نفسها عربياً ودولياً.
- خوف البنوك من الملاحقة الدولية بما يعرف في مكافحة الارهاب كما حدث مع البنك العربي، ومما دفع البنوك إلى عدم فتح حسابات جديدة واغلاق حسابات للمؤسسات الخيرية وعدم استقبال الحوالات الدولية كما حدث مع بنك فلسطين المحدود.

2.8 الخلاصة:

تتبع أهمية التمويل الدولي في دعمه للمؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة والتي من بينها الجمعيات الإسلامية الخيرية والتي تعتمد على التمويل الخارجي كمصدر رئيسي لتنفيذ مشاريعها وتحقيق أهدافها بما يضمن استمراريتها في خدمة المجتمع.

ويما أنه يعد المصدر الرئيسي لاستمرار المؤسسات العاملة في تنفيذ مشاريعها وبرامجها بهدف تحقيق أهدافها فكان واجب عليها التعرف على مصادره المختلفة ووسائل الحصول عليه في ظل التحديات والصعوبات ودراسة الأبعاد المختلفة التي يمكن أن تعيقه مع وإمكانية وجود بدائل إيجابية بالاعتماد على القدرات والطاقات المحلية بما تمتلكه المؤسسات من مقدرات المؤسسية والمالية التي تساعدها على الاستدامة في تحقيق الأهداف وهذا لا يكون إلا بوجود خطة استراتيجية شاملة كجزء من خطة التنمية المستدامة .

وسيتم في الفصل التالي استعراض المؤسسات الدولية المانحة والتعرف على أهدافها وبرامجها كما سوف يتم استعراض نماذج عن الجمعيات الإسلامية العاملة والتعرف على أهدافها وبرامجها.

الفصل الثالث

المؤسسات العاملة في مجال التمويل الدولي

3.1 مقدمة.

3.2 نشأة المؤسسات الدولية وتطورها.

3.3 المؤسسات العربية والإسلامية الدولية.

3.4 المؤسسات الأجنبية الدولية.

3.5 الجمعيات الخيرية في فلسطين.

3.6 الجمعيات الخيرية الإسلامية في فلسطين.

3.7 الخلاصة .

3.1 مقدمة:

ترجع فكرة ظهور المؤسسات الدولية ذات العلاقة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية بهدف إعادة ما دمرته الحرب في دول أوروبا الشرقية والغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وتزايد دورها مع تسعينات القرن الماضي لأجل مكافحة الفساد في المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء، وبدأت تلك المؤسسات والمنظمات بالتطور والنمو المتزايد مع تطور المجتمعات في ظل عصر العولمة وتدخلها في كافة المجالات و النشاطـات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولتلك المؤسسات عدة تسميات منها المنظمات الأهليـة أو المنظمات غير الحكومية (NGOs - Non-Governmental Organizations)، المؤسسات التطوعية، أو مؤسسات المجتمع المدني إلا أن البعض فرق في تعريف بعض المصطلحات عن الأخرى، كذلك الحال على المستوى الدولي فلا يوجد اتفاق على مصطلح معين لوصف تلك المؤسسات.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تعريف المؤسسات الدولية وخصائصها ومراحل تطور ونشأتها وما هي المؤسسات العربية والإسلامية العاملة في فلسطين والدولية كذلك وما هي أهم الوكالات العالمية وما هي أسباب إخفاق عمل تلك المؤسسات.

3.2 نشأة المؤسسات الدولية وتطورها:

ما هي المؤسسات الدولية وما تعريفها وخصائصها:

3.2.1 مفهوم المؤسسات الدولية: يتكون مصطلح في اللغة من كلمتين، الأولى "المؤسسات" وهي جمع مؤسسة والتي تعني تأسيس منظم على أسس منظمة، حيث يكون لهذه للمؤسسة نظام، فالمؤسسة كما يعرفها البعض هي كيان يتمثل في اجتماع مجموعة من البشر للقيام بأنشطة محددة لتحقيق نتائج ومنافع مشتركة يستفيد منها هؤلاء البشر بشكل مباشر أو غير مباشر(محسن، 2008).

والكلمة الثانية "الدولية" وأصلها في اللغة مأخوذ من دولة وهي الكيان السيادي لأي مجتمع داخل حدوده، أي أنها جزء من ترابط وتعاون وتشارك الدول مع بعضه البعض في منظمة واحدة، بحيث لا تكون ملك للحكومة ولا للأفراد(شاهين، 2007).

وعرفت المادة رقم(2) من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية برقم (1) في 2000/01/16م الجمعيات أو الهيئات بأنها "شخصية اعتبارية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية" (قانون الجمعيات والهيئات الأهلية رقم 2000/1) .

3.2.2 خصائص المؤسسات الدولية: وتتسم تلك المؤسسات بالعديد من الخصائص أهمها (خشارمة، 2002، ص 62):

- **الشخصية الاعتبارية والهيكل التنظيمي:** لها شخصية مستقلة عن مجلس الإدارة الذي لا يملك هذه القطاعات وإنما لها هيكل رسمي مستقل يتسم بالدوام إلى حد كبير.
- **هدف القطاع:** تنشأ المنظمات الأهلية والدولية لتقديم خدمات لفئات مختلفة من المجتمع، وليس بقصد الحصول على أرباح من نشاطها.
- **العضوية والوظيفة:** انسحاب بعض أعضاء الجمعية أو المنظمة لا يترتب عليه استرداد أي مبالغ دفعت من العضو في صورة اشتراك أو تبرع سابقاً.
- **الملكية ورأس المال:** المنظمات ليست ملكا لفرد معين أو لمجموعة من الإفراد، لذا لا يوجد لها رأس المال عند إنشائها، وإنما يتم ترحيل الفائض أو العجز لحساب يسمى باحتياطي رأس المال(حساب الفائض) أو (العجز)، حيث تعتمد على الموارد المالية المختلفة، والتي لابد من كفايتها.
- **الخضوع للضريبة:** لا تخضع المنظمات الأهلية والدولية لضريبة الدخل على الأرباح مثل منظمات الأعمال، وذلك لغياب دافع الربح عند هذه المنظمات.
- **نوع المحاسبة:** تعتمد على المحاسبة الخاصة (المتخصصة) والتي تعتمد على نظرية الأموال المتخصصة وهي مقيدة.
- **المنهج المعتمد في محاسبة القطاع:** تعتمد على التشريعات والقوانين التي تصدرها وزارة الداخلية والدولة.

- **مقابلة النفقات بالإيرادات:** لا يتم مقابلة النفقات بالإيرادات، حيث أن الإيرادات تمثل مصدر تمويل للنفقات فقط، دون أن تتولد الإيرادات عن تلك النفقات، إنما تتولد عن التبرعات والمنح وغير ذلك.

نشأة المؤسسات الدولية في فلسطين وتطورها:

نشأة المؤسسات الدولية في فلسطين: يعود تاريخ نشأته لأقدم تواريخ نشوء المؤسسات الدولية في العالم، حيث يعتبر البعض أن أول مرحلة لجهود العمل الدولي في فلسطين ظهر منذ عام 1917م وحتى 1948م، حيث كان لها دور تثقيف المجتمع الفلسطيني في فترة الانتداب البريطاني عام 1922م (محسن، 2008). ولقد عملت المؤسسات الدولية وفق قانون الجمعيات العثماني لسنة 1907م في غزة، ووفق قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية الأردني لسنة 1966م في الضفة الغربية والقدس، وذلك حتى صدور قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية عام2000م(شاهين، 2007، ص 53).

مراحل تطور المنظمات الأهلية والدولية الفلسطينية: قسمت الدراسة مراحل تطور المنظمات الأهلية والدولية الفلسطينية إلى أربعة مراحل تتمثل في الآتي:

- **المرحلة الأولى(1917م-1967م):** وتتمثل في فترتين التي عايشت الحكم العثماني ثم الانتداب البريطاني وهما الفترة (من1917م وحتى1948م)، والثانية فترة الاحتلال الإسرائيلي حيث اتسم دور المؤسسات الدولية فيها بالدور الإنساني الإغاثي والخيري، بالإضافة لمحو الأمية.
- **المرحلة الثانية(1968م–1992م):** لقد طرأ تطور مهم على صعيد العمل الدولي في فترة السبعينات والتي برزت فيها منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، حيث قامت بإنشاء العديد من الاتحادات الشعبية في الخارج لدعم لجان العمل التطوعي في فلسطين واستجابة لبعض الاحتياجات التنموية، لكن دون رؤية تنموية شاملة (الأشقر، 2006). وتطور دور العمل الدولي في فترة الثمانينات بشكل أفضل، حيث ركز على سدّ الفجوات الخدمية التي تركها الاحتلال متعمداً حتى بعد الانتفاضة 1987م.

- **المرحلة الثالثة (1993م-2007م):** والتي بدأت مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وتوقيع اتفاقية أوسلو عام1993م، حيث تميزت هذه المرحلة بازدياد ملحوظ في عدد المؤسسات الدولية في قطاع غزة والضفة الغربية ، وقد أخذت معظمها طابعاً تنموياً وداعماً مالياً وتثقيفياً، ويعود أهم سبب في تلك الزيادة إلى تمتع تلك الفترة بتسهيلات مناسبة لإنشاء المنظمات الدولية ونشاطها في فيما يتعلق بمتطلبات عملية السلام، وفي تلك الفترة إصدار قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم2000/1، واعتمد بدلاً من القانونين السابقين في الضفة وغزة(شاهين، 2007، ص 113). مما استدعى لتحول نوعي في حياة المجتمع الفلسطيني لتلك الفترة، بحيث كان لابد من وجود قطاع دولي قوي ينسجم مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتطوير الدور التقليدي(الإغاثي) إلى الدور(التنموي) في ظل المفاهيم الجديدة كالتنمية المستدامة، والتنمية البشرية، والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، والمشاركة المجتمعية(يونس، 2002، ص 33).

وفي عام 2000م اندلعت الانتفاضة الثانية للشعب الفلسطيني(انتفاضة الأقصى)، وما ترتب عليها من الدمار والحصار الإسرائيلي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مما أدى لمناخ ملائم لإنشاء جمعيات خيرية جديدة – ذات الدور الإغاثي – على الرغم من التوجه التنموي، وبالتالي فرض الوضع الفلسطيني ضرورة وأهمية وجود المنظمات الدولية بمختلف نشاطاتها وتوجهاتها. ففرضت المنظمات الأهلية والدولية نفسها كطرف ثالث ومهم بجانب السلطة في المجال التنموي، وأصبحت جزءاً من النسيج المجتمعي، حيث توفرت لها المساندة الدولية، ليس فقط لتقدم خدمات بل للمشاركة والتكامل في استكمال المشروع الوطني وإرساء المجتمع المدني(هندي،2005، ص 41).

- **المرحلة الرابعة (2008م-2014م):** وكان لهذه المرحلة تأثيرات مختلفة على المؤسسات الدولية وأداءها، حيث مرت بمرحلة المشاكل الداخلية وعدم الاستقرار، بسبب التغيرات السياسية التي أفزتها الانتخابات الفلسطينية التشريعية وتصدر حركة حماس ذات الفكر الرافض لعملية التسوية والسلام مع الإسرائيليين المشهد السياسي وهي ليست جزء من العملية، وما ترتبه عليه من فرض حصار خناق على قطاع وثلاثة حروب تدميرية على

قطاع غزة، مما دفع تلك المؤسسات المطالبة من المجتمع الدولي تغير استراتيجية اللايجابية في التعامل مع قطاع غزة اتجاه التنمية الاقتصادية في التغيرات السياسية.

3.3 المؤسسات العربية والإسلامية الدولية:

تنعم المنطقة العربية بمنظومة متكاملة من المؤسسات والصناديق المالية ذات الطابع التمويلي يشارك فيها جهات عربية وغير عربية وتتمتع تلك المؤسسات بإمكانيات مالية كبيرة متفاوتة في أحجامها مصادرها وأهدافها، وفيما يلي سنوضح مختصر للمؤسسات المالية العربية والإسلامية التي تعمل على توفير الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية والمجتمعية على صعيد الدولة وهي كالتالي:

أولاً: البنك الإسلامي للتنمية: وهو مؤسسة مالية دولية أنشئ بقرار صادر عن مؤتمر وزراء المالية للدول الإسلامية المنعقد في ديسمبر 1973م، في مدينة جدة السعودية بهدف دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء والدول الإسلامية غير الأعضاء وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وقد بلغ عدد الدول الأعضاء إلى 56 دولة وتعتبر أي دولة عضو فيه بشرط أن تكون لها عضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي وأن تكتتب في رأس مال البنك وفقا لما يقرره مجلس المحافظين، ويقدم البنك العديد من الخدمات والمساعدات للدول الأعضاء بهدف مكافحة الفقر والتمويل التجاري من خلال التنمية البشرية والتعاون الاقتصادي وتعزيز دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن مسئوليات البنك أن يساعد في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء وأن يعزز التبادل التجاري بينها وبخاصة في السلع إنتاجية، وأن يقدم المساعدات الفنية لها، وأن يوفر التدريب لموظفيها الذين يتولون إدارة النشاط الاقتصادي والمالي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما يقوم بإنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة لإعانة الدول الإسلامية غير الأعضاء، ويشتمل البنك الإسلامي على المؤسسات التالية:

- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC).
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات(ICEC).
- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD).

ثانياً: صندوق الأوبك للتنمية (OFID): أنشئ في مارس 1975م بقرار في قمة ملوك و رؤساء الدول الأعضاء لمنظمة أوبك (وهي منظمة الدول المصدرة للبترول) في العاصمة الجزائرية، كمؤسسة تمويل التنمية متعددة الأطراف لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة أوبك وغيرها من الدول النامية. ويقدم الصندوق مساعداته لدعم العمليات الإنمائية والاجتماعية والإنسانية من خلال ثلاثة برامج وهي المساعدة التقنية، والبحوث، والأنشطة في حالات الطوارئ والمساعدات الإغاثية. وأنشئ للصندوق حسابات خاصة لـ OFID للاستجابة لاحتياجات عالمية محددة، وتشمل هذه المنح إنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية، بالإضافة إلى الحساب الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والحساب الخاص للشعب الفلسطيني (منظمة أوبك، 2010).

ثالثاً: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: هو مؤسسة مالية إقليمية عربية أنشئت من قبل الجامعة العربية في 1968/5/16 برأس مال 100 مليون دينار كويتي هدفها تمويل المشروعات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من خلال:

- تمويل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة بهدف تعزيز دوره التنموي في العالم العربي.
- تقديم المساعدات المعونات والاستشارات الفنية والمنح الدراسية، حيث يتم تخصيص حوالي 5% من أرباحه للمعونات وقد بلغ إجمالي المعونات المقدمة دون القروض للأراضي الفلسطينية حتى 2011/12/31م ما يقارب (27.488.000$) (الصندوق العربي للإنماء، 2012).
- تقديم القروض للدول الأعضاء ويتم تقديمها بشروط ميسرة للحكومات والشركات والمؤسسات العامة في تلك الدول مع إعطاء الأولوية لمشاريع الحيوية في العالم العربي والمشاريع العربية المشتركة.

كما يقوم الصندوق بدور المحفز لتشجيع الاستثمار المباشر وغير المباشر لرؤوس الأموال العامة والخاصة بهدف تقديم الدعم الاقتصادي للدول العربية.

رابعاً: صندوق النقد العربي: وهو مؤسسة مالية عربية إقليمية أنشئت عام 1976، مقرها أبوظبي الإماراتية ويعامل معاملة البعثات الدبلوماسية. ولا تختلف مهامه وأهدافه وتنظيمه وممارساته عن صندوق النقد الدولي إلا أن خدماته تقتصر على الدول العربية فقط. وأن سياساته ليس لها علاقة مباشرة بتمويل التنمية المحلية، ولكن تتعلق بالسياسة العامة للدولة المركزية والاستقرار الاقتصادي واستقرار ميزان المدفوعات(صندوق النقد العربي، 2013).

أنشطة الصندوق:

- القيام بعمل الدراسات والبحوث التي تعالج القضايا الاقتصادية وخاصة القضايا الاقتصادية العربية المشتركة.
- إصدار التقرير الاقتصادي العربي السنوي ويشارك في إعداده جامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأوباك* وهي منظمة الدول العربية المصدرة للبترول.
- تقديم تقرير سنوي عن أهم الأنشطة صندوق النقد العربي وفي مقدمتها الإقراض والاستثمارات وأسواق الأوراق المالية والعربية والمعونات الفنية، والسياسات الاقتصادية المتبعة

خامساً: برنامج تمويل التجارة العربية: وهو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة مقرها أبوظبي الإماراتية تأسس في عام 1989 برأس مال قدره 500 مليون دولار أمريكي بمساهمة المؤسسات المالية والمصرفية العامة والخاصة في الدول العربية. ويوفر البرنامج التمويل للصفقات التجارية في السلع العربية المنشأ والخدمات المصاحبة لها، إذا كانت تلك السلع قد تم إنتاجها أو تصنيعها في الدول العربية من مواد أولية أو عناصر أخرى وقد بلغت القيمة المضافة إليها في الدول العربية المعنية 40%، كما يمكن للبرنامج تمويل لواردات السلع الرأسمالية اللازمة للأنشطة الإنتاجية من الدول غير العربية.

أعمال البرنامج:

- تقديم التمويل عبر وكالات وطنية معتمدة لدى المؤسسات المالية والمصرفية في الدول العربية والأجنبية وبالتنسيق مع السلطة النقدية في تلك الدول.

- تمويل الصفقات التجارية بقيمة ائتمان تصل 100% لتمويل الصادرات والواردات من السلع العربية إلى الدول العربية في حين يقتصر تمويل الواردات على السلع الرأسمالية اللازمة للأنشطة الإنتاجية من دول غير عربية.
- يقوم البرنامج بإجراء دراسات إحصائية لواقع التدفق للتجارة العربية لتحديد القطاعات والمنتجات التي تتوفر فيها الإمكانات الأكبر للتوسع.
- عمل مسوحات العرض والطلب وبالتعاون مع الغرف التجارية والصناعية للتعرف على القطاعات المختارة في كل دولة عربية وتشكل تلك المسوحات أساساً لاختيار الشركات التي ستشارك في لقاءات المصدرين والمستوردين التي ينفذها البرنامج (برنامج تمويل التجارة العربية، 2012).

سادساً: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: يعتبر الصندوق أول مؤسسة إنمائية في الشرق الأوسط، تأسس عام 1963م بهدف تحقيق التنمية في الدول العربية والدول النامية من خلال تقديم المساعدة لتلك الدول لتطوير اقتصادياتها عبر مؤسساتها المركزية والإقليمية والعامة سواء كانت دولية أو إقليمية أو محلية وعلى الأخص مؤسسات التمويل الإنمائي، والمؤسسات التي ذات العمل الإنمائي المشترك، ويتركز دعمه في القطاعات الزراعة والري والنقل والاتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف والصحة والتعليم.

برامج وأنشطة الصندوق:

- تقديم القروض المباشرة والكفالات للمؤسسات التنموية الدولية والإقليمية والمحلية.
- تقديم المنح والمعونات الفنية والمالية والاقتصادية لعمل الدراسات الإنمائية.
- المساهمة في تمويل رؤوس أموال المؤسسات الإنمائية الدولية والإقليمية والمحلية وتمثيل دولة الكويت فيها.
- وكما لا يقدم الصندوق مساعدات مالية لدعم الميزانيات العامة أو دعم ميزان المدفوعات (الصندوق الكويتي للتنمية، 2009)، ويقدم الصندوق خدماته إلى معظم دول العالم الفقيرة.

سابعاً: صندوق أبوظبي للتنمية: وهو مؤسسة وطنية رائدة بمجال تقديم المساعدات الخارجية ، تأسس في 15 يوليو 1971 تابع لحكومة أبوظبي يهدف إلى تمويل مشاريع ترمي لتحقيق

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية عبر تقديم قروض ميسرة، بالإضافة إلى استثمارات مباشرة طويلة الأجل من أجل تعزيز دور القطاع الخاص في الدول المستفيدة . كما يلعب الصندوق دوراً مهماً في تنفيذ السياسة الخارجية لدولة الإمارات المتحدة وخصوصا ما يتعلق بسياسة تقديم المساعدات الخارجية هو يمثل الذراع التنموي لحكومة أبوظبي. ويقوم الصندوق بنشاطه من خلال دورين رئيسين هدفهما الأساسي تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية ويتمثل ذلك في التالي:

- تقديم التمويل التنموي للدول النامية على شكل قروض ميسرة طويلة الأجل وبمعدلات فائدة منخفضة وبطبيعة إشرافيه مباشرة تضمن تحقيق التنمية للقطاعات المختلفة.
- توسع الاستثماري المباشر في الدول النامية لتطوير نموها الاقتصادي وخلق فرص عمل من أهم المشاريع التي نفذت للصندوق في الأراضي الفلسطينية هو مشروع إقامة مدينة الشيخ زايد السكانية في شمال قطاع غزة 1999 (صندوق أبوظبي، 2008).

ثامناً: الصندوق السعودي للتنمية: وهو مؤسسة مالية سعودية تأسست في عام 1974م، بهدف تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية عن طريق تقديم القروض والمنح ودعم الصادرات عن طريق تمويلها وضمانها.

عمل الصندوق وآليته:

- غير محدد النشاط من الناحية الجغرافية.
- يعطي الأولوية في التمويل للدول الأقل نمواً وذات الدخل المنخفض
- تقديم القروض والمنح للحكومات مباشرة.

ومن أهم الأعمال التي قام بها الصندوق السعودي للتنمية في الأراضي الفلسطينية تمويل مشروع إسكان للاجئين في مدينة رفح والمعروف باسم المشروع السعودي بقيمة 71.5 مليون دولار وبالتعاون مع وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)(الصندوق السعودي للتنمية، 2012).

تاسعاً: الشركة العربية للاستثمارات البترولية (APICORP): وتعرف الشركة باسم (ابيكورب)، وهي مؤسسة مهنية عالمية، وهي المصدر الرئيسي للأبحاث عن النفط والغاز، وتعد بمثابة بنك التنمية المتعدد الأطراف لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوباك) التي أنشئت لتعزيز تنمية النفط في العالم العربي والغاز وقد تأسست الشركة بعد الاتفاق الذي وقعه عشر دول أعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوباك). وتهدف الشركة في تحويل صناعة الطاقة العربية إلى قوة قادرة على التقدم الاقتصادي في المنطقة كما وتسعي الشركة لتنمية الاستثمار من خلال الإسهام في تقديم القروض وتمويل التجارة والخدمات الاستشارية والبحثية لهذه الصناعة.

عمل ابيكورب:

- المساهمة في تنمية الصناعات التحويلية من النفط والغاز وصناعة الطاقة العربية من خلال توفير مجموعة كاملة وواسعة من طرق تمويل المشاريع.
- تمويل الخدمات الاستشارية والبحوث وتوحيد السياسات وعمليات التمويل الإقليمية.
- تقديم الخبرات الاقتصادية الإقليمية الواسعة.
- توفير المناخ المناسب بين المقترضين والبنوك المقرضة بهدف تقريب وجهات النظر.

وعلى الرغم من أن ابيكورب تركز عملها في العالم العربي إلا إن دعمها يمتد لغير العرب من المشاريع التي تعود بالفائدة المباشرة على الاقتصاديات العربية(الشركة العربية للاستثمارات البترولية، 2014).

عاشراً: الهيئة العربية للاستثمار وللإنماء الزراعي: وهي مؤسسة مالية استثمارية عربية، مقرها الخرطوم في السودان تأسست عام 1996م.بلغ عدد أعضائها 20 دولة، تهدف الهيئة العربية للاستثمار وللإنماء الزراعي إلى التالي:

- العمل الدائم في تعزيز الأمن الغذائي العربي.
- توفير أكبر قدر من السلع الغذائية من خلال تحقيق تنمية الموارد الزراعية في الدول الأعضاء.
- زيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي بين الدول العربية.

برامج الدعم الزراعي تأخذ أشكال:

- إدخال النظم الحديثة من أنظمة ري حديثة وتقنيات إنتاجية لتطوير أنماط الإنتاج المتطور.
- نشر الثقافة الزراعية الحديثة للمزارعين بهدف تطوير الزراعة.
- القيام بالعديد من الأنشطة الإنمائية المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية للهيئة. والعمل على تلبية حاجات التنمية الأساسية للمجتمعات التي تعاني من العجز الغذائي والتركيز على الشرائح الفقيرة (الهيئة العربية للاستثمار وللإنماء الزراعي، 2012).

الحادي عشر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: وهي مؤسسة عربية إقليمية مستقلة أسست عام 1974م، مقر الدائم في الكويت، ومكتبها الإقليمي في السعودية، تضمن جميع الدول العربية والعديد من الهيئات العربية والدولية، باستثناء دولة جزر القمر المتحدة.

أعمال المؤسسة:

- توفر المؤسسة التغطية التأمينية للاستثمارات العربية والأجنبية المنفذة في الدول العربية ضد المخاطر غير التجارية.
- توفر المؤسسة التغطية التأمينية لائتمان الصادرات العربية المتجهة إلى كافة أنحاء العالم ضد المخاطر التجارية
- تشجيع الاستثمار في الدول العربية، عبر تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار في الدول العربية.
- تكون المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنداً للمستثمرين لإنجاز الاستثمارات في مختلف الدول العربية ولتنمية الصادرات إلى جميع الدول العالم(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2013).

3.4 المؤسسات الأجنبية الدولية:

أولاً: صندوق النقد الدولي (IMF): وهو وكالة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة دولية عام 1945م بهدف تعزيز وضمان سلامة الاقتصاد العالمي مقره مدينة واشنطن

العاصمة الأمريكية، وقد بلغ عدد دول عضويته 184 دولة. ويعتبر المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي ويهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- تشجيع التعاون النقدي والعمل على حل مشاكل النقد العالمية.
- إلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات التجارية والعمل على تيسير نمو التجاري.
- العمل على التحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة.
- إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف المعرقلة لنمو التجارة من خلال إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف.
- معالجة وتصحيح الأخطاء في موازين المدفوعات للدول الأعضاء.
- يقدم المشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية في أراضي السلطة الفلسطينية منذ نشأتها عام 1994م. ويركز على إقامة مؤسسات عامة ووضع سياسات اقتصادية سليمة من برامج رقابية وتنظيمية وإحصاءات اقتصادية (السريتي وآخرون، 2012، ص 69).

أراد الباحث يعطي صورة مختصرة عن الصندوق بصفته أكبر مؤسسة مالية في العالم مع العلم أن سياساته المالية ليس لها علاقة بعمل ودعم وتمويل الجمعيات، لكن تتعلق بسياسات الدولة الاقتصادية.

ثانياً: مجموعة البنك الدولي (WB): وهي مجموعة تضمن في تكوينها 5 مؤسسات وهي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير ليكون المؤسسة الأساسية لمجموعة البنك الدولي، وهو مؤسسة تعاونية مملوكة للدول الأعضاء والبالغ عددهم 188 دولة. ويحصل على معظم موارده المالية عن طريق الأسواق المالية والعالمية، وقد أصبح من أكثر الجهات المقرضة ثباتاً منذ إصداره أول سند عام 1974م. كما يهدف البنك إلى تخفيض أعداد الفقراء في الدول متوسطة الدخل عن طريق تشجيع التنمية المستدامة من خلال تقديم القروض والضمانات والخدمات الاستشارية (البنك الدولي، 2013).

هيئة التمويل الدولية (IFC): تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص ونمو المنشآت الإنتاجية وأسواق رأس المال، وتساعد المؤسسات المالية والشركات في الأسواق الناشئة على خلق فرص عمل وبناء اقتصاديات دولية، كما تؤمن

المؤسسة على أن النمو الاقتصادي لن يكون مستداماً إلا إذا كان سليماً من البيئية والاجتماعية وكما يساعد على تحسين المعيشة الحياتية للشعوب في الدول النامية (البنك الدولي، 2013).

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA): تعتبر ذراع البنك الدولي المختص في مساعدة الدول أكثر والأشد فقراً أنشئت عام 1960م، تهدف إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال اعتمادات بدون فوائد وتقديم المنح لبرامج تعزيز ودعم النمو الاقتصادي وتحسين الحياة المعيشية للشعوب وهي فرع من فروع الإقراض التابعة للبنك الدولي والذي يقدم خدماته الاستشارية المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي في الدول متوسطة الدخل (البنك الدولي، 2013).

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA): تهدف لتوفير مناخ مناسب ومستقر للمستمرين في الدول النامية وهي منظمة تعمل مع القطاع الخاص، كما تيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرين في الدول النامية(البنك الدولي، 2013).

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID): يقوم المركز بإعداد القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة المستثمرين والتحكيم بينهم في منازعات الاستثمار كما يحد العلاقة بين القطاع العام والخاص والجهات الأخرى، بالإضافة لتقديمه تسهيلات دولية من أجل المصالحة في مسائل التحكيم(البنك الدولي، 2013).

ثالثاً: وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) (UNRWA): تأسست الأونروا عام 1948م، بهدف تقديم المساعدة وإغاثة الفلسطينيين المشردين نتيجة الحرب عام 1948م، وقد بدأت عملياتها في عام 1950م. وتعمل الأونروا على تقديم المساعدة إلى حوالي 5 ملايين لاجئ فلسطيني موزعين في الأراضي الفلسطينية وسوريا ولبنان والأردن إلى أن يتم حل معاناتهم. وتعتمد الأونروا على تمويلها من خلال التبرعات الطوعية التي تقدمها أعضاء منظمة الأمم المتحدة (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، 2013).

أنشطة والخدمات التي تقدمها الأونروا:

التعليم: ويعتبر من أكبر وأضخم خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط وتقوم عليه منذ 66 عام.

الصحة: تقدم الأونروا للاجئين في الشرق الأوسط الخدمة الصحية المجانية ويعمل في هذا المجال ما يقارب 4000 موظف في جميع التخصصات الصحية.

الإغاثة والخدمات الاجتماعية: تقدم الأونروا العديد من البرامج الاغاثية بهدف إمداد اللاجئين بكل ما يلزم من غذاء ومنح عينية ونقدية ومسكن ملائم للاجئين أكثر تعرض للخطر.

التمويل الصغير للمشاريع: تعمل الأونروا على توفير الإقراض الميسر لتعزيز التنمية الاقتصادية بهدف مكافحة الفقر وتحسين معيشة اللاجئين الأكثر فقراً وتهميشاً.

مشاريع البنية التحتية وتطوير المخيمات : تعمل الأونروا على تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين على مستوى البيئة المادية والاجتماعية داخل مخيمات اللجوء.

برامج الطوارئ : يهدف معالجة الأوضاع الناتجة عن تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وتمتاز الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنها الأسرع تدهوراً منذ اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000م (وكالة الغوث وتشغيل للاجئين، 2013) .

رابعاً: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): وقد أنشئ بقرار رقم 147/33 من الهيئة العامة للأمم المتحدة للعام 1978م الذي يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مساعدة الشعب الفلسطيني الذي عاني لسنوات من زيادة نسبة البطالة، ويوجد مقره الرئيسي في نيويورك وتم فتح له مقر في مدينة القدس الشرقية، ثم مدينة غزة. ويقدم خدماته إلى مئات الألوف اللاجئين الذين يعيشون أوضاع صعبة تفتقر للاحتياجات الأساسية مما أدى إلى تدهور الأوضاع في كافة البنية التحتية والمدارس والمراكز الصحية والصرف الصحي مع تزايد في التعدد السكاني. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013) .

خامساً: اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC): وهي مؤسسة دولية تقدم خدماتها على الصعيد العالمي للمتضررين من النزاعات والعنف المسلح وتعمل على تعزيز قوانين الحماية

والسلامة للمواطنين وقد أنشئت في عام 1963م ويعتد تمويلها على التبرعات التطوعية من الحكومات ومن الجمعيات وتتكون اللجنة من 25 عضواً يتم اختيارهم بالتفاضل جمعيهم من سويسرا، ومن تأسيسها لعبت دوراً إنسانيا في النزاعات التي نشبت في أرجاء العالم، كما تلعب دوراً هاماً في الأراضي الفلسطينية عقب الاحتلال عام 1948م وأصبح حضورها أكثر واضحاً بعد حرب حزيران 1967م وتركز اهتماماتها على حماية المدنيين وتحسين أوضاع المحتجزين من قبل السلطات الإسرائيلية والفلسطينية ومساعدة السكان الأكثر احتياجاً، كما تدعم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية(ماغن دافيد آدوم) نجمة داوود الحمراء الإسرائيلية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2013).

سادساً: منظمة العمل الدولية (ILO): هي إحدى المنظمات التابعة لوكالة الأمم المتحدة وهي المسئولة عن وضع معايير العمل الدولية الإشراف عليها، وتضم ممثلين عن أصحاب العمل والحكومات والعمال بهدف تشكيل سياسات وبرامج هدفها مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمجال العمل وتسعى المنظمة جادة إلى إيجاد فرص عمل للقوة العمالية المتنامية نمواً سريعاً وتعمل على تحسين المستوى المعيشي للعمل واحترام حقوق الأساسية وتعزيز الحوار الاجتماعي(منظمة العمل الدولية، 2013) .

برامج المنظمة في الأراضي الفلسطينية:

- مشروع التوظيف 1996- 2011 بهدف تحسين الزيادة الإنتاجية للمشاريع الصغيرة.
- إنشاء مركز التأهيل المهني للشباب ذوي الاحتياجات الخاصة (مشروع الشيخة فاطمة 2008-2011).
- مشروع تمكين المرأة الأراضي الفلسطينية 2009- 2011.
- مشروع تنمية المهارات والتوظيف والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي لقطاع البناء 2011م. (منظمة العمل الدولية، 2013).

سابعاً: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO): تهتم المنظمة في المجتمعات الريفية وسكانها من أجل النهوض بمستويات التغذية وتعزيز القدرة الإنتاجية واستغلال الموارد الطبيعية من اجل الحصول على أعلى المنافع العالمية فالمنظمة تعتبر شبكة معلومات للمعرفة وجمع

تحليل البيانات ونشر لخدمة التنمية. كما تقوم برسم سياسات زراعية وإعداد خطط وبرامج وقوانين تشريعية تكون تحت تصر ف أعضائها ولا يقتصر فقط عملها على الخدمات المعرفية في تقدم الدعم المادي للمزارعين كما في الأراضي الفلسطينية فهي تقوم بتقديم الخدمة المادي للمزارع الفلسطيني عبر جمعيات إغاثية زراعية ويتمثل الدعم في تقديم شبكات الري والأشتال، وغيرها(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2013).

ثامناً: بنوك التنمية متعددة الأطراف: هي بنوك يشر إليها أنها البنوك مجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية الأربعة (الأوروبي ، الأفريقي، الكاريبي، الأسيوي) وهي مؤسسات تقدم المساندة المالية والمشورة المهنية والفنية للأنشطة التنموية اقتصادياً وتنموياً في الدول النامية ما يميز البنوك أنها يمكن لها أن تعمل في دول لا تقع في منطقتها الجغرافية والإقليمية.

تاسعاً: البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير(EBRO): أنشئ في عام 1991م بعد الحرب الباردة لدعم التنمية الاقتصادية في دول أوروبا الوسطى والشرقية بعد انهيار النظام الشيوعي من أجل حماية الدول الأوروبية من تلك التغيرات الاقتصادية ويعتبر ذراع الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والتنموي ويعمل بشكل خاص على خدمة الدول الأوروبية وباقي دول العالم بشكل عام. وقد قدم الاتحاد الأوروبي عبر تلك المؤسسة العديد من المشاريع التنمية للأراضي الفلسطينية لدوره كلاعب أساسي في عملية التسوية وعملية السلام من مشاريعه التالي:

- برامج دعم العائلات الفلسطينية الأكثر فقراً.
- دعم منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مجالات الصحة والتعليم وحقوق الإنسان والديمقراطية والثقافة والسلام.
- دعم المالي والتقني للسلطة الفلسطينية عبر مشاريع التنمية المستدامة.
- تحسين الشروط التجارة الفلسطينية الأوروبية التي بلغ حجمها 71 مليون يورو(الاتحاد الأوروبي، 2013).

عاشراً: البنك الأفريقي للتنمية (AFDB): يتألف من مجموعة من البنوك التنموية تأسس عام بهدف تعزيز ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ويعمل في 53 دولة أفريقية و25 دولة أمريكية وأوروبية وأسيوية عدد أعضائه 78 دولة.

مجموعة البنك الأفريقي للتنمية:

- مصرف التنمية الإفريقي: تأسس عام 1964م. يقدم القروض والمنح للحكومة الإفريقية.
- صندوق التنمية الإفريقي: تأسس عام 1972م. يهدف إلى تمويل التنمية بشروط ميسرة هدفه الحد من الفقر.
- صندوق التنمية الإفريقي: تأسس عام 1976م. أسس من قبل الحكومة النيجيرية، ويهدف مساعدة الدول الأكثر فقراً وتمويل التنمية للمشاريع الوطنية والإقليمية(البنك الأفريقي للتنمية، 2013).

الحادي عشر: البنك الكاريبي للتنمية (CDB): تم تأسيس البنك عام 1966م من دول آسيا والمحيط الهادئ وقد بلغ عدد أعضائه 48 عضو من داخل القارة و19 من خارج القارة يهدف البنك إلى:

- مساعدة الدول على تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها والعمل تطوير اقتصادياتها.
- تشجيع الاستثمار العام والخاص.
- تقديم المساعدة التقنية والفنية لأعضائه.
- دعم وتحفيز أسواق رأس المال في منطقة عمله (البنك الكاريبي للتنمية، 2013).

الثاني عشر: البنك الآسيوي للتنمية (ADB): تم تأسيس البنك عام 1966م وهدفه تحسين المستوى المعيشي للدول القارة الأسيوية من دول ومواجهة الفقر ومساعدة الدول الأكثر فقراً يسعى البنك إلى:

- تحسين البنية التحتية والتنمية الحضرية وحماية البيئة لدول آسيا.
- التعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة الأسيوية.
- تنمية وتمويل القطاع الخاص والعام.
- تنمية المجالات الصحية والتعليمية ودعم المجتمع المدني لتعزيز الجهود لمواجهة الفقر(البنك الآسيوي للتنمية، 2013).

الثالث عشر: وكالات التنمية العالمية: يقصد بالوكالات التنمية بأنها المرجعية الاستشارية والداعمة المالية من أجل بناء اقتصاديات قادرة على النمو وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة،

ويرجع تاريخ إنشائها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الاهتمام بالإعمار نتيجة الدمار الهائل لتلك الحرب والنهوض الاقتصادي فكانت فكرة الوكالة العالمية من قبل العديد من الدول وخاصة الصناعية، سوف نتطرق لهم أنشطة تلك الوكالات في الأراضي الفلسطينية.

جدول رقم (3.1) يوضح أهم الوكالات العالمية العاملة في الأراضي الفلسطينية :

اسم المؤسسة	الرمز	اسم المؤسسة	الرمز
وكالة التنمية الأمريكية	USAID	الوكالة السويدية للتنمية	SAC
وكالة التنمية البريطانية	DFID	الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي	NADC
وكالة التنمية الفرنسية	AFD	الوكالة التنمية الاسترالية العالمية	AUSAID
وكالة التنمية الكندية	CIDA	الوكالة التنمية الاسبانية	SAID
وكالة التنمية الألمانية	GIZ	الوكالة التنمية النمساوية	ADA
وكالة التنمية اليابانية	JICA	الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية	DANIDA
الوكالة التعاونية السويدية للتنمية العالمية	SIDA	الوكالة التعاونية التركية للتنمية العالمية	TIKA

○إعداد الباحث

أهم مجالات عمل الوكالات العالمية في الأراضي الفلسطينية:

- الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وتم عمل 16 مركزاً للوثائق للتوثيق.
- دعم التعليم وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي والمؤسسات التعليمية كالجامعات والكليات والمعاهد بهدف توفير التعليم العالي.
- دعم القطاع الصحي والرعاية الصحية من خلال توفير المعدات والمستلزمات الطبية وتدريب الكوادر الطبية من أجل خلق بيئة صحية مناسبة للمواطنين.
- دعم مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والاتصالات والمياه والطاقة.
- التنمية الاجتماعية مثل برامج خلق فرص العمل وتحسين المستوى الثقافي والمعرفي لدى المواطنين.
- حماية البيئة مثل مشاريع إدارة ومعالجة النفايات الصلبة، ومحطات الطاقة والطاقة البديلة.
- الزراعة مثل مشاريع دعم المزارعين وتحسين الأراضي الزراعية وتأهيل وتدريب المزارعين
- دعم المشاريع الصغيرة عبر برامج الإقراض بشروط الميسرة لذوى الدخل المنخفض

- دعم المؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
- برامج الطوارئ في الأزمات والكوارث كالحروب والزلازل والمنخفضات الجوية.

3.5 الجمعيات الخيرية في فلسطين:

برزت الجمعيات الخيرية مع بروز حركة التحرر الفلسطينية ضد المنتدب الأجنبي "البريطاني" والمستعر الصهيوني بمشروع الاستيطاني، وقد لعبت تلك الجمعيات دوراً متقدماً ورئيسيًا في إحداث التنمية بمفهومها الشامل على صعيد تقديم بعض الخدمات للجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما لعبت دوراً سياسيا في مواجهة المحتل الإسرائيلي عبر برامج التوعية السياسية للجمهور، وكان دورها واضحاً في القطاعات التي لم تلق الاهتمام الكافي من سلطات الاحتلال الإسرائيلي مثل قطاعات الصحة، الإغاثة، الأسرة والعمل الزراعي (ماس، 2001).

وتعتبر الجمعيات من المحاور الرئيسية التي واجهت المحتل الإسرائيلي عبر دورها الرئيسي الإغاثي التنموي في جميع القطاعات المختلفة كالصحة والتعليم بالإضافة لدورها في غرس المواطن الفلسطيني في أرضه ووطنه ولمساعدته على تحمل أعباء الاحتلال (ثابت، 2000).

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 تأثرت أنشطة وبرامج منظمات المجتمع المدني العاملة في فلسطين وخاصة الجمعيات الخيرية نتيجة لتحديات الداخلية والخارجية (النباهين، 2008) وبرز التأثير الأكبر على عمل الجمعيات الخيرية بعد الانتخابات التشريعية الثانية والتي أدت إلى وقف المساعدات الدولية عن الحكومة الفلسطينية العاشرة والحادية عشرة مما أدى إلى تحويل المساعدات الدولية للجمعيات الخيرية كبديل عن الحكومة، وازداد بروز دور الجمعيات الخيرية بعد اشتداد الحصار على القطاع بعد الانقسام الفلسطيني في يونيو 2007، حيث تضاعف عددها وفاقت ميزانياتها ميزانية الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، وأصبحت تقدم الخدمات الإغاثية الأولية لشرائح كبيرة من المجتمع، وتعمل على تنفيذ بعض المشاريع التنموية القليلة نسبياً.(العالول، 2011).

3.5.1 مفهوم الجمعية الخيرية: يعرفها علماء الاجتماع بأنها تجمع بشري لمجموعة من الأفراد له صفته المستقلة والاعتبارية ويعمل لخدمة المجتمع الذي تنتمي إليه عبر برامجه ووسائله المختلفة سواء مادية أو عينية أو فكرية أو معنوية، وقد عرفها(عبدالله، 2004) الجمعية بأنها: هي كل جماعة من الأفراد تسعى إلى تحقيق غرض من أغراض البر سواء أكان ذلك عن طريق المعاونة المادية أو المعنوية، حيث تهدف بشكل أساسي إلى خدمة عملائها الذين يمثلون الفئة المستهدفة من نشاط وأهداف الجمعية، وعرفها (العالول، 2011) الجمعية الخيرية بأنها شخصية اعتبارية خيرية مستقلة تنشأ باتفاق بين أشخاص طبيعيين لتحقيق أهداف مشروعة لخدمة المجتمع.

كما يعرف القانون الفلسطيني رقم 1 لعام 2000 الجمعية أو الهيئة وفق (المجموعة القانونية العربية الخاصة بحقوق الإنسان: 2011) بأنها شخصية اعتبارية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية.

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن الجمعيات الخيرية لها صفات نوضحها في النقاط التالية:

- شخصية اعتبارية: فالجمعية عبارة عن مجموعة من الأشخاص الطبيعيين.
- الاستقلال: الجمعية كيان مستقل يستهدف تحقيق غرض معين وتتمتع بالشخصية القانونية في حدود غرضها.
- غير هادفة للربح.
- غير حكومية وهذا ما كان واضحاً في تعريف المشروع الفلسطيني حيث وصفها بأنها مستقلة.
- تتشكل الجمعية من مجموعة من الأشخاص الطبيعيين، وهناك خلاف واضح في عدد المؤسسين.
- تهدف في الأساس لخدمة المجتمع وليس لرعاية مصالح أعضائها.

- لا يتوجب تخصيص مال للجمعية عند التأسيس، وهذا ما يميزها عن الشركات غير الربحية.

3.5.2 أهداف الجمعيات الخيرية: تهدف الجمعيات التي تحقيق العديد من الأهداف (بيسان، 2002) التي أهمها:

- العمل على تحسين الأوضاع الحياتية للأفراد بشكل عام وخصوصا على تحسين أوضاع فئات مهمشة أو مسحوقة.
- تلبية احتياجات المجتمعية التي تقع خارج نطاق المسئولية الحكومية.
- التأثير في الرأي العام والعمل على التعبئة الفكرية اتجاه بعض القضايا التي تخص المجتمع.

3.5.3 مجال عمل الجمعيات الخيرية: تعمل الجمعيات الخيرية في مجالات متعددة وهي(أبو النصر، 2007، ص 53):

المجال الإغاثي: تقدم الرعاية الاجتماعية للجمهور عبر برامج مختلفة مثل المساعدات الاجتماعية، والإعانات الخيرية في جميع الأوقات وأثناء الطوارئ، وكما تقدم خدماتها في مجال الصحة والتعليم والثقافة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الإغاثية.

المجال التنموي: تقدم برامج هدفها تمكين المجتمع المحلي وخاصة الفئات المعدومة والمهمشة مثل الفقراء والمحتاجين وذوي حاجات الخاصة أو الأقليات وهدف برامجها التنموية العمل تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً أو فكرياً أو ثقافياً.

المجال الحقوقي الإنساني: وتتبني فيه قضايا حقوق الإنسان وتدافع عن حقوق الجماعات والفئات المظلومة والمهمشة.

المجال البيئي: وتتبني فيه قضايا تتعلق بالبيئة وحمايتها وتسعى إلى خلق قوانين تعمل على حماية البيئة من التلوث البيئي الناتج عن التقدم التكنولوجي والصناعي.

3.5.4 الجمعيات الخيرية والأهلية في قطاع غزة: تشير الإحصائيات الرقمية للعام 2014م والصادرة عن وزارة الداخلية الشق المدني الأرقام الصادرة عن الإدارة العامة للشؤون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية إلى أن عدد الجمعيات في قطاع غزة بلغ 894 جمعية

بمعدل 0.54 جمعية لكل 1000 نسمة. ويعتبر وفقا للمؤشرات الرقمية الصادرة عن مراكز حقوقية يعتبر من أفضل المعدلات مقارنة بدول عربية مجاورة (الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، 2014، ص 67).

جدول رقم (3.2) يوضح عدد الجمعيات الخيرية لكل 1000 نسمة في كل محافظة من محافظات قطاع غزة

م	المحافظة	عدد السكان 2012 بالألف	عدد الجمعيات الخيرية	عدد الجمعيات الخيرية لكل 1000 نسمة
1	غزة	569.715	466	0.82
2	شمال غزة	322.126	124	0.38
3	دير البلح	238.807	106	0.44
4	خان يونس	310.868	112	0.36
5	رفح	202.777	86	0.42
	المجموع	1644.293	894	0.54

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014). كتاب قطاع غزة الإحصائي السنوي 2014، رام الله، فلسطين. إحصائية حول الجمعيات الخيرية من الإدارة العامة للشؤون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية والأمن الوطني، 2014/09/20.

3.6 الجمعيات الخيرية الإسلامية في فلسطين:

كان أول ظهور لتلك الجمعيات الخيرية الإسلامية في نهاية السبعينات فتطور العمل الخيري فأصبح له دور فكري دور كبير وفاعل في مكافحة الفقر والتوعية المجتمعية والصحية عبر برامجها المختلفة مثل كفالات الأيتام والأسر الفقيرة، ومشاريع توزيع لحوم الأضاحي، ومشاريع رمضان الخيرية ومشاريع المدارس الخاصة والمراكز الصحية والعيادات التخصصية، وقد تهدف الجمعيات الإسلامية التي تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- العمل على نشر الفضيلة والقيم الإسلامية ومبادئها.

- العمل على مواجهة حالة الانحدار الأخلاقي والقيمي التي كانت سائدة قبل تأسيس الجمعيات.
- كفالة الأيتام والأسر الفقيرة والمحتاجة.
- إنشاء نوادي شبابية هادفة بهدف حماية جيل الشباب مثل الأندية الرياضية.
- إنشاء المدارس ورياض الأطفال بهدف نشر الدعوة الإسلامية من خلال تأسيس جيل مسلم واعي.
- العمل على تنمية المجتمع في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وقد صادقت وزارة الداخلية بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية على تسجيل هذه الجمعيات بمدينة غزة وفقاً لقانون الجمعيات الصادر عام 1909، ثم أعيد توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000.

3.6.1 التحديات التي تواجه الجمعيات الإسلامية وتحد من قدرتها في الحصول على التمويل الدولي: ويرى الباحث أن من أهم المعوقات التي تقف أمام الجمعيات الإسلامية في الحصول على التمويل الدولي التالي:

- عدم قدرة الجمعيات الإسلامية على تسويق نفسها دولياً وتوضيح رؤيتها ورسالتها وأهداف وغاياتها.
- عدم توافر خبراء مختصين للتواصل مع المؤسسات الدولية.
- عدم تأقلم الجمعيات الإسلامية مع الظروف والتغيرات الدولية.
- عدم قدرة الجمعيات الإسلامية على إقناع الممولين بجدوى المشاريع التي ترغب في تنفيذها.
- عدم تبني الدولة لأهداف وبرامج الجمعيات الإسلامية مما يكسبها الصفة الشرعية للتعامل الدولي.
- التحالف الدولي وإعلان الحرب على ما يعرف بالإرهاب مالياً وعسكرياً أثر على الجمعيات الإسلامية بسبب إغلاق الحسابات البنكية الرسمية.

وسوف يتطرق الباحث إلى دراسة ثلاثة جمعيات إسلامية كنماذج للعمل الخيري الإسلامي وهم جمعية الرحمة الخيرية، جمعية دار الكتاب والسنة، جمعية الصلاح الإسلامية.

أولاً: جمعية دار الكتاب والسنة: يعود عمل جمعية دار الكتاب والسنة في الأعمال الخيرية للعام 1985م عبر لجنة للزكاة والصدقات بهدف مساعدة الفقراء والمساكين والمحتاجين والتخفيف عن كاهل الأسر الفلسطينية التي تعيش وظلم المحتل ويعتبره البعض بأن ذلك ليس الظهور الأول للجمعية ولكن يعود ظهورها الأول والحقيقي للعام 1931م، على يد مشايخ من أهل العمل الشرعي الذين اتخذوا من مسجد السنة منطلقاً للتجمع بهدف نشر العمل الشرعي وتوعية المجتمع المسلم، ومن بين هؤلاء المشايخ، الشيخ سليم شراب رحمه الله، لكن ظهورها الثاني كان في العام 1975م، وتطورها عملها في خدمة المجتمع وتوعيته عبر برامج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن أبرز أعمالها في العام 1985م ، تغيير "مبنى سينما الحرية" وإحلال مقر الجمعية مكانها وإقامة مكتبتها الشرعية العامة لخدمة المجتمع والمختصين في العلوم الشرعية، ويترأس مجلس إدارتها حتى اليوم الشيخ عبد الله المصري، وبعد قدوم السلطة الفلسطينية حصلت الجمعية على تراخيصها القانونية الصادرة من وزارة الداخلية برقم (3065) في 1994م(جمعية دار الكتاب والسنة، 2014) تحت اسم جمعية دار الكتاب والسنة تمارس فيها العديد من البرامج والمشاريع تهدف من خلالها إلى:

- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاربة البدع والخرافات ونشر العلوم الشرعية.
- إنشاء المساجد والمراكز والمدارس الخاصة والمعاهد الشرعية.
- رعاية الأيتام والمحتاجين والفقراء وتقديم لهم المساعدات النقدية.
- العمل على تطوير وتنمية المجتمع المحلي في كثير من المجالات.
- رعاية المرأة المسلمة في المجتمع وإعطائها دور المناسب في الدعوة والتربية والتوجيه.
- تقديم الخدمات الصحية والإنسانية والتعليمية للمجتمع.

برامج وأنشطة الجمعية: تقدم الجمعية العديد من البرامج والمشاريع والأنشطة التي تسعي من خلالها خدمة المجتمع وتتنوع برامجها في شتى المجالات لتشمل البرامج الدعوية، والإغاثية، والصحية ، والتعليمية، والتنموية.

البرامج الدعوية: وتشمل مجموعة من البرامج والأنشطة أهمها:

- إصدار فتاوى العلماء في المسائل الفقهية والإجابة على تساؤلات المستفسرين في المسائل الشرعية.

- رعاية وكفالة الدعاة كي يتفرغوا للدعوة إلى الله.
- توزيع الطرود الدعوية وتحتوي الطرود على المصاحف والكتب التفسير، والكتاب الفقهية، والنشرات، والأشرطة، والأقراص المدمجة.
- تقديم الدورات الشرعية ومجالس القراء ومراكز تحفيظ القرآن الكريم وتراعي الجمعية ما يقارب 40 مركز تحفيظ.
- المكتبة العامة والتي تقدم خدمتها للباحثين وطلبة العلوم الشرعية وتحتوى على العديد من الكتب الشرعية والمراجع الإسلامية وكتب القضايا المعاصر والمسائل الفقهية.

البرامج التعليمية: وتشمل مجموعة من المؤسسات التعليمية ومن أهمها:

- رياض الأطفال: وقد أنشأت الجمعية مؤسسة براعم السنة لرياض الأطفال وتستوعب بها سنوياً ما يقارب 1400 طفل موزعين على مرحلتي البستان والتمهيدي.
- إنشاء مدرسة الإمام محمد بن صالح العثيمين في عام 2003م وتستوعب طلبتها للمرحلتين الابتدائية والإعدادية.
- إنشاء معهد دار الحديث الشريف: في عام 1992م، لتدريس العلوم الشرعية بالمجان والذي بدء مسيرته التعليمية، والذي حصل على اعتراف من وزارة التربية والتعليم.
- مركز المخطوطات: وترجع أهميته في المحافظة على التاريخ الإسلامي، وقد حوى المركز العديد من المخطوطات وكتب ومراجع تخص فلسطين، كما استطاع جلب العديد من المخطوطات الإسلامية والعربية والفلسطينية.

البرامج الإغاثية: وتشمل مجموعة من البرامج والأنشطة أهمها:

- لجان الزكاة والصدقات: تهدف اللجان إلى تقديم مساعدة للمحتاجين والفقراء عبر أشكال مختلفة من مساعدات مالية وعينية دائمة أو مقطوعة ، وتقدم تلك المساعدات إلى ما يقارب 1000 أسرة ويتم جلب أموال الزكاة من مؤسسات خارجية أو عن طريق الناس في مواسم الخير.
- برامج كفالة الأيتام والأسر: تكفل جمعية ما يقارب 5000 طفل يتيم وتأتي زيادة هذا العدد نتيجة للعدوان المتواصل للاحتلال الإسرائيلي الذي يعتبر جزء في ازدياد عن الايتام بسبب عملية القتل والتشريد للأسر.

- الطرود الغذائية: يعتبر من أهم برامج الجمعية من خلال تقديم المساعدات العينية على شكل طرود غذائية، أو طرود الخضار للأسر وذوي الشهداء والجرحى.
- مشروع الأسرة المنتجة: أدخلت الجمعية برنامجها هذا بهدف الحد من الفقر ومحاربة البطالة من خلال تقديم كل ما يلزم من وسائل إنتاجية بهدف تشغيل أسرة فلسطينية ومن تلك المشاريع التي يتم مساعدتها: تربية الدواجن، والأغنام، فتح محلات البقالة، وبيع المجمدات .
- برامج الكوارث والأزمات والطوارئ: وتقدم الجمعية خدمتها لأسر والعوائل المتضررة من تلك الكوارث والازمات من خلال مساعدات مالية وطرود غذائية وأدوات منزلية.
- برامج أخرى : ومن تلك البرامج توزيع الحليب على الأطفال، توزيع الحقيبة المدرسية، توزيع الزي الشرعي، توزيع لحوم الأضاحي، توزيع المياه على المؤسسات والمناطق المحتاجة.

برامج تيسير الزواج: تسعى الجمعية لنشر فضائل القيم والأخلاق ومحاربة الرزيلة من خلال برامج تيسير الزواج والتي يعتبر من أكثر البرامج إلحاحاً للمجتمع الفلسطيني في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة نتيجة زيادة معدلات الفقر والبطالة مع ارتفاع تكاليف الزواج والمهور، فكان من الجمعية للبحث عن الحل الشرعي من أجل المحافظة على المجتمع من الانحراف الأخلاقي وإيماناً منها ببناء الأسرة المسلمة قدمت الجمعية خدمتها من مساعدات المالية والعينية وبعض الاحتياجات الخاصة إلى ما يقارب 650 عريساً.

برامج الخير الموسمية: وتشمل مجموعة من البرامج والأنشطة تقدمها الجمعية في مواسم الخير ومنها:

- مشروع توزيع لحوم الأضاحي: ويعتبر من أهم المشاريع التي تنفذها الجمعية في أيام عيد الأضحى المبارك وقد يستفيد من هذا البرنامج ما يقارب 5000 سنوياُ.
- مشروع إفطار صائم: يهدف البرنامج إلى نشر الدعوة وتحقيق الجو العبادي الرمضاني الخاص، وقد قدمت الجمعية ما يقارب 250 ألف وجبة في الثلاثة أعوام الأخيرة، وقدم توزيع تلك الوجبات على الأسر والمؤسسات والنوادي ، والمؤسسات الخيرية.

- كسوة العيد والزي المدرسي: وقدم هذا المشروع إلى حوالي 10000 طفل من أطفال الاسر المحتاجة والمعوزة وأسر الأيتام، ويتم تقديم هذا البرنامج بشكل دوري في العيدين وموسم المدرسة.
- زكاة الفطر: ويعتبر للجمعية السبق الأول من بين الجمعيات الإسلامية في إحياء سنة الزكاة بطريقة المحمدية عبر جمع الزكاة عينياً وفقا لمقتضيات السنة النبوية حيث يتم جمعها وتوزيعها وفقا للأوجه الشرعية المخصصة.

البرامج الصحية: وتشمل مجموعة من البرامج والأنشطة الصحية وأهمها:

- المركز الطبي: تقدم فيه الخدمات الطبية في العديد من التخصصات الطبية مثل الباطنة والأسنان، ورعاية الأطفال، والولادة والعقم عند النساء، وتسعى الجمعية لتحويل هذا المركز لمستشفى تخصصي ضمن خطته في إعادة بناء مقر الجمعية المؤسساتي.
- مركز الإسعاف: وهو مركز متخصص في تقديم الرعاية الطبية الأولية والطارئة، عبر طاقم طبي مدرب، وقد برز دوره الخدماتي في تقديم الرعاية الطبية خلال الاجتياحات الإسرائيلية والحرب الثلاثة الأخيرة على قطاع غزة.
- الأيام الطبية المجانية ودعم القطاع الصحي: تقدم خدماتها الصحية والطبية عبر طواقم الطبية للمناطق المهمشة بشكل دوري ومجاني ومشمولاً بتوزيع الأدوية الطبية المجانية، كما تقدم المساعدة للقطاع الصحي من خلال إعادة تأهيل أو تزويد بعض الأقسام الطبية بالمستلزمات والمعدات الطبية الخاصة.

البرامج التنموية ذات الطابع الاستثماري: وتشمل مجموعة من البرامج والأنشطة والتي تهدف إلى البحث عن مصادر للتمويل لتغطية نفقاتها وتمويل مشاريعها ومن أهمها:

- مطابع الشام: تعمل في مجال المطبوعات التجارية والكتب الشرعية والثقافية والتعليمية والمنشورات والمطويات والتقويمات الشهرية لمواعيد الصلاة، وغيرها.
- سلسلة مخابز الشام: وتعتبر من أهم المشاريع التنموية الناجحة لدى الجمعية ويعد الخبز الذي تقدمه تلك المخابز من أجود أنواع الخبز كما تتمتع تلك المخابز بالميزة التنافسية مع المخابز الأخرى التي تعمل في نفس المجال.

- البنايات الوقفية: ولدى الجمعية مشروع سكني في وسط مدينة خان يونس ويعتبر من أهم مشاريعها الناجحة في توفير لها ريع لتغطية نفقاتها وتسعى لزيادة تلك عدد البنايات في معظم المحافظات.
- مشاريع الثروة الحيوانية: بعد نجاحها في تحقيق إيرادات ربحية في سلسلة مخابز الشام سعت الجمعية لتنفيذ مشروعها الخاص بتربية الحيوانات مثل العجول، الأغنام في المحررات بعد انسحاب قوات احتلال منها عام 2005م.

وقد بلغت تكلفة الإنشاءات والمرافق التابعة للجمعية من مساجد ومدارس ورياض أطفال ومراكز تحفيظ ومعهد دار الحديث الشريف ومشروع إسكان البحرين إلى ما يقارب 5615000 $ على مساحة تقدر 38660 متر مربع (جمعية دار الكتاب والسنة، 2014). وتسعى الجمعية لزيادة عدد مرافقها وتطوير برامجها وأنشطتها من خلال الاطلاع على خطة الجمعية للسنوات القادمة فإنها ترغب في تأسيس مقر جديد لها وهو على شكل تجمع يحتوي على المرافق التالية مقر لمحطة إذاعية تخدم برامجها وأنشطته الدعوية والفكرية، ومركز طوارئ مجهز بأحدث الإمكانيات والمستلزمات، ومستشفى طبي ومكتبة عامة ومرافق سكانية(خطة جمعية دار الكتاب والسنة، 2014م).

ثانياً: جمعية الصلاح الإسلامية: تعتبر جمعية الصلاح الإسلامية من أهم الجمعيات الخيرية التي تعمل في فلسطين وبالتحديد في قطاع غزة والضفة الغربية فقد تأسست وفقا للقانون الجمعيات في العام 1978م، برز نشاطها في الانتفاضة الأولى عام 1987م. في المشاريع الاغاثية في إعالة الأسر المنكوبة والمتضررة نتيجة الاحتلال وأفعاله الانتقامية ضد الشعب الفلسطيني وكذلك الفقراء والمحتاجين وحتى أسر الشهداء والجرحى وقد تزايد دورها مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م وصولاً للحصار المفروض على قطاع غزة بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة عام 2007م، بعد اقتتال فصائلي فلسطيني نتج عنه انقسام فلسطيني داخلي شكلت بعده حركة حماس حكومة لإدارة قطاع غزة، فكان دورها في التخفيف عن الأسر الفقيرة والمحتاجة المتضررة نتيجة الحصار عبر برامج ومشاريع إغاثية ساهمت في التخفيف عن الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة المقاومة الإسلامية بعد انتخابات 2006م.

أهداف الجمعية: تسعى الجمعية إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- العمل على هداية الناس إلى الدين الحنيف ونشر المبادئ والقيم الإسلامية.
- العمل على تنمية وتطوير المجتمع الفلسطيني في كافة المجالات الحياتية.
- العمل على رعاية المرأة المسلمة تنمية دورها في إنشاء المجتمعات الصالحة.
- تقديم يد العون والمساعدة للفقراء والمحتاجين والأيتام.
- تقديم الخدمات التربوية، والصحية، والتعليمية لإفراد المجتمع.
- التعاون المؤسساتي بينها مع المؤسسات المحلية والدولية التي تعمل في المجالات الاغاثية.

برامج وأنشطة الجمعية: تقدم الجمعية العديد من البرامج والمشاريع والأنشطة في شتى المجالات وقد حصر (الواوي، 2013، ص 49) في البرامج التالية:

البرامج الدعوية: وتشمل مجموعة من البرامج والأنشطة أهمها:

- رعاية مراكز تحفيظ القرآن الكريم في تشرف على عشرات مراكز تحفيظ القرآن الكريم والتي يلتحق بها المئات من الطلبة.
- تمويل ورعاية مراكز تعليم علوم القرآن والحديث الشريف.
- تقديم مساعدة مالية وعينية للمحفظين القائمين على مراكز التحفيظ.

البرامج التعليمية: وتشمل مجموعة من المؤسسات التعليمية ومن أهمها:

- مدارس الصلاح الخيرية: وهي مدراس تقدم الخدمة التعليمية بالمجان للأيتام من الجنسين الذكور والإناث، بالإضافة للمواصلات المجانية لطلبة، مع الكتب الدراسية والوجبات الغذائية، ومدارس الصلاح مزودة بوسائل تعليمية مثل المختبرات الحواسيب والعلوم.
- رياض الأطفال: وقد أنشأت الجمعية 9 مركز لرياض الأطفال تستخدم فيها أرقى وسائل التعليم والترفيه والتسلية، بهدف تكوين شخصية مجتمعية متكاملة الأركان.

البرامج الإغاثية: وتشمل مجموعة من البرامج والأنشطة أهمها:

- برامج كفالة الأيتام والأسر المحتاجة من خلال توفير المساعدات المالية والعينية وتقديم الرعاية الاجتماعية والخدمات التعليمية والصحية عبر برنامج متكامل يطلق عليه برنامج

الرعاية الشاملة ويشمل العديد من الأنشطة كالزيارات والرحلات والمخيمات والأيام الطبية والندوات والمحاضرات.

- الطرود الغذائية: تقوم الجمعية بتقديم عشرات الآلاف من تلك الطرود للأسر والعاطلين عن العمل وذوي الشهداء والجرحى.
- برامج الطوارئ: تستخدم الجمعية هذا البرنامج في أوقات الأزمات والكوارث التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني.

برامج الخير الموسمية: وتشمل مجموعة من البرامج والأنشطة تقدمها الجمعية في مواسم الخير ومنها:

- مشاريع شهر رمضان: يهدف هذا البرنامج لمساعدة الأسر على توفير حاجاتها ومستلزماتها الرمضانية عبر برنامج الزكاة، قسائم الشراء، إفطار الصائمين، كسوة العيد.
- مشروع توزيع لحوم الأضاحي: وتقوم الجمعية بتوزيع عشرات الآلاف من الأسر الفقيرة والمحتاجة.
- كسوة الشتاء: وتقوم به بشكل دوري ويعتبر من برامج الأساسية المقدمة للأسر الفقيرة والتي تتعرض للغرق والضرر الناتج عن تساقط الأمطار في موسم.
- الحقيبة والزي المدرسي: ويستفيد منه الآلاف من الطلبة سنوياً وتقدم به الحقيبة المدرسية والزي المدرسي والقرطاسية.

البرامج الصحية: وتشمل مجموعة من البرامج والأنشطة الصحية وأهمها:

- مركز الوسطى الطبي: وقد أسس في عام 1994م لتقديم الخدمة الطبية وقد حقق هذا المركز نجاح كبير في المجال الطبي ويعتبر من أهم البرامج الناجحة لدى الجمعية.
- مركز يافا الطبي: وقد تم تأسيسه في عام 2002م بعد النجاح الكبير في مركز الوسطى
- سلسلة مراكز طبية: وجاءت هذا المراكز بعد النجاحات الكبيرة في مركزي الوسطى ويافا بهدف التخفيف عن كاهل المواطنين عبر تقديم خدماتها بأسعار رمزية في مجالات مختلفة مثل التحاليل الطبية والأشعة والعلاج الطبيعي، كما تقدم خدماتها للأيتام بالمجان.

البرامج التنموية ذات الطابع الاستثماري: وتهدف الجمعية من ورائها تنمية مواردها المالية للاعتماد على ذاتها مستقبلاً وتشغيل الأيدي العاملة ومن أهم مشاريع الجمعية:

- منتجع رفح السياحي: ويعتبر من المشاريع الناجحة فقد تم افتتاحه عام 2010م في مدينة رفح على 10 دونمات شاملاً على مسابح وكافتيريا، ومساحات خضراء وملاهي للألعاب الأطفال والحيوانات الأليفة وقد قدرت تكلفته 400000$.
- مشاريع توزيع المياه وتحليتها: وقد أنشأت الجمعية 4 محطات كما يتوافر لها 8 سيارات خاصة بتوزيع المياه على المؤسسات والمراكز والمدارس والمساجد والأسر الفقيرة بأسعار رمزية.
- مشاريع الزراعية والثروة الحيوانية: بعد انسحاب الاحتلال من منطقة المواصى في العام 2005م قامت الجمعية باستئجار قطعة ارض من الحكومة تقارب 100 دونم في العام 2006م بهدف الاستصلاح الزراعي والتربية الحيوانية (تسمين العجول، تربية الدواجن، مزارع الدجاج البياض).
- المشاريع التجارية: وقد أنشأت الجمعية 3 سوبر ماركات تجارية في مناطق مختلفة، لتقديم خدماته للأسر الفقيرة والمحتاجة بمبالغ رمزية بهدف مساعدتهم لمواجهة الظروف الحياتية الصعبة، كما تقدم خدمتها لعامة الناس.
- المشاريع الإنتاجية الصغيرة : تهدف الجمعية من ذلك البرنامج الحد من الآثار الناتجة عن ظاهرة الفقر والبطالة والتخفيف من حدة الحصار المفروض على قطاع غزة عبر دعم مشاريع صغيرة للفقراء وأصحاب الحاجات العاطلين عن العمل من خلال قروض تمويل حسنة.

ثالثاً: جمعية الرحمة الخيرية: تأسست عام 1993م وقد حصلت على ترخيص وفقا للقانون الجمعيات الفلسطيني في العام 2002م، تسعى لتقديم خدماتها الإنسانية والتعليمية والصحية والاجتماعية للفقراء والأيتام بشكل خاص والمجتمع على وجه العموم عبر أرقي وسائل وأساليب التعامل الإنساني من خلال برامج ومشاريع متعددة الأهداف بهدف التخفيف عن كاهل الفقراء والمحتاجين والأيتام وتعزيز وسائل الصمود في مواجهة المحتل(جمعية الرحمة الخيرية، 2014).

أهداف الجمعية: تسعى الجمعية إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- نشر القيم الإسلامية والفضيلة في المجتمع.
- تحقيق التنمية المجتمعية والانتقال من الاستهلاكية إلى الإنتاجية.
- العمل تحقيق الرعاية الاجتماعية الشاملة عبر برامج خاصة للأيتام والأسر المحتاجة.
- العمل على توفير الأمن الغذائي.
- المشاركة في دعم الاقتصاد الوطني وتطوير المجتمع واستغلال الطاقات.
- الاهتمام بالتأهيل النفسي والاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة.
- التعاون المؤسساتي بينها مع المؤسسات المحلية والدولية التي تعمل في المجالات الاغاثية.

برامج وأنشطة الجمعية: تقدم الجمعية العديد من البرامج والمشاريع والأنشطة في شتى المجالات وقد حصر (أبو عليان، 2014، ص 85) في البرامج التالية:

البرامج الإغاثية: وتشمل مجموعة من البرامج والأنشطة الدائمة على مدار العام أهمها:

- برامج كفالة الأيتام: ويعتبر من أهم مشاريع الجمعية ويستفيد من هذا البرنامج ما يقارب4200 طفل يتيم ممن فقد المعيل الأول للأسرة.
- برامج كفالة الأسر الفقيرة: وتسعى الجمعية من خلاله تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي لمواجهة تفشي ظاهرة الفقر والبطالة كما تسعى لتوفير فرص عمل للعديد من العمال العاطلين عن العمل.
- برنامج صندوق المريض الفقير: هدفه تقديم المساعدات المالية للمرضى الفقراء للمساهمة في النفقات العلاجية أو نفقات السفر العلاجية في الخارج بالإضافة لتوفير بعض المستلزمات الطبية لذوي الاحتياجات الخاصة.
- الطرود الغذائية: ويعتبر من المشاريع الرئيسية في الجمعية.
- مشروع الرغيف الخيري: ويعتبر من المشاريع الاغاثية الناجحة لأنه يوفر لقمة العيش للأسر الفقيرة بشكل يومي.
- مشروع أغيثوا أسرة: وهو تقديم العون للأسر الفقيرة، عبر مساعدات مالية أو عينية أو إعادة ترميم بيوت للأسر لتوفير مسكن لائق وصحي.

- برامج الطوارئ: هو برنامج تقدم الجمعية فيه خدمات في أوقات الكوارث والازمات مثل الاجتياحات أو المنخفضات الجوية.

برامج الخير الموسمية: وتشمل مجموعة من البرامج والأنشطة تقدمها الجمعية في مواسم الخير ومنها:

- مشروع توزيع لحوم الأضاحي: وتقوم الجمعية بتوزيع عشرات الآلاف على الأسر الفقيرة في أيام العيد الأضحى المبارك.
- كسوة العيد: وتوزع به الجمعية كسوة العيد على الأسر الفقيرة من خلال معرض تجاري تقيمه في مقرها.
- مشروع سحور المعتكفين: توفر من خلاله وجبات السحور للمعتكفين داخل المساجد على مدار شهر رمضان.
- مشروع غداكم علينا وإفطار الصائم: وهو مشروع تقدم فيه وجبات غذائية لمدة شهرين متتالين وتقديم الوجبات للإفطار للأسر الفقيرة على مدار شهر رمضان.

البرامج الاجتماعية: وتشمل مجموعة من البرامج والأنشطة لجميع فئات المجتمع وليس لفئة واحدة وأهمها:

- مشروع الخيمة الرمضانية: هو فكرة دعوية رمضانية إبداعية ذات أهداف تربوية وإيمانية وثقافية وترفيهية لجميع فئات المجتمع، وقد سبقت جمعية الرحمة الخيرية الآخرين في إقامة تلك الفكرة المعروف باسم " نسائم الخير".
- كفالة الطالب الجامعي: هدفه مساعدة الطلبة في تسديد رسومه الجامعية للاستكمال دراساته الجامعية.
- المشروع التربوي للأسر الأيتام: وهدفه التنشئة المجتمعية والتربية الأخلاقية والسلوكية لدى اليتيم بحيث يكون عنصر فاعلاً في المجتمع.

البرامج الصحية: وتشمل مجموعة من البرامج والأنشطة الصحية وأهمها:

- عيادة الرحمة الخيرية: وقد أسست في عام 2005 وتشمل عيادات متخصصة بالإضافة لمختبر تحاليل وصيدلية ومركز للعلاج الطبيعي.

- عيادة المواصى الطبية: وقد تم تأسيسها لتقديم مساعدتها للمنطقة المواصى باعتبارها أحد من المناطق المهمشة.
- عيادة الرحمة "بطن السمين": وقد تم تأسيسها لتقديم مساعدتها للمنطقة بطن السمين ويستفيد منه العديد من الأسر الفقيرة.

البرامج التنموية ذات الطابع الاستثماري: يوجد في الجمعية برامج ذات طابع خدماتي والأخرى ذات طابع إنتاجي تقدم خدمات للمواطنين فضلاً عن توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل ومصدر دخل للجمعية وتمويل لها ومن أهم مشاريع الجمعية:

- مشروع نقل المواتي: تأسس في العام 1996م حيث يتوافر لدى الجمعية عربة خاصة لنقل الموتى.
- مشروع تأجير الكراسي والمعرشات: وهو مشروع اجتماعي مبني على توفير الكراسي والمعرشات وأجهزة الصوت والضوء في المناسبات مثل الأفراح وبيوت العزاء والاحتفالات وغيرها.
- مشروع توزيع المياه: هدفه تزويد المؤسسات والهيئات والمساجد والبيوت بالمياه الصالحة للشرب وبأسعار رمزية.
- مشروع تربية الدواجن : وهو مشروع هدفه إنتاجي تشغيلي وهو ضمن مشاريع الثروة الحيوانية.
- مشروع الاستصلاح الزراعي: وهو مشروع زراعي تقيمه الجمعية في أرض مستأجرة من أراضي المحررات حيث تمارس عملية الزراعة في مجال الخضراوات.
- مشاريع التمويل الإنتاجية: قدمت الجمعية العديد من القروض المالية بهدف تشغيل بعض أرباب الأسر في مجالات عمل مختلفة مثل شراء تكاتك، فتح محلات تجارية.

كما يوجد خطة تنموية اقتصادية تسعى الجمعية لتنفيذها لتوفير مصادر للتمويل لها وتشمل العديد من البرامج الاقتصادية الهامة مثل ورشة للنجارة مع معرض للمفروشات والأثاث المنزلي، ومحل للبيع الأدوات الكهربائية، وسوبر ماركت، ومشاريع أخرى.

ثالثاً: جمعية المجمع الإسلامي: هي جمعية خيرية تأسست عام 1973م، في مدينة غزة ، وهي مرخصة من قِبل وزارة الداخلية الفلسطينية تحت رقم 1950 لقانون الجمعيات الأهلية، وتعد أولى الجمعيات الخيرية والتي تعمل وفقا المنهج الإسلامي الحنيف، وتعمل الجمعية على تقديم الخدمات المختلفة منها الدعوية والاجتماعية والثقافية والصحية والرياضية، ساعيةً لتحقيق هدفها الأساسي، المتمثل بتلبية حاجات المجتمع الفلسطيني الذي ذاق شتى أنواع التعذيب والويلات والحرمان من ابسط مقومات الحياة بسبب الاحتلال الإسرائيلي وما يمارسه من إجرام بحقه على مر العصور وتسعى الجمعية إلى تحقيقها أهدافها من خلال (موقع جمعية المجمع الإسلامي، 2014):

- تحقيق مبدأ التكافل بين أفراد المجتمع الفلسطيني عبر ترسيخ الثقافة الإسلامية في نفوسهم واستنهاض طاقات الجميع بما يخدم متطلبات مجتمعهم.
- تأسيس شبكة خدماتية متميزة في شتى مجالاتها لأبناء المجتمع المحلي وفق أسس الضرورة والدراسة الميدانية للواقع الفعلي وتلبية احتياجاتهم.
- صقل أخلاق الشباب بتعاليم ومبادئ الإسلام، وحفظهم من التشوهات الفكرية والانحرافات الخلقية، ورعايتهم وتعزيز مهاراتهم.
- تأمين حياة كريمة للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم نفسياً وتطويع الحياة البيئية لهم.
- تطوير قدرات المرأة والطفل في شتى المجالات وتعزيز مهاراتهم واستنهاضها تحقيقاً للتنمية المنشودة.
- رعاية الأسر المحتاجة والمعوذين اجتماعياً والتخفيف عنهم عبر إعداد مشاريع إغاثيةٍ وتنموية تساعدهم.

برامج وأنشطة الجمعية: تقدم الجمعية العديد من البرامج والمشاريع والأنشطة التي تسعي من خلالها خدمة المجتمع وتتنوع برامجها في شتى المجالات لتشمل البرامج الدعوية، والإغاثية، والصحية ، والتعليمية، والتنموية.

البرامج الدعوية: وهي الأنشطة ذات العلاقة بالدين والدعوة الإسلامية وأهمها:

دار الفرقان لتحفيظ القرآن الكريم: يهدف البرنامج لنشر الوعي الديني بالمجتمع الفلسطيني والعمل على تربية أفراده، وتنشئة جيل قرآني فريد ومتميز ليكون في المستقبل عماد النصر للمسجد الأقصى وفلسطين ولا يفرط بشبر منها؛ فكان تأسيس دار الفرقان لتحفيظ وتعليم القرآن الكريم في العام 1413هـ – 1993م ، والتي بدورها أقامت العديد من مراكز تعليم وتحفيظ القرآن في مساجد متفرقة من محافظات القطاع كما قامت بالعديد من البرامج الدعوية المختلفة.

بناء المساجد: وقد استطاعت جمعية المجمع الإسلامي منذ نشأتها من إقامة العديد من بيوت الله في محافظات غزة، فقد أنشئت أول مسجد في العام 1973م مع بداية تأسيس الجمعية وهو مسجد المجمع الإسلامي، وقد استأنفت الجمعية نشاطها من داخل أروقته لتقول للعالم بأسره أن فلسفة الجمعية نابعة من صلب الدعوة الإسلامية السمحاء ومن منهج القرآن الكريم كلام الله ومن هدي سنة قائد البشرية محمد صلى الله عليه وسلم، وقد استطاعت الجمعية بتوفيق من الله عز وجل تم بناء الكثير من المساجد على مستوى القطاع وكان أهممها بعد مسجد المجمع بغزة ومسجد المجمع الإسلامي بخان يونس.

لجنة الإصلاح: انطلاقاً من قوله تعالى "إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ " الحجرات" أسست جمعية المجمع الإسلامي لجنة الإصلاح بين الناس؛ والتي تهدف من خلالها إلى الحفاظ على وحدة المسلمين ونبذ النزاع والفتن في مجتمعنا الفلسطيني وإزالة أسباب الشقاق والتفرق والشحناء بين الإخوة، ويقوم على اللجنة إخوة أفاضل من ذوي الخبرة والفضيلة في هذا الجانب، وقد استطاعت اللجنة بفضل الله بوضع حلول لكثير من المشكلات التي حدثت بالمجتمع الفلسطيني والإصلاح ذات البين.

حملة نشر اللباس الشرعي: ما بين فترة وحين تقوم جمعية المجمع الإسلامي بتنفيذ مشروع الجلباب الخيري للنساء، والذي يهدف إلى الحث على اللباس الشرعي بين فتيات المجتمع الفلسطيني، ونشر الفضيلة والأخلاق الحميدة بينهن، وتقوم الجمعية سنوياً بتوزيع ما يقارب (5000 جلباب).

تنظيم الأيام الدعوية لأمهات الأيتام: تواصلاً مع اسر الأيتام المكفولين من الجمعية وذويهم والذين يزيدون عن خمسة آلاف يتيم، وحرص إدارة الجمعية في أن ينشئ اليتيم في تربة خصبة مفعمة بالأخلاق الحميدة، فإن إدارة الجمعية لها تواصلها المستمر والدوري مع أسر هؤلاء الأيتام

خاصة الأم التي تتحمل مسئولياتهم ، حيث تقوم إدارة الجمعية بتنظيم أيام دعوية تشتمل على ندوات ومحاضرات دينية وثقافية وأصول التربية مما يعود على بالفائدة على أسر الأيتام من جميع الجوانب.

برامج الاعمار والتنمية العمرانية: وتهدف تلك البرامج إلى إنشاء وتهيئة المساكن الصحية لذوي الاحتياجات الخاصة وإنشاء دور العبادة:

مشروع ترميم وصيانة بيوت الفقراء: وتكمن أهمية المشروع في توفير سكن يصلح للحياة الآدمية من خلال تهيئة العوامل الطبيعية والظروف الخاصة، حيث يتم الفئة المستهدفة من قبل لجنة تقوم بدراسة المساكن ووضعها الصحي ومدى توافر الظروف البيئية والصحية في تلك المساكن.

مشروع بناء مصليات في المدارس: يهدف المشروع إلى تعزيز الأخلاق الإسلامية في المدارس التعليمية في محافظات غزة واستثمار أوقات فراغ المدرسين والطلاب في قراءة القرآن الكريم وأداء الصلاة في جماعة والعبادة وقت الدوام، فقد تم إنشاء مصليات صغرى في كل مدرسة حيث تم بناء أكثر من عشر مصليات في مدارس مختلفة طلاب وطالبات بمختلف المراحل.

مشروع تطويع محيط ذوي الاحتياجات الخاصة: يهدف هذا المشروع إلى التخفيف النفسي عن المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة من جرحى العدوان على غزة، وهو عبارة تجهيز وتهيئة وتطويع البيئة لتناسب مع ظروف الإعاقة، حيث تم تنفيذ أعمال إنشائية مختلفة لمنازلهم ومحيطهم مثل بناء حمامات وغرف نوم صحية وإنشاء عتبات لمنازلهم وغيرها وتزويدهم بالأدوات الطبية المساعدة وهي عبارة عن (عكازات – فرشات صحية – أسرة طبية – كراسي متحركة – علاجات)، وقد استفاد من خدمات هذا المشروع (25) معاقاً في مدينة غزة بما يعادل (3,000$) لكل معاق.

مشاريع حفر آبار مياه وإنشاء محطات تحليه: قامت الجمعية بتنفيذ العديد من محطات تحليه مياه الشرب وحفر آبار مياه تخدم السكان في المناطق الفقيرة والنائية من محافظات غزة، وقد تم إنشاء محطة تحليه في حي الصبرة ومحطة أخرى في حي الشجاعية استجابة لاحتياجات المجتمع المحلي، كما تقوم الجمعية بتوزيع المياه مجاناً على الفقراء والمدارس ورياض الأطفال

والمساجد والمؤسسات الأهلية، وقد قامت الجمعية بنشر براميل مياه في الشوارع بحجم 5000 لتر للبرميل لخدمة الأهالي في أماكن سكناهم، وتقوم شاحنة نقل المياه الخاصة بالجمعية بتزويد تلك البراميل بالمياه بشكل يومي.

البرامج الصحية: وتشمل العديد من البرامج أهمها:

مشروع الفحص الطبي لأطفال الرياض:

يهدف المشروع إلى بالتنبؤ بالإخطار الطبية التي يمكن أن تصيب الأطفال في مراحل العمر الأولى وقد شمل أكثر من (1,700) طفل، موزعين على 17 روضة، ويكون الفحص شاملاً حيث يتم إعداد التقرير كامل بالوضع الصحي للطفل فريق طبي متخصص، حيث يتم متابعة وتحويل الأطفال للجهات المختصة الذين تبين بعد الفحص أنهم بحاجة إلى إجراء عمليات جراحية بتغطية كاملة من الجمعية.

مشروع تأهيل سكان مناطق التماس مع الاحتلال للإسعاف الذاتي: يهدف المشروع إلى تأهيل سكان مناطق التماس مع الاحتلال للإسعاف الذاتي، وكيفية التعامل مع الطوارئ والأزمات، حيث تم عقد العديد من الدورات التدريبية على أيدي مسعفين متخصصين في مدينة غزة، بمشاركة أكثر من (400) مشارك، وقد تم توزيع حقائب إسعافات أولية لعدد (500) منزل.

البرامج الإنتاجية وخلق فرص عمل: ويهدف البرنامج إلى خلق الظروف المناسبة من أجل التطوير الإنتاجي في المجتمع وخلق فرص عمل ومن أهم الأنشطة والبرامج هي:

مشروع تأهيل وتشغيل الأرامل والمطلقات: ويهدف هذا المشروع إلى دمج الأرامل والمطلقات في المجتمع عبر مشاريع إنتاجية بهدف التخفيف عنهم نفسياً واجتماعياً والاستفادة من قدراتهم وطاقاتهم، حيث قامت الجمعية بافتتاح مشغل للحياكة ووحدة لصناعة المعجنات في حي الشجاعية، وقد تم استيعاب أكثر من (40) مستفيدة في داخله وتشغيلها لمدة عام فيه، في حين يتم تسويق المنتجات أعمالهن على السوق المحلي، وللعلم فإن المشروع دوراني ومستمر من خلال تشغيل مستفيدات جديدات في كل فترة.

مشروع تأهيل وتشغيل المرأة المنتجة: يهدف هذا المشروع إلى الاستفادة من طاقات المرأة المنتجة، والملقى على عاتقها إعالة بيتها ورعاية أفرادها، كما يهدف إلى تمكينها في العمل المنزلي الذي يؤهلها لتأمين الدخل الشهري، حيث قامت فكرة المشروع على توزيع ماكينات

للخياطة أو المعجنات مجاناً على بيوت فقيرة في مدينة غزة حسب رغبة المستفيدة بقيمة لا تتجاوز (2,000$) للمستفيدة الواحدة، وقد استفادت من خدمات المشروع (20) سيدة من مختلف مناطق محافظة غزة.

مشروع تنمية قدرات الأسر المنتجة "مشروع القرض الحسن": يهدف هذا المشروع إلى استنهاض قدرات الأسر المحتاجة وذوي المبادرات لمشاريع إنتاجية ممن يعيشون ظروفاً صعبة؛ لإعداد وتنفيذ مشاريع صغرى، تمكنهم من سد حاجياتهم، دون الاعتماد على المساعدات والهبات، حيث تقوم فكرة المشروع على تقديم قرض حسن دون فوائد بقيمة (4,000$) لكل مستفيد مقابل ضمانات بنكية، يتم تسديده على أقساط شهرية بعد اكتمال تنفيذ المشروع الخاص بفترة زمنية لا تتجاوز ثلاثة شهور، وقد تم تنفيذ أكثر من (100 مشروعاً) في محافظة غزة، وهو مشروع دوراني مستمر

البرامج الموسمية: وهي برامج يتم تنفيذها بشكل موسمي وعلى فترات وبناء على المناسبات والظروف والحاجة ومن أهمها التالي:

مشروع الأضاحي: لقد اعتادت الجمعية على تنفيذ مشروع الأضاحي في كل عيد أضحى؛ وقد بلغ عدد المستفيدين من المشروع في كل عام ما يزيد عن (13,0000) أسرة.

مشروع إفطار الصائم: وقد اعتادت جمعية المجمع الإسلامي على تنفيذه في شهر رمضان بشكل دائم، وفي بلغ عدد المستفيدين من المشروع في كل عام ما يزيد عن (15,000) مستفيد.

مشروع الطرود الغذائية والقسائم الشرائية: دأبت جمعية المجمع الإسلامي وبرعاية كريمة من العديد من المؤسسات المانحة الدولية على تنفيذ مشاريع توزيع الطرود الغذائية والقسائم الشرائية على الفقراء، استشعاراً منها بضرورة مساندتهم، ويبلغ عدد المستفيدين من المشروع ما يزيد عن (5,0000) أسرة.

مشروع الحقيبة المدرسية: وهو مشروع توفير حاجات المدرسة لطلبة المحتاجين والفقراء، وذلك بتمويل كريم من عدة مؤسسات دولية، ويبلغ عدد المستفيدين من المشروع ما يزيد عن (1,00000) طالب فقير.

مشاريع كسوة العيد والشتاء: تنفذ الجمعية العديد من مشاريع كسوة العيد وفصل الشتاء، حيث يبلغ عدد المستفيدين ما يزيد عن (3,0000) مستفيد من الجنسين، برعاية كريمة من مؤسسات دولية مانحة.

مشروع زكوات المال والفطر: تعكف جمعية المجمع الإسلامي في كل عام على توزيع زكاة المال والفطر بعد جمعها من أهل الخير في العالمين العربي والإسلامي في الداخل والخارج، وتوزيعها على الفقراء والمساكين، ويبلغ عدد المستفيدين من المشروع ما يزيد عن (4,0000) مستفيد.

مشروع المخيم الصيفي للأيتام (الدورة الشرعية): دأبت جمعية المجمع الإسلامي على تنفيذ مشروع المخيم الصيفي للأيتام (الدورة الشرعية) في كل عام، ويشارك في المخيم أكثر من (200) يتيم في غزة وخانيونس، حيث تم تقديم البرامج الفنية والثقافية والتربوية والترفيهية لهم.

أسباب الإخفاق في التعامل مع المؤسسات العربية والدولية في جلب التمويل: وقد تبين أن من أهم الأسباب التي أدت إلى الإخفاق في جلب التمويل (أبو فريا، ص43):

- الافتقار إلى القرار السياسي الموحد القوى على المستوى الرسمي والفصائلي والشعبي.
- عدم وجود دولة فلسطينية كاملة السيادة والسلطة لها القدرة على التحكم بالمساعدات والمنح المقدمة عبر منافذ والمعابر.
- عدم الاستقرار الأمني الذي يقف سداً منيعا في تشجيع تواجد تلك المؤسسات وعملها في الأراضي الفلسطينية وقدرتها على الاستثمار داخل المجتمع الفلسطيني.
- الارتباط الفكري لدى الممولين الدوليين اتجاه فلسطين مرتبط بعملية السلام كماً ونوعاً.
- الضعف في التنسيق مع الجهات المانحة على مستوى التخطيط وتنفيذ البرامج المشمولة.
- اتسام إدارة البرامج بالارتجالية واللامنهجية في تحديد أولويات الإنفاق وشروطه.
- التسابق بين المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية لاقتناص الفرص التمويلية حتى مع اختلاف في لرسالتها وبرامجها.
- الازدواجية في التمويل والتنفيذ لنفس المشاريع سبب إلى هدر جزء كبيراً من حجم التمويل.
- عدم قدرة المؤسسات الفلسطينية على تفعيل ومشاركة الفئات المستهدفة وهي الفئات الأكثر فقراً واحتياجاً في صياغة برامج الاحتياج في رسم الخطط التنموية.

- الإخفاق في تحويل المجتمع من معتمد ومحتاج إلى مجتمع بنيوي اقتصادي.
- هدر جزء كبير من حجم التمويل إلى ما يقارب الخمس تقريبا لتغطية تكاليف الاستشاريين والخبراء من الدولة المانحة.
- غياب رؤية التشاركية بين المؤسسات في بنيتها المؤسسية والقانونية مما يجعلها تتلاءم مع حجم التحديات، بهدف عملها بفعالية وكفاءة(عبد الكريم، 2010، 73).
- غياب الفكر التخطيط الدولي والإقليمي والمحلي الهادف للتنمية المجالات الاقتصادية والاجتماعية (قسيس، 2012، 42).

3.7 الخلاصة :

تم عرض نبذة عن نشأة مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين والتعرف على أهدافها وبرامجها على اعتبارها إحدى وسائل تعزيز الصمود الفلسطيني من خلال دعمها للشعب الفلسطيني والوقوف إلى جانبه في الدفاع عن حقوقه المشروعة، كما وتم التعرف على المؤسسات الأجنبية والعربية المختلفة الممولة ذات الأبعاد التنموية والإنسانية والاجتماعية ومعرفة أهدافها وبرامجها التي تسعي إلى تحقيقها وتنفيذها وكيفية التواصل معها.

بالإضافة إلى دراسة بعض الجمعيات الإسلامية كنماذج للعمل الخيري والإنساني في فلسطين بوجه العموم وقطاع غزة على وجه الخصوص ودورها الريادي في مقاومة المحتل من خلال محافظتها على الهوية الفلسطينية وتعزيزها صمود الشعب، بالإضافة إلى توعيتها المجتمع في المجالات الاجتماعية والسياسية والوطنية والثقافية.

ويري الباحث بأن المؤسسات المجتمع المدني تعتبر كأداة في يد الجهات المانحة لتحقيق أهدافها مصالحها ومكاسبها سواء كانت سياسية أو إستراتجية أو إعلامية وهذا ما لم ينطبق على المؤسسات الإسلامية مما جعلها تواجه علاقة متوترة مع المؤسسات الرسمية والدولية من جعلها عرضه للتهميش أو الاحتواء وهذا يحد من استقلاليتها في العمل.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

4.1 مقدمة.

4.2 الطريقة والإجراءات.

4.3 تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

4.1 مقدمة:

تمثل منهجية الدراسة الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. حيث تناول هذا الفصل وصفًا لمجتمع الدراسة وعينتها، والأداة المستخدمة وكيفية بنائها وتطويرها، كما تناول إجراءات التحقق من صدق الأداة وثباتها، والمعالجات الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

4.2 الطريقة وإجراءات الدراسة الميدانية: من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها. حيث يعتبر المنهج الوصفي التحليلي دراسة هو الأنسب لظواهر المتعلقة بالدراسة وقياسها، دون تدخل من الباحث في محتوياتها، ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها(الأغا، 1997، ص 39).

طرق جمع البيانات: اعتمد الباحث على نوعين من البيانات:

- **المصادر الثانوية:** لمعالجة الإطار النظري للدراسة تم الرجوع إلي مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، والتي صممت خصيصاً لهذا الغرض.

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة العاملين في مستويات الإدارة العليا والوسطى في الجمعيات الاسلامية العاملة في قطاع غزة .

عينة الدراسة:

- **العينة الاستطلاعية:** تم اختيار عينة استطلاعية بحجم(30) فرداً، وذلك للتأكد من صلاحية أداة الدراسة واستخدامها لحساب الصدق والثبات، والتحقق من صلاحيتهما للتطبيق على العينة الأصلية، وقد تم استبعادهم من عينة الدراسة اللاحقة .
- **عينة الدراسة الأصلية:** تكّونت عينة الدراسة الأصلية من (150) فرداً وقد تم اختيارهم بطريقة العشوائية من 30 مؤسسة، حيث تم جمع 5 مفردات من كل مؤسسة، وقد تم استرداد (135) وتم استبعاد (5) لعدم الصلاحية وتحقق الشروط، وبالتالي تكون نسبة الاستبانات الصالحة للاستخدام (130) وتمثل 86.67% وهي نسبة مناسبة لإجراء المعالجات الإحصائية:

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية: فيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديمغرافية:

جدول (4.1) توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	94	72.3
	أنثى	36	27.7
	المجموع	**130**	**100.0**
المسمى الوظيفي	عضو مجلس إدارة	10	7.7
	مدير	15	11.5
	رئيس قسم	30	23.1
	إداري / فني	75	57.7
	المجموع	**130**	**100.0**
التخصص	علوم مالية وإدارية	52	40.0
	هندسة	50	38.5

	خدمة اجتماعية	12	9.2
	أخرى	16	12.3
	المجموع	**130**	**100**
العمر	أقل من 30 سنة	38	29.2
	30- أقل من 40 سنة	74	56.9
	40- أقل من 50 سنة	14	10.8
	50 سنة فأكثر	4	3.1
	المجموع	**130**	**100.0**
المؤهل العلمي	دبلوم	6	4.6
	بكالوريوس	100	76.9
	ماجستير	24	18.5
	المجموع	**130**	**100.0**
سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	18	13.8
	3 أقل من 8 سنوات	92	70.8
	8 أقل من 15 سنوات	14	10.8
	15 سنة فأكثر	6	4.6
	المجموع	**130**	**100.0**

- **توزيع أفراد العينة حسب الجنس:** يبين جدول (4.1) أن غالبية أفراد العينة من جنس الذكور، وهذا يمثل ما نسبته 72.3% من عينة الدراسة، أما جنس الإناث فيمثل ما نسبته 27.7% من عينة الدراسة، ويعزو الباحث ذلك إلى أن أعمال الجمعيات تتطلب فئة الذكور لأنها أعمال تتعلق بالبحث الميداني، والأعمال الفنية والتي تكون في مجملها من تخصص فئة الذكور.
- **توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي:** يبين جدول (4.1) أن غالبية أفراد العينة هم الإداريين والفنيين، وهذا يمثل ما نسبته 57.7% من عينة الدراسة، ثم يأتي رؤساء الأقسام، وهذا يمثل ما نسبته 23.1% ، ثم يأتي المدراء وهذا يمثل ما نسبته 11.5%، وأخيراً يأتي أعضاء مجالس الإدارة، وهذا يمثل ما نسبته 7.7%. ويعزو الباحث ذلك إلى أن معظم الأعمال تقع على عاتق الإداريين والفنيين في تنفيذ المهام وتشمل الباحثين الميدانيين والسائقين والمراقبين للمناطق وغيرهم.

- **توزيع أفراد العينة حسب التخصصات العلمية:** يبين جدول (4.1) أن غالبية أفراد العينة هم من الموظفين أصحاب التخصصات الإدارية والمالية ، وهذا يمثل ما نسبته 40% من عينة الدراسة، ثم يليهم التخصصات الهندسية بنسبة 38.5%، ثم يليهم تخصص الخدمة الاجتماعية بنسبة 9.2%، وأخيراً تأتي التخصصات الأخرى المختلفة. ويعزو الباحث ذلك إلى أن أعمال الجمعيات تتطلب تلك التخصصات المتعلقة بالأعمال الإدارية والمالية للحسابات وإدارة المشاريع وتسويقها وهي من تخصصات يجيدها حملة المؤهلات الإدارية والهندسية دون غيرهم.
- **توزيع أفراد العينة حسب العمر:** يبين جدول (4.1) أن غالبية أفراد العينة هم من الموظفين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30- 40 سنة، وهذا يمثل ما نسبته 56.9% من عينة الدراسة، ثم يليهم الذين أعمارهم أقل من 30 سنة بنسبة 29.2%، ثم يليهم الذين تتراوح أعمارهم ما بين 40- 50 سنة بنسبة 10.8%، وأخيراً الذين أعمارهم من 50 سنة فأكثر بنسبة 3.1%. ويعزو الباحث ذلك إلى أن اعتماد الجمعيات على العناصر الشبابية متوسطة العمر في إدارتها وتنفيذ مهامها لم يتوفر لهذه الفئة الحيوية والدافعية في العمل.
- **توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:** يبين جدول (4.1) أن غالبية أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس، وهذا يمثل ما نسبته 76.9% من عينة الدراسة، ثم حملة الدبلوم بنسبة 4.6%، والدراسات العليا بنسبة 18.5%. ويعزو الباحث ذلك إلى أن اهتمام الجمعيات بالدرجات العلمية في تعبئة الوظائف الشاغرة مما يؤدي بالموظفين العاملين إلى تحسين درجاتهم العلمية والحصول على المؤهلات العليا.
- **توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة:** يبين جدول (4.1) أن غالبية عينة الدراسة هم من الذين سنوات خبرتهم تتراوح ما بين 3- 8 سنوات بنسبة 70.8% ، ثم يليهم الذين سنوات خبرتهم أقل من 3 سنوات بنسبة 13.8%، ثم يليهم الذين سنوات خبرتهم تتراوح ما بين 8- 15 سنة بنسبة 10.8%، ثم يليهم الذين سنوات خبرتهم 15 سنة فأكثر بنسبة 4.6%. ويعزو الباحث ذلك إلى أن الموظفين يتركون الجمعيات في حال

توفر وظائف تحقق لهم ضمان اجتماعي أفضل من الجمعيات مثل القطاع الحكومي أو الخاص كالبنوك والمؤسسات غير الحكومية.

ثانياً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الخاصة بالجمعيات: وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الخاصة بالجمعيات:

جدول (4.2) توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الخاصة بالجمعيات

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية%
مجالات عمل المؤسسة	تنموي	34	16.7
	إغاثي – خيري	116	56.9
	تعليمي تربوي	40	19.6
	ديمقراطية وحقوق الإنسان	2	1.0
	أخرى	12	5.9
	المجموع	**204**	**100.0**
مصادر التمويل	داخلي (تمويل ذاتي)	100	45.0
	خارجي (تمويل دولي)	122	55.0
	المجموع	**222**	**100.0**

*الإجابات من اختيار متعدد (أكثر من إجابة)

- **توزيع أفراد العينة حسب مجالات عمل المؤسسة:** يبين جدول (4.2) أن ما نسبته 56.9% يعتبرون عمل الجمعيات التي يعملون بها عملها إغاثي خيري، بينما ما نسبته 19.6% يعتبرون أن الجمعيات تقوم بعمل تعليمي تربوي، بينما ما نسبته 16.7% يعتبرونها تقوم بعمل تنموي، بينما ما نسبته 5.9% يعتبرونها تقوم بأعمال أخرى، بينما ما نسبته 1.0% يعتبرونها تقوم بأعمال تخص الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويعزو الباحث ذلك إلى أن الهدف الأساسي للجمعيات الإسلامية في قطاع غزة هدفها إغاثي خيري بالإضافة إلى قيامها ببعض الأهداف الأخرى كالتعليم والتنمية المجتمعية والاقتصادية.
- **توزيع أفراد العينة حسب مصادر التمويل:** يبين جدول (4.2) أن ما نسبته 55.0% يعتبرون الجمعيات الإسلامية تعتمد على مصادر التمويل الخارجي، بينما ما نسبته 45% تعتمد على مصادر داخلية أو ذاتية. ويعزو الباحث ذلك إلى أن الزيادة في المصادر الداخلية جاء بعد

فرض تجفيف منابع التمويل بحجة مكافحة الإرهاب إلى اعتماد الجمعيات إلى إدارة المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بهدف تغطية مصاريفها الإدارية، أما نسبته التمويل الخارجية تعود لدعم العيني المقدم للشعب الفلسطيني لمواجهة الحصار المفروض عليه والحروب التي تعرض إليها.

4.2.1 أداة الدراسة:

تعد الاستبانة أكثر وسائل الحصول على البيانات من الأفراد استخداماً وانتشاراً، وتعرف الاستبانة بأنها: "أداة ذات أبعاد وبنود تستخدم للحصول على معلومات أو آراء يقوم بالاستجابة لها المفحوص نفسه، وهي كتابية تحريرية" (الأغا والأستاذ، 2004، ص116). وقد تم استخدام الاستبانة لمعرفة "معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها".

4.2.1.1 خطوات بناء الاستبانة:

- الاطلاع على أدبيات التنمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
- تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة.
- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وقد تكونت من (5) مجال و(39) فقرة، ملحق رقم (1).
- تم عمل مقياس رقمي مصنف من (1 – 10)
- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومختصين في مجال الاقتصاد والتمويل الدولي. والملحق رقم (3) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.
- في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (39) فقرة، ملحق (2).

4.2.1.2 أقسام ومجالات الاستبانة: تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة أقسام هي:

- القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيب (الجنس، المسمى الوظيفي، التخصص، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة).
- القسم الثاني: البيانات الخاصة بالجمعيات (مجالات عملها، مصادر تمويلها)
- القسم الثالث: البيانات التخصصية المتعلقة بمجالات الدراسة، ويشمل على 39 فقرة، موزعة على خمسة مجالات وهي:

المجال الأول: مصادر التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية، ويتكون من (8) فقرات.

المجال الثاني: مدى تأثير الأوضاع الأمنية والسياسية، ويتكون من (7) فقرات.

المجال الثالث: مدى تمتع إدارة الجمعيات بالكفاءة في الحصول على التمويل الدولي، ويتكون من (9) فقرات.

المجال الرابع : طبيعة وعدد المقترحات المقدمة للتمويل، ويتكون من (9) فقرات.

المجال الخامس : دور العلاقات الخارجية للجمعيات، ويتكون من (6) فقرات.

4.2.2 صدق الاستبيان: صدق الاستبانة يعني "أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" (الجرجاوي، 2010، ص105)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001). وقد تم التأكد من صدق الإستبانة بثلاث طرق:

4.2.2.1 صدق المحكمين (الصدق الظاهري): حيث اختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي، 2010، ص107) وقد تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) متخصص من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومختصين في مجال الإدارة وأساليبها وأسماء المحكمين بالملحق رقم (3)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر الملحق رقم (2).

4.2.2.2 صدق الاتساق الداخلي (Internal Validity): يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

نتائج الاتساق الداخلي للمجال الأول: مصادر التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية: يوضح جدول (4.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول" مصادر التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال

الـرقـم	الفـقـرة	معامل بيرسون الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
.1	تشارك مؤسسات التمويل الدولي الجمعيات الإسلامية في تحديد وتقييم متطلبات العمل الخيري	0.635	*0.000
.2	تلعب المساعدات المادية الدولية دورا محوريا في تحديد سياسات واتجاهات عمل الجمعيات في قطاع غزة	0.518	*0.003
.3	تتأثر فرصة الحصول على التمويل الخارجي بالتوجهات والانتماءات الفكرية للجمعيات لفكرة إيديولوجية محددة.	0.628	*0.000
.4	تطالب الجهات الممولة شروط محددة للمشاريع تتعلق بالجودة في النواحي التقنية والبشرية للمشاريع المقترحة	0.758	*0.000
.5	لدى الجهات الممولة خطط واستراتيجيات تنموية خاصة بها لمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية	0.540	*0.002
.6	الممارسة الحكومية اتجاه الجمعية الإسلامية كان له أثرا سلبي في تقبل الجهات الدولية للتعامل مع الجمعيات الإسلامية	0.460	*0.011
.7	تفرض الجهات الممولة أجندة خاصة كشرط للحصول على التمويل	0.798	*0.000
.8	يتأثر قرار التمويل الدولي بخبرة وسمعة الجمعيات الإسلامية العاملة	0.733	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$).

نتائج الاتساق الداخلي للمجال الثاني: مدى تأثير الأوضاع الأمنية والسياسية: يوضح جدول (4.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني" مدى تأثير الأوضاع الأمنية والسياسية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال

الـرقـم	الفـقـرة	معامل بيرسون الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
.1	تأثر عمل الجمعيات الإسلامية في قطاع غزة سلباً بعد حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني	0.760	*0.000
.2	يزداد نشاط الجمعيات الإسلامية في أوقات الاحتياجات والحروب مع المحتل	0.880	*0.000
.3	تعاني الجمعيات الإسلامية من سياسة الحكومات التي تمارسها بدعوى مكافحة الإرهاب	0.761	*0.000
.4	الضعف في حجم التنسيق والتعاون بين الجمعيات والحكومة الذي يسهل الرقابة الحكومية على قواعد بياناتها الإدارية والمالية	0.782	*0.000
.5	يزداد حجم التمويل الخارجي على الجمعيات الإسلامية بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة	0.838	*0.000
.6	إغلاق الحسابات في البنوك بما يعرف سياسة تجفيف منابع التمويل أثرا سلبا على المشاريع التي تقدمها الجمعيات الإسلامية	0.703	*0.000
.7	حملات التشويه الإعلامي المنهج من قبل جهات حكومية أو معادية ضد الجمعيات الإسلامية داخلياً وخارجياً	0.723	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

نتائج الاتساق الداخلي للمجال الثالث: مدى تمتع إدارة الجمعية بالكفاءة في الحصول على التمويل الدولي: يوضح جدول (4.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث" مدى تمتع إدارة الجمعية بالكفاءة في الحصول على التمويل الدولي " والدرجة الكلية للمجال، يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل بيرسون الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
.1	يتوفر لدى الجمعيات هيكلية تنظيمية واضحة ومرنة تتلاءم وطبيعة المشاريع المقدمة	0.829	*0.000
.2	يتوفر لدى الجمعيات الإسلامية قواعد بيانات شاملة لكافة المؤسسات الدولية المانحة وطبيعة عملها وكيفية التواصل معها	0.749	*0.000
.3	يتم دراسة وعمل مشاريع الجمعية الإسلامية وتجميع بيانات المستفيدين منها عبر خبراء ميدانيين تقوم الإدارة على توفيرهم وفقا للكفاءة والخبرة في مجال خدمة المجتمع	0.854	*0.000
.4	توفر الجمعية نظام إداري ومالي بهدف إعداد التقارير الإدارية والمالية عن الأنشطة والبرامج بشكل تفصيلي لكل برنامج أو مشروع	0.926	*0.000
.5	يتلاءم عدد الموظفين في الجمعية الإسلامية مع حجم العمل داخلها كما يتم تعينهم حسب الاحتياجات الفعلية وعلى أساس الكفاءة	0.942	*0.000
.6	تتضمن تقارير الرقابة الإدارية والماليةٍ مقترحات تتعلق بتطوير النظام المالي والإداري	0.794	*0.000
.7	يتم عمل الموازنات عامة للجمعيات الإسلامية بشكل سنوي ودوري	0.802	*0.000
.8	تضع الإدارات العامة للجمعيات استراتيجيات وخطط هدفها الحد من معدلات الفقر والبطالة	0.753	*0.000
.9	تسعى الجمعيات على استقطاب خبراء لكتابة المشاريع لتسهيل جلب التمويل بلغات متعددة	0.685	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

نتائج الاتساق الداخلي للمجال الرابع: طبيعة وعدد المقترحات المقدمة للتمويل: يوضح جدول (4.6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع " مدى تمتع إدارة الجمعية بالكفاءة في الحصول على التمويل الدولي " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4.6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال

الـرقـم	الفـقـرة	معامل بيرسون الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
.1	تنفذ الجمعيات مشاريع هدفها تلبية حاجات الأسر الفقيرة	0.562	*0.000
.2	تنفذ الجمعيات مشاريع هدفها القضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة	0.839	*0.000
.3	تساهم المشاريع المقدمة من الجمعية في تحقيق معدلات ايجابية لتحقيق التنمية المستدامة	0.828	*0.000
.4	تقدم الجمعيات الإسلامية مشاريع استثمارية لمنافسة القطاع الخاص تهدف إلى تحقيق الربح	0.651	*0.000
.5	تسعى الجمعية إلى تقديم مشاريع هدفها خلق فرص عمل	0.779	*0.000
.6	يساعد تعدد البرامج والمشاريع على تحقيق أهداف الجمعيات وأهمها الحد من معدلات الفقر	0.797	*0.000
.7	تعتمد الجمعيات الإسلامية بشكل كامل على البرامج والمشاريع الموسمية	0.632	*0.000
.8	تسعى الجمعيات الإسلامية إلى الانتباه لظاهرة الازدواجية في برامجها من حيث التطبيق والاستفادة	0.798	*0.000
.9	تقدم الجمعيات الإسلامية برامج دعم تعليمية ومنح دراسية للطلبة المحتاجين	0.501	*0.005

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

نتائج الاتساق الداخلي للمجال الخامس: دور العلاقات الدولية للجمعيات: يوضح جدول (4.7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس " دور العلاقات الدولية للجمعيات" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4.7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل بيرسون الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
.1	تسهم العلاقات الخارجية إلى نقل الصورة الحقيقية عن الفئات الفقيرة للجهات الممولة	0.738	*0.000
.2	تعتمد الجمعية في بناء علاقاتها الخارجية مع المؤسسات الممولة على خبراء واستشاريين في مجال العلاقات العامة والدولية	0.829	*0.000
.3	تتبادل الجمعية مع المؤسسات الممولة الزيارات الميدانية بهدف توثيق العلاقات وتبادل الخبرات في مجال العمل الإنساني	0.770	*0.000
.4	تنوع الجمعية في شبكة علاقاتها مع مؤسسات تختلف مع أفكارها الأيديولوجية ما دامت تسعي إلى خدمة الفرد والمجتمع	0.869	*0.000
.5	حجم شبكة العلاقات المتوفرة لدى الجمعيات يمكنها من توفير الدعم المادي لتحقيق مشاريعها و أهدافها المراد تحقيقها	0.848	*0.000
.6	تسهم العلاقات الخارجية إلى تحقيق مبدأ الشراكة التعاونية في مجال العمل الإنساني والمسؤولية الجماعية بما يعرف التوأمة المؤسساتية	0.765	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

4.2.3 الصدق البنائي (Structure Validity): يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان. وللتحقق من الصدق البنائي تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة كما في جدول (4.8).

جدول (4.8) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة:

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
.1	مصادر التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية	0.661	*0.000
.2	مدى تأثير الأوضاع الأمنية والسياسية	0.624	*0.000
.3	مدى تمتع إدارة الجمعية بالكفاءة في الحصول على التمويل الدولي	0.852	*0.000
.4	طبيعة وعدد المقترحات المقدمة للتمويل	0.787	*0.000
.5	دور العلاقات الدولية للجمعيات	0.867	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من جدول (4.8) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً وبدرجة قوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

4.2.4 ثبات الاستبانة (Reliability): يقصد بثبات الاستبانة هو "أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية" (الجرجاوي، 2010، ص97)، ويقصد به أيضا "إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة"(القحطاني، 2002، ص87). وقد تم التحقق من ثبات إستبانة الدراسة من خلال طريقتين هما:

4.2.4.1 معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient: تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وتشير النتائج الموضحة في جدول (4.9) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.609، 0.889). كذلك قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة (0.933)، وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع ودال إحصائيا. وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2) قابلة للتوزيع. ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

جدول (4.9) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

الرقم	المجال	معامل ألفا كرونباخ
.1	مصادر التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية	0.609
.2	مدى تأثير الأوضاع الأمنية والسياسية	0.770
.3	مدى تمتع إدارة الجمعية بالكفاءة في الحصول على التمويل الدولي	0.937
.4	طبيعة وعدد المقترحات المقدمة للتمويل	0.817
.5	دور العلاقات الدولية للجمعيات	0.889
جميع مجالات الاستبانة		0.933

4.2.4.2 طريقة التجزئة النصفية(Split Half Method): حيث تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزأين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية)، ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية، ودرجات الأسئلة الزوجية، وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون = معامل الارتباط المعدل وفقا للمعادلة التالية : $R = \frac{2R}{1+R}$ ، حيث R معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، وتم الحصول على النتائج الموضحة في جدول (4.10).

جدول (4.10) طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات للمقياس :

م	المجال	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
.1	مصادر التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية	0.621	0.766
.2	مدى تأثير الأوضاع الأمنية والسياسية	0.749	0.857
.3	مدى تمتع إدارة الجمعية بالكفاءة في الحصول على التمويل الدولي	0.834	0.909
.4	طبيعة وعدد المقترحات المقدمة للتمويل	0.716	0.835
.5	دور العلاقات الدولية للجمعيات	0.636	0.778
جميع مجالات الاستبانة		0.674	0.805

من خلال الجدول رقم (4.10) يتبين لنا أن قيمة معامل الارتباط المعدل(سبيرمان براون) (Spearman Brown) مرتفع ودال إحصائيًا، بذلك يكون المقياس في صورته النهائية كما هي في الملحق (2) قابل للتوزيع، وتكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات مقاييس الدراسة، مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الأداة المستخدمة، وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها.

4.2.5 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة: تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي "Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)" .

4.2.5.1 اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test: تم استخدام اختبار كومجروف سمرنوف Kolmogorov_Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4.11).

جدول (4.11) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي:

م	المجال	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)
.1	مصادر التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية	0.833	0.446
.2	مدى تأثير الأوضاع الأمنية والسياسية	0.665	0.769
.3	مدى تمتع إدارة الجمعية بالكفاءة في الحصول على التمويل الدولي	0.603	0.860
.4	طبيعة وعدد المقترحات المقدمة للتمويل	1.030	0.239
.5	دور العلاقات الدولية للجمعيات	1.108	0.119
جميع مجالات الاستبانة		0.483	0.974

*التوزيع غير طبيعي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

من خلال الجدول رقم (4.11) يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية لجميع مجالات الاستبانة وكذلك لكل مجال على حده أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يدلل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكن استخدام الاختبار المعلمية لاستخراج النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة وتساؤلاتها.

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية، والتكرارات، والوزن النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة المبحوثة.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وكذلك اختبار التجزئة النصفية؛ لمعرفة ثبات فقرات المقياس.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)؛ لقياس درجة الارتباط، ويقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي، والصدق البنائي للمقياس ، والعلاقة بين المتغيرات.
- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهو (6)، أم زاد أو قل عن ذلك، ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات المقياس.
- اختبار تحليل التباين الأحادي - (One Way Analysis of Variance ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات، أو أكثر من البيانات.

4.3 تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

يتضمن هذا المبحث عرضاً لنتائج تحليل البيانات الواردة في أسئلة وفرضيات الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، بهدف التعرف على" معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وتقديم المقترحات التغلب عليها. وقد تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات الواردة في استبانه الدراسة، و تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

اختبار فرضيات الدراسة: فيما يلي نتائج استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة لكل فقرة من فقرات محاور الاستبانة تساوي القيمة المتوسطة وهي 6 أم تختلف عنها اختلافاً جوهرياً أي بصورة واضحة. إذا كانت (P-value_Sig) أكبر من مستوى الدلالة (حسب نتائج برنامج SPSS) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة آراء أفراد العينة تقترب من القيمة المتوسطة (المحايدة) وهى 6، أما إذا كانت (P-value_Sig) أقل من مستوى الدلالة فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط درجة الإجابة تختلف عن القيمة المتوسطة (المحايدة)، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن القيمة المتوسطة (المحايدة). وذلك من خلال إشارة قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن القيمة المتوسطة (المحايدة) والعكس صحيح. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار دلالة معامل ارتباط بيرسون وفي هذه الحالة سيتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية:

- **الفرضية الصفرية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالين من مجالات الدراسة موضع البحث.
- **الفرضية البديلة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالين من مجالات الدراسة موضع البحث.

إذا كانت (P-value_Sig) أكبر من مستوى الدلالة (حسب نتائج برنامج SPSS) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالين من

مجالات الدراسة ، أما إذا كانت (P-value_Sig) أقل من مستوى الدلالة فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالين من مجالات الدراسة.

4.3.1 تحليل فقرات مجالات الدراسة:

أولاً: مصادر التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية: تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد (الدرجة المتوسطة) وهي 6 أم تختلف عنها (أكبر من أو أقل من الدرجة المتوسطة). ومن جدول (4.12) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة " يتأثر قرار التمويل الدولي بخبرة وسمعة الجمعيات الإسلامية العامة " يساوي 8.81 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي88.10 %، قيمة اختبار T تساوي 4.23 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$). بذلك يمكن القول بأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد (الدرجة المتوسطة) وهي 6 وتعتبر وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " تتأثر فرصة الحصول على التمويل الخارجي بالتوجهات والانتماءات الفكرية للجمعيات لفكرة إيديولوجية محددة " يساوي 7.83 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي78.0 %، قيمة اختبار T تساوي 4.00 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$). بذلك يمكن القول بأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد (الدرجة المتوسطة) وهي 6 وتعتبر وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 6.57 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 65.70 %، قيمة اختبار T تساوي 2.85 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مصادر التمويل للجمعيات الإسلامية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا

المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي (6) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال.

جدول (4.12) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال مصادر التمويل:

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	تشارك مؤسسات التمويل الدولي الجمعيات الإسلامية في تحديد وتقييم متطلبات العمل الخيري	4.21	42.10	-7.45	*0.000	8
.2	تلعب المساعدات المادية الدولية دورا محوريا في تحديد سياسات واتجاهات عمل الجمعيات في قطاع غزة	5.52	55.20	-2.22	*0.000	7
.3	تتأثر فرصة الحصول على التمويل الخارجي بالتوجهات والانتماءات الفكرية للجمعيات لفكرة إيديولوجية محددة	7.83	78.30	4.00	*0.000	2
.4	تطالب الجهات الممولة شروط محددة للمشاريع تتعلق بالجودة في النواحي التقنية والبشرية للمشاريع المقترحة	6.58	65.80	3.01	*0.000	5
.5	لدى الجهات الممولة خطط واستراتيجيات تنموية خاصة بها لمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية	6.23	62.30	1.18	0.239	6
.6	الممارسة الحكومية اتجاه الجمعية الإسلامية كان له أثرا سلبي في تقبل الجهات الدولية للتعامل مع الجمعيات الإسلامية	6.61	66.10	2.90	*0.000	4
.7	تفرض الجهات الممولة أجندة خاصة كشرط للحصول على التمويل	6.83	68.30	3.83	*0.000	3
.8	يتأثر قرار التمويل الدولي بخبرة وسمعة الجمعيات الإسلامية العاملة	8.81	88.10	4.23	*0.000	1
جميع فقرات المجال معاً		**6.57**	**65.7**	**2.85**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثانياً: مدى تأثير الأوضاع الأمنية والسياسية: تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد (الدرجة المتوسطة) وهي 6 أم تختلف عنها (أكبر من أو أقل من الدرجة المتوسطة). من جدول (4.13) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " إغلاق الحسابات في البنوك بما يعرف سياسة تجفيف منابع التمويل أثر سلباً على المشاريع التي تقدمها الجمعيات الإسلامية " وهي يساوي 7.44 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 74.40 %، قيمة اختبار T تساوي 8.37 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). بذلك يمكن القول بأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد (الدرجة المتوسطة) وهي 6 وهذا تشير أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تأثر عمل الجمعيات الإسلامية في قطاع غزة سلباً بعد حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني " يساوي 7.29 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي72.90 %، قيمة اختبار T تساوي 6.93 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$). بذلك يمكن القول بأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد (الدرجة المتوسطة) وهي 6 وتعتبر وهذا تشير أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي (6.97) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 69.70 %، قيمة اختبار T تساوي (7.63) وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مدى تأثير الأوضاع الأمنية والسياسية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 6 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال.

جدول (4.13) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال التأثير الأمني والسياسي:

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	تأثر عمل الجمعيات الإسلامية في قطاع غزة سلباً بعد حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني	7.29	72.90	6.93	*0.000	2
.2	يزداد نشاط الجمعية الإسلامية في أوقات الاحتياجات والحروب مع المحتل	7.01	70.10	4.48	*0.000	4
.3	تعاني الجمعيات الإسلامية من سياسة الحكومات التي تمارسها بدعوى مكافحة الإرهاب	7.00	78.30	4.80	*0.000	5
.4	الضعف في حجم التنسيق والتعاون بين الجمعيات والحكومة الذي يسهل الرقابة الحكومية على قواعد بياناتها الإدارية والمالية	6.60	66.00	3.49	*0.001	6
.5	يزداد حجم التمويل الخارجي على الجمعيات الإسلامية بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة	6.33	63.30	2.00	*0.047	7
.6	إغلاق الحسابات في البنوك بما يعرف سياسة تجفيف منابع التمويل أثرا سلبا على المشاريع التي تقدمها الجمعيات الإسلامية	7.44	74.40	8.37	*0.000	1
.7	حملات التشويه الإعلامي المنهج من قبل جهات حكومية أو معادية ضد الجمعيات الإسلامية داخلياً وخارجياً	7.15	71.50	6.57	*0.000	3
جميع فقرات المجال معاً		**6.97**	**69.70**	**7.63**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثالثاً: مدى تمتع إدارة الجمعيات بالكفاءة في الحصول على التمويل الدولي: تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد (الدرجة المتوسطة) وهي 6 أم تختلف عنها (أكبر من أو أقل من الدرجة المتوسطة). ومن جدول (4.14) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " **يتوفر لدى الجمعية هيكلية تنظيمية واضحة ومرنة تتلاءم وطبيعة المشاريع المقدمة** " يساوي 5.50 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 55.00 %، قيمة اختبار T تساوي 2.05- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.042 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يبين أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد نقص عن درجة الحياد (الدرجة المتوسطة) وهي 6 وتعتبر وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " يتوفر لدى الجمعيات الإسلامية قواعد بيانات شاملة لكافة المؤسسات الدولية المانحة وطبيعة عملها وكيفية التواصل معها " يساوي 5.23 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 52.30 %، قيمة اختبار T تساوي 3.44- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.001 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$). وهذا يبن أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد نقص عن درجة الحياد (الدرجة المتوسطة) وهي 6 وهذا تشير أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 4.99 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 49.90 %، قيمة اختبار T تساوي 5.45- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مدى إدارة الجمعيات بالكفاءة في الحصول على التمويل" دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولأن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال أقل من درجة الحياد وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال.

جدول (4.14) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال التمتع الكفاءة :

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	يتوفر لدى الجمعيات هيكلية تنظيمية واضحة ومرنة تتلاءم وطبيعة المشاريع المقدمة	5.50	55.00	-2.05	*0.042	1
.2	يتوفر لدى الجمعيات الإسلامية قواعد بيانات شاملة لكافة المؤسسات الدولية المانحة وطبيعة عملها وكيفية التواصل معها	5.23	52.30	-3.44	*0.001	2
.3	يتم دراسة وعمل مشاريع الجمعية الإسلامية وتجميع بيانات المستفيدين منها عبر خبراء ميدانيين تقوم الإدارة على توفيرهم وفقا للكفاءة والخبرة في مجال خدمة المجتمع	4.70	47.00	-5.55	*0.000	8
.4	توفر الجمعية نظام إداري ومالي بهدف إعداد التقارير الإدارية والمالية عن الأنشطة والبرامج بشكل تفصيلي لكل برنامج أو مشروع	5.04	50.40	-3.91	*0.000	5
.5	يتلاءم عدد الموظفين في الجمعيات الإسلامية مع حجم العمل داخلها كما يتم تعينهم حسب الاحتياجات الفعلية وعلى أساس الكفاءة	5.04	50.40	-4.59	*0.000	4
.6	تتضمن تقارير الرقابة الإدارية والماليةٍ مقترحات تتعلق بتطوير النظام المالي والإداري.	4.87	48.70	-4.82	*0.000	6
.7	يتم عمل الموازنات عامة للجمعيات الإسلامية بشكل سنوي ودوري	5.23	52.30	-3.08	*0.002	3
.8	تضع الإدارات العامة للجمعية استراتيجيات وخطط هدفها الحد من معدلات الفقر والبطالة	4.52	45.20	-6.69	*0.000	9
.9	تسعى الجمعيات على استقطاب خبراء لكتابة المشاريع لتسهيل جلب التمويل بلغات متعددة	4.78	47.80	-5.11	*0.000	7
جميع فقرات المجال معاً		**4.99**	**49.90**	**-5.45**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

رابعاً: طبيعة وعدد المقترحات المقدمة للتمويل: تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلي درجة الحياد (الدرجة المتوسطة) وهي 6 أم تختلف عنها (أكبر من أو أقل من الدرجة المتوسطة). من جدول (4.15) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " تعتمد الجمعيات الإسلامية بشكل كامل على البرامج والمشاريع الموسمية " يساوي 6.50 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساويك8 65.00 %، قيمة اختبار T تساوي 2.90 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.001 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$). وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة أكبر درجة الحياد (الدرجة المتوسطة) وهي 6 فهذا يشير أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة..

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تنفذ الجمعيات مشاريع هدفها تلبية حاجات الأسرة الفقيرة " يساوي 5.86 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 58.60 %، قيمة اختبار T تساوي 0.55– وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.001 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$). بذلك يمكن القول بأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف عن درجة الحياد (الدرجة المتوسطة) وهي 6 وتعتبر وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة كانت متوسطة.

– المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 5.30 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 53.90 %، قيمة اختبار T تساوي 5.66– وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " طبيعة وعدد المقترحات المقدمة للتمويل" دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال.

جدول (4.15) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال طبيعة وعدد المقترحات المقدمة :

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	تنفذ الجمعيات مشاريع هدفها تلبية حاجات الأسر الفقيرة	5.86	58.60	-0.55	0.583	2
.2	تنفذ الجمعيات مشاريع هدفها القضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة	5.21	52.10	-3.76	*0.000	5
.3	تساهم المشاريع المقدمة من الجمعية في تحقيق معدلات ايجابية لتحقيق التنمية المستدامة	4.95	49.50	-4.84	*0.000	8
.4	تقدم الجمعيات الإسلامية مشاريع استثمارية لمنافسة القطاع الخاص تهدف إلى تحقيق الربح	5.63	56.30	-2.02	*0.045	3
.5	تسعى الجمعيات إلى تقديم مشاريع هدفها خلق فرص عمل	5.00	50.00	-5.39	*0.000	7
.6	يساعد تعدد البرامج والمشاريع على تحقيق أهداف الجمعيات وأهمها الحد من معدلات الفقر.	5.30	53.00	-3.03	*0.003	4
.7	تعتمد الجمعيات الإسلامية بشكل كامل على البرامج والمشاريع الموسمية	6.50	65.00	2.90	*0.000	1
.8	تسعى الجمعيات الإسلامية إلى الانتباه لظاهرة الازدواجية في برامجها من حيث التطبيق والاستفادة	5.01	50.10	-5.25	*0.000	6
.9	تقدم الجمعيات الإسلامية برامج دعم تعليمية ومنح دراسية للطلبة المحتاجين	4.29	42.90	-8.97	*0.000	9
جميع فقرات المجال معاً		**5.30**	**53.00**	**-5.66**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

خامساً: دور العلاقات الخارجية للجمعيات: تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد (الدرجة المتوسطة) وهي 6 أم تختلف عنها (أكبر من أو أقل من الدرجة المتوسطة). من جدول (4.16) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تسهم العلاقات الخارجية إلى نقل الصورة الحقيقية عن الفئات الفقيرة للجهات الممولة " يساوي 5.66 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 56.60 %، قيمة اختبار T تساوي 1.40– وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.162 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$). بذلك يمكن القول بأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف عن درجة الحياد (الدرجة المتوسطة) وهي 6 وتعتبر وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة متوسطة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " تتبادل الجمعيات مع المؤسسات الممولة الزيارات الميدانية بهدف توثيق العلاقات وتبادل الخبرات في مجال العمل الإنساني. " يساوي 4.87 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 48.70 %، قيمة اختبار T تساوي – 4.94 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.001 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$). بذلك يمكن القول بأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف عن درجة الحياد (الدرجة المتوسطة) وهي 6 وتعتبر وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة كانت متوسطة.

– المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 4.91 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 49.10 %، قيمة اختبار T تساوي 6.33– وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " دور العلاقات الخارجية للجمعيات " دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 6 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال.

جدول (4.16) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال دور العلاقات الخارجية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	تسهم العلاقات الخارجية إلى نقل الصورة الحقيقية عن الفئات الفقيرة للجهات الممولة	5.66	56.60	-1.40	0.162	1
.2	تعتمد الجمعية في بناء علاقاتها الخارجية مع المؤسسات الممولة على خبراء واستشاريين في مجال العلاقات العامة والدولية	4.80	48.00	-5.13	*0.000	4
.3	تتبادل الجمعية مع المؤسسات الممولة الزيارات الميدانية بهدف توثيق العلاقات وتبادل الخبرات في مجال العمل الإنساني	4.87	48.70	-4.94	*0.000	2
.4	تنوع الجمعية في شبكة علاقاتها مع مؤسسات تختلف مع أفكارها الأيديولوجية ما دامت تسعي إلى خدمة الفرد والمجتمع	4.73	47.30	-5.72	*0.000	5
.5	حجم شبكة العلاقات المتوفرة لدى الجمعيات يمكنها من توفير الدعم المادي لتحقيق مشاريعها و أهدافها المراد تحقيقها.	4.86	48.60	-5.30	*0.000	3
.6	تسهم العلاقات الخارجية إلى تحقيق مبدأ الشراكة التعاونية في مجال العمل الإنساني والمسؤولية الجماعية بما يعرف التوأمة المؤسساتية	4.52	45.20	-7.06	*0.000	6
جميع فقرات المجال معاً		**4.91**	**49.10**	**-6.33**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

سادساً: اختبار حول العلاقة بين متغيرين من متغيرات الدراسة: تم استخدام اختبار دلالة معامل ارتباط بيرسون وفي هذه الحالة إذا كانت (Sig. P-value) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالين من مجالات الدراسة،أما إذا كانت(Sig. P-value) أقل من مستوى الدلالة فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالين من مجالات الدراسة.

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تأثير الأوضاع الأمنية والسياسية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية.

يبين جدول (4.17) أن معامل الارتباط بصورة عامة بين بين تأثير الأوضاع الأمنية والسياسية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية يساوي 0.803، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تأثير الأوضاع الأمنية السياسية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية.

ويعزو الباحث ذلك إلى:

- حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني أثر على دور الجمعيات الإسلامية وعلى قدرتها على جلب التمويل الخارجي.
- حملات التشويه الممنهجة التي تشن على الجمعيات الإسلامية من قبل الجهات المحلية الرسمية والدولية.
- الأوضاع الأمنية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني من أزمات متكررة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وما يترتب عليه من مضايقات تصل إلى حد الحروب والتي كان أخرها حرب 2014م ناهيك عن فرض الاحتلال الإسرائيلي لحصار اقتصادي منذ 2007م كضريبة عقاب على الشعب الفلسطيني نتيجة اختياره حركة حماس في انتخابات البرلمان الفلسطيني 2006.

جدول (4.17): معامل الارتباط بين تأثير الأوضاع الأمنية السياسية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية

	تأثير الأوضاع الأمنية السياسية	
	المقاييس الإحصائية	
التمويل الدولي	معامل الارتباط	0.803
	القيمة الاحتمالية (Sig)	*0.000
	حجم العينة	130

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة($\alpha \leq 0.05$) .

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مدى تمتع إدارة الجمعيات بالكفاءة الإدارية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية.

يبين جدول (4.18) أن معامل الارتباط بين مدى تمتع إدارة الجمعيات بالكفاءة الإدارية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية يساوي 0.484، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مدى تمتع إدارة الجمعيات بالكفاءة الإدارية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية.

ويعزو الباحث ذلك إلى:

- عدم توافر الهياكل التنظيمية والإدارية والمالية بشكل واضح ومرن للجمعيات الإسلامية بما يتناسب وطبيعة وحجم المشاريع المقدمة للجهات المانحة وهذا يضعف قدرتها على إعداد تقارير البرامج والمشاريع بطريقة تفصيلية
- عدم قدرتها على جلب واستقطاب خبراء بلغات ومهارات مختلف في مجال التمويل قادرين على إعداد وكتابة المشاريع وتسويقها المؤسسات الدولية لجلب التمويل .

جدول (4.18): معامل الارتباط بين مدى تمتع إدارة الجمعيات بالكفاءة الإدارية والتمويل الدولي للجمعيات الاسلامية.

	مدى تمتع إدارة الجمعيات بالكفاءة الإدارية	
	المقاييس الإحصائية	
التمويل الدولي	معامل الارتباط	0.484
	القيمة الاحتمالية (Sig)	*0.000
	حجم العينة	130

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة($\alpha \leq 0.05$) .

الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين طبيعة وعدد المقترحات المقدمة من قبل الجمعيات للجهات الخارجية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية.

يبين جدول (4.19) أن معامل الارتباط بين طبيعة وعدد المقترحات المقدمة من قبل الجمعيات للجهات الخارجية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية يساوي 0.535، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وعدد المقترحات المقدمة من قبل الجمعيات للجهات الخارجية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية.

ويعزو الباحث ذلك إلى:

- عدم قدرة الجمعيات على تقديم مشاريع وبرامج تحقق معدلات ايجابية لتحقيق التنمية المستدامة.
- فشل الجمعيات الإسلامية في تقديم مشاريع هدفها منافسة القطاع الخاص بهدف توفير تمويل ذاتي لها للمواجهة الاحتياجات والتزامات المتزايدة.
- اعتمادها على البرامج والمشاريع الموسمية مما يجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها.
- ازدواجية المشاريع والبرامج التي تقدمها الجمعيات من حيث الاستفادة والتطبيق

جدول (4.19): معامل الارتباط بين طبيعة وعدد المقترحات المقدمة من قبل الجمعيات للجهات الخارجية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية.

	طبيعة وعدد المقترحات المقدمة من قبل الجمعيات للجهات الخارجية	
التمويل الدولي	المقاييس الإحصائية	
	معامل الارتباط	0.535
	القيمة الاحتمالية (Sig)	*0.000
	حجم العينة	130

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الرئيسية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور العلاقات الخارجية للجمعيات والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية.

يبين جدول (4.20) أن معامل الارتباط بين تأثير الأوضاع الأمنية السياسية والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية يساوي 0.523، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دور العلاقات الخارجية للجمعيات والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية.

ويعزو الباحث ذلك إلى :

- عدم قدرتها على بناء شبكة من العلاقات مع المؤسسات المانحة والممولة بغض النظر عن التوجهات والإيديولوجيات ما دامت تسعي لتحقيق الصالح العام.
- عدم تبنيها لمصطلح التوأمة المؤسساتية والذي يجعلها تحقق مبدأ الشراكة التعاونية في تقديم الخدمة للصالح العام بأقل التكاليف مما يحسن العمل الإنساني ويزيد من درجة المسئولية الاجتماعية.
- عدم استفادتها من المؤسسات الأخرى بما يعرف بمبدأ تبادل الخبرات والثقافات في مجال العمل الإنساني.

جدول (4.20): معامل الارتباط بين دور العلاقات الخارجية للجمعيات والتمويل الدولي للجمعيات الإسلامية.

	دور العلاقات الخارجية للجمعيات	
	المقاييس الإحصائية	
التمويل الدولي	معامل الارتباط	0.523
	القيمة الاحتمالية (Sig)	*0.000
	حجم العينة	130

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة($\alpha \leq 0.05$) .

الفرضية الرئيسة الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول "معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها" تعزى للمتغيرات الشخصية(الجنس، المسمى الوظيفي، التخصص، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة). وينبثق عن تلك الفرضية ست فرضيات وهي كالتالي :

الفرضـية الأولـى: توجـد فـروق ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) بـين متوسطات استجابات المبحوثين حول " معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها " تعزى لمتغير الجنس.

للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار " Independent Samples T Test ".

من النتائج الموضحة في جدول (4.21) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" t للعينتين المستقلتين " لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة t المحسوبة لجميع مجالات الدراسة أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول " معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها " تعزى لمتغير الجنس".

جدول (4.21) نتائج اختبار " T – لعينتين مستقلتين" وفقا لمتغير " الجنس"

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	ذكر	أنثى		
التأثير الأمني والسياسي	7.06	6.73	1.161	0.248
الكفاءة الإدارية	5.18	4.49	1.696	0.092
طبيعة وعدد المقترحات	5.25	5.26	0.029-	0.977
العلاقات الخارجية	4.97	4.74	0.608	0.544

- قيمة t الجدولية عند درجة حرية 128 تساوي 1.96

الفرضـية الثانيـة: توجـد فـروق ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) بـين متوسطات استجابات المبحوثين حول " معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها " تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار " تحليل التباين ". من النتائج الموضحة في جدول (4.22) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" تحليل التباين" لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيم f المحسوبة لجميع مجالات الدراسة أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (2.676) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية

بـين متوسـطات اسـتجابات المبحـوثين حـول " معوقـات التمويـل الـدولي للجمعيـات الإسـلامية الخيرية وسبل التغلب عليها " تعزى لمتغير المسمى الوظيفي".

جدول (4.22) يوضح نتائج تحليل التباين وفقاً لمتغير " المسمى الوظيفي "

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	عضو مجلس إدارة	مدير	رئيس قسم	إداري/ فني		
التأثير الأمني والسياسي	6.94	6.21	7.40	6.96	2.254	0.085
الكفاءة الإدارية	4.86	4.53	5.37	4.95	0.592	0.622
طبيعة وعدد المقترحات	6.44	4.43	5.34	5.22	1.849	0.111
العلاقات الخارجية	4.06	4.48	5.06	4.91	1.475	0.383

○قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 126" ومستوى دلالة 0.05 تساوي2.676

الفرضـية الثالثـة: توجـد فـروق ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) بـين متوسطات استجابات المبحوثين حول " معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها " تعزى لمتغير التخصص. للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار " تحليل التباين ".

من النتائج الموضحة في جدول (4.23) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" تحليل التباين" لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيم f المحسوبة لجميع مجالات الدراسة أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (2.676) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول " معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها " تعزى لمتغير التخصص".

جدول (4.23) يوضح نتائج تحليل التباين وفقاً لمتغير " التخصص "

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	علوم مالية وإدارية	هندسة	خدمة اجتماعية	أخرى		
التأثير الأمني والسياسي	7.07	6.78	6.97	7.26	0.556	0.645
الكفاءة الادارية	5.55	5.44	5.50	5.77	1.359	0.208
طبيعة وعدد المقترحات	5.33	4.93	5.46	5.80	1.608	0.191
العلاقات الخارجية	5.52	5.54	5.44	5.39	1.005	0.478

○قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 126" ومستوى دلالة 0.05 تساوي2.676

الفرضـية الرابعـة: توجـد فـروق ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) بـين متوسطات استجابات المبحوثين حول " معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها " تعزى لمتغير العمر". للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار " تحليل التباين ".

من النتائج الموضحة في جدول (4.24) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" تحليل التباين" لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيم f المحسوبة لجميع مجالات الدراسة أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (2.676) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول " معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها " تعزى لمتغير العمر"

جدول (4.24) يوضح نتائج تحليل التباين وفقاً لمتغير " العمر "

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	علوم مالية وإدارية	هندسة	خدمة اجتماعية	أخرى		
التأثير الأمني والسياسي	7.49	6.72	6.96	6.78	2.458	0.066
الكفاءة الإدارية	5.40	5.63	5.60	5.70	1.109	0.290
طبيعة وعدد المقترحات	5.57	5.71	5.75	5.58	1.465	0.145
العلاقات الخارجية	5.30	5.50	5.45	5.66	1.920	0.980

○قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 126" ومستوى دلالة 0.05 تساوي2.676

الفرضـية الخامسـة: توجـد فـروق ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) بـين متوسطات استجابات المبحوثين حول " معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها " تعزى لمتغير المؤهل العلمي. للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار " تحليل التباين ".

من النتائج الموضحة في جدول (4.25) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" تحليل التباين" لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيم f المحسوبة لجميع مجالات الدراسة أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (3.067) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول " معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها " تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (4.25) يوضح نتائج تحليل التباين وفقاً لمتغير " المؤهل العلمي "

المجال	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا		
التأثير الأمني والسياسي	6.57	6.97	6.84	0.591	0.555
الكفاءة الإدارية	4.82	5.08	4.93	0.358	0.700
طبيعة وعدد المقترحات	5.70	5.21	5.29	0.307	0.736
العلاقات الخارجية	4.86	4.95	5.02	1.282	0.281

- قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 127" ومستوى دلالة 0.05 تساوي3.067

الفرضـية السادسـة: توجـد فـروق ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) بـين متوسطات استجابات المبحوثين حول " معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها " تعزى لمتغير سنوات الخبرة. للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار " تحليل التباين ".

من النتائج الموضحة في جدول (4.26) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" تحليل التباين" لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيم f المحسوبة لجميع مجالات الدراسة أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (2.676) مما يدل على عدم

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول " معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها " تعزى لمتغير سنوات الخبرة".

جدول (4.26) يوضح نتائج تحليل التباين وفقاً لمتغير " الخبرة "

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	أقل من 3 سنوات	3 – أقل من 8	8 – أقل من 15	15 فأكثر		
التأثير الأمني والسياسي	7.69	7.77	7.59	7.65	1.410	0.224
الكفاءة الإدارية	5.41	5.64	5.73	5.37	2.092	0.098
طبيعة وعدد المقترحات	5.79	5.63	5.62	5.81	1.726	0.197
العلاقات الخارجية	5.48	5.58	5.52	5.49	1.329	0.278

- قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 126" ومستوى دلالة 0.05 تساوي2.676

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 النتائج:

بعد الاطلاع على تفسير وتحليل البيانات واختبار الفرضيات والإجابة عن تساؤلات الدراسة يمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو التالي:

أولاً: نتائج مجال مصادر التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية:

- يتأثر التمويل الدولي بخبرة وسمعة الجمعيات الإسلامية العاملة وكانت بنسبة 88.10%.
- تتأثر فرصة الحصول على التمويل الدولي بالتوجهات والانتماءات الفكرية للجمعيات وكانت بنسبة 78.30%.
- تفرض الجهات الممولة أجندة خاصة كشرط للحصول على التمويل بنسبة 68.30%.

ثانياً: مجال مدى تأثير الأوضاع الأمنية والسياسية:

- تعتبر سياسة تجفيف منابع التمويل التي تمارسها الجهات المناوئة للشعب الفلسطيني أكثر العوامل السياسية والأمنية وكانت بنسبة 74.40%.
- تأثير الانقسام الداخلي الفلسطيني على عمل الجمعيات الإسلامية بنسبة 72.90%.
- حملات التشويه الإعلامي ضد الجمعيات الإسلامية بنسبة 71.50%.

ثالثاً: مجال مدى تمتع إدارة الجمعيات بالكفاءة في الحصول على التمويل:

- يتوفر لدى الجمعيات هيكلية تنظيمية واضحة ومرنة تتلاءم وطبيعة المشاريع المقدمة بنسبة 55.30%.
- يتوفر لدى الجمعيات قاعدة بيانات عن المؤسسات الدولية المانحة بنسبة 52.30%.
- تقوم الجمعيات بعمل موازنات عامة للجمعيات بشكل سنوي ودوري فقد جاءت وكانت بنسبة 52.30%.

رابعاً: مجال طبيعة وعدد المقترحات:

- تعتمد الجمعيات الإسلامية بشكل كامل على البرامج والمشاريع الموسمية بنسبة 65%.
- تنفذ الجمعيات مشاريع هدفها تلبية حاجات الأسر الفقيرة وكانت بنسبة 58.6%.
- تقدم الجمعيات الإسلامية مشاريع استثمارية لمنافسة القطاع الخاص بنسبة 56.3%.

خامساً: مجال دور العلاقات الخارجية:

- تسهم العلاقات الخارجية في نقل الصورة الحقيقة عن الفئات الفقيرة للجهات الممولة وكانت بنسبة 56.6%.
- تتبادل الجمعيات بناء علاقتها مع المؤسسات المانحة وكانت بنسبة 48.7%.

سادساً: نتائج اختبار الفرضيات:

- يتضح من خلال النتائج وجود علاقة طردية بين الحصول على التمويل الأجنبي وتأثير الأوضاع السياسية والأمنية حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي 80.3%.
- كذلك يتبين وجود علاقة طردية بين الحصول على التمويل الأجنبي وتمتع إدارة الجمعيات بالكفاءة الإدارية حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي 48.4%.
- أيضاً تشير النتائج لوجود علاقة طردية بين الحصول على التمويل الأجنبي وطبيعة وعدد المقترحات المقدمة من قبل الجمعيات للمانحين حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي 53.5%.
- كما يتضح أيضاً وجود علاقة طردية بين الحصول على التمويل الأجنبي ودور العلاقات الخارجية للجمعيات حيث بلغ معامل الارتباط بينهما حوالي 52.5%.
- وأخيراً تظهر النتائج عدم وجود فروق بين استجابات المبحوثين حول معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها تعزى للمتغيرات الشخصية "الجنس، المسمى الوظيفي، التخصص، العمر، المؤهل، الخبرة".

5.2 التوصيات:

بعد الاطلاع على تفسير وتحليل النتائج والإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار الفرضيات، يرى الباحث أن هناك توصيات يجب أن تقدم للجمعيات الخيرية الإسلامية، وللمؤسسات الدولية المانحة وهي على النحو التالي:

أولاً: **توصيات للجمعيات الإسلامية الخيرية:**

- ضرورة قيام الجمعيات الإسلامية بوضع خطة استراتيجية واضحة مبنية على دراسة احتياجات المجتمع الفلسطيني.
- **تفعيل دور العلاقات العامة من خلال التشبيك المتواصل** مع الجمعيات والمنظمات الدولية المختلفة على مختلف توجهاتها وسياساتها.
- **تفعيل الجانب الإعلامي** من خلال وجود كوادر إعلامية متخصصة تعمل في الجمعيات الخيرية الإسلامية تعمل على ابراز دور وجهود الجمعيات امام المجتمع المحلي والدولي وإظهار المشاكل المجتمعية والصعوبات التي تعاني منها مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة.
- **التسويق الاجتماعي لمجهودات الجمعيات الخيرية الإسلامية** في مساعدة الفقراء والفئات المهمشة، في الدول الإسلامية والأوروبية.
- **تطوير الكادر البشري من خلال التدريب الخارجي** للتعرف على تجارب الجمعيات الخيرية في الدول الأجنبية، لمعرفة طريقة تفكير الشعوب المختلفة، حتى يكون لدى إدارات هذه الجمعيات إلمام بمنهجية عمل تمويل المؤسسات الأجنبية.
- **وجود رؤية مشتركة** تجمع الجمعيات الخيرية الإسلامية في منظومة واحد تعزز وجودها وتؤكد استمرارها وقدرتها على المنافسة في جلب التمويل وفق رؤية تكاملية.
- **نشر الوعي بقيم الرقابة والشفافية والنزاهة** بين العاملين وأعضاء مجلس الإدارة، وذلك من خلال عقد سلسلة محاضرات توعوية وتدريبية في مجال ترسيخ قيم الشفافية والنزاهة.
- **تعزيز الاعتماد على الذات** من خلال إنشاء مشاريع مدرة للدخل تغطي مصاريف الجمعية التشغيلية وفق المادة رقم 15 من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000.

ثانياً: توصيات مقدمة للمؤسسات الدولية المانحة:

- ضرورة أن يكون البعد الإنساني مُقدم على الأبعاد السياسية عند تقديم التمويل للجمعيات الخيرية وخصوصا الإسلامية لما لها من تاريخ في العمل الاجتماعي.
- تقديم المنح المالية الخاصة بتنفيذ المشاريع بناءً على شروط واضحة وليس وفق الاعتبارات الشخصية أو الحزبية.

ثالثاً: توصيات عامة:

- توسيع نطاق مجال عمل الجمعيات الإسلامية من المجال الإغاثي إلى مختلف المجالات الأخر (تنموي، صحي، زراعي، اجتماعي...إلخ).
- دعوة وسائل الإعلام لتسليط الضوء على الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الاسلامية لتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة لديها.
- تعزيز التفكير الاستراتيجي لدى الجمعيات الإسلامية عبر القيام بعقد ورش عمل ودورات تدريبية مستمرة وفقا لبرنامج عمل سنوي، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية لذلك. ويمكن للبرامج التدريبية أن تنمي مهارة تطوير السيناريوهات للتعاطي مع المستقبل.
- ضرورة إيجاد الآليات التي تضمن تحقيق قدر أكبر من التنمية الاقتصادية من خلال برامج الجمعيات الإسلامية والمنظمات الدولية الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وضرورة البحث عن السبل التي ترفع من نسبة فاعلية هذه البرامج، إضافة إلى تحديد أهدافها بشكل دقيق وقابل للتحقيق، والعمل على دراسة الوسائل التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف.
- يوصى الباحث الجهات المعنية في الأجهزة الحكومية بتوفير الجو المناسب لعمل الجمعيات الإسلامية و المنظمات الدولية بحرية تامة، من أجل أن تقوم الجمعيات الإسلامية بعملها على أكمل وجه، مع الأخذ بالاعتبار بوجود نظام رقابي يضمن شفافية عملهم .

المراجع

- القرآن الكريم.

أولاً: الرسائل العلمية:

- أبو حماد، محمود، ناهض (2011). التمويل الدولي للجمعيات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000م–2010م (دراسة ميدانية).
- البيشي، إبراهيم، (2013). العمل الخيري في المملكة العربية السعودية – تقدير اقتصادي إسلامي "دراسة حالة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد.
- اسماعيل، حمزة، (2012). جمعيات العمل الخيري التطوعي في الضفة الغربية – تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد.
- اغبارية، أنس، (2008). العمل الخيري وآثاره الاقتصادية – حالة فلسطين الداخل عام 1948م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد.
- الشوا، أمجد (2008). تمويل وكالة التنمية الأمريكية وأثره على تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة".
- ديفوير، جوزيف، ترتير، وعلاء، (2008). تتبع الدعم الخارجي الجمعيات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1999– 2008).
- لبد، عماد، (2004). تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994 – 2003).
- يونس حسين، أبو ندا. "معوقات استخدام التخطيط الاستراتيجي في المنظمات غير الهادفة للربح بقطاع غزة". رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين، 2002.

ثانياً: الدراسات والأبحاث:

- الواوي، أحمد، دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض في معدلات الفقر في قطاع غزة ،2013 .
- الكاظم، صلاح، حدود العلاقة بين المساعدات الخارجية والحفاظ على سيادة الدول، عمان، الأردن ،2001 م.
- الهندي، كمال تقييم دور المنظمات الأهلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين دارسة حالة قطاع غزة رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية غزة 2005م.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سلسلة الدراسات3، ديسمبر 1995.
- ثابت، أحمد، الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي، الهيئة العامة للكتاب ، مصر، 1999.مساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي، عمان ، الأردن، 2001 م .
- قنديل، أماني(2005): "تقييم منظمات المجتمع المدني العربي"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
- مكاوي، محمد، دور المساعدات في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، عمان الأردن ،2001 م.

ثالثاً: التقارير:

- الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء – كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (2)، تشرين ثاني، 2001م.
- تقرير صندوق النقد الدولي،2010 .
- تقرير منظمة أوبك، 2010.
- تقرير برنامج تمويل التجارة العربية، 2012.
- تقرير الصندوق الكويتي للتنمية، 2009.
- تقرير صندوق أبوظبي، 2008.
- تقرير الصندوق السعودي للتنمية، 2012.
- تقرير الشركة العربية للاستثمارات البترولية، 2014.
- تقرير الهيئة العربية للاستثمار وللإنماء الزراعي، 2012.
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2013.
- تقرير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، 2013.

- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.
- تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2013.
- تقرير منظمة العمل الدولية، 2013.
- تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2013.
- تقرير الاتحاد الأوروبي، 2013.
- تقرير المجموعة القانونية العربية الخاصة بحقوق الإنسان: 2011.
- تقرير بيسان، 2002 .
- تقرير الشبكة الأور ومتوسطية لحقوق الإنسان، 2014.
- تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مارس، أيار 2001.
- مجموعة البنك الدولي (2001) أخبار تنموية للضفة الغربية وقطاع غزة – حزيران، 2001م.
- ماس – المراقب الاقتصادي – العدد السابع – إبريل – 2001م.

رابعاً: إعلانات ومواثيق دولية :

- المادة (1) قانون الجمعيات والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000 .

سادساً: مواقع الانترنت:

- عقار فلسطين: http://aqarfelesteen.ps/6834.html.
- جمعية دار الكتاب والسنة www.daralsunna.com.
- جمعية الصلاح الإسلامية www.alsalah.org.
- جمعية المجمع الإسلامي www.mujamaa.ps
- جمعية الرحمة الخيرية www.Rahma.ps.
- وكالة وطن للأنباء http://www.wattan.tv .
- موقع وزارة الداخلية، إحصائيات وزارة الداخلية للفترة من2006م وحتى2009م، www.moi.ps.

سابعاً : المقابلات:

- اضهير، خالد، جمعية الرحمة الخيرية، عدة مقابلات شخصية، 2013م.
- اضهير، خالد، جمعية وصال للتنمية الصحية والمجتمعية، عدة مقابلات شخصية، 2013م.
- اضهير، خالد،الرحمة العالمية، عدة مقابلات شخصية، 2013م.
- اضهير، خالد، ACF، عدة مقابلات شخصية، 2013م.
- اضهير، خالد، الاغاثة الاسلامية، عدة مقابلات شخصية، 2013م.
- اضهير، خالد، انيرا، عدة مقابلات شخصية، 2013م.
- اضهير، خالد،جمعية نداء الحياة ، عدة مقابلات شخصية، 2014م.
- اضهير، خالد، جمعية براعم الخيرية، عدة مقابلات شخصية، 2014م.
- اضهير، خالد،IHH، عدة مقابلات شخصية، 2014م.
- اضهير، خالد، جمعية المجمع الاسلامي، عدة مقابلات شخصية، 2014م.
- اضهير، خالد، دار الكتاب والسنة، عدة مقابلات شخصية، 2014م.

الـمـلاحـق

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة الداخليـــــة
مديرية الشؤون العامة

دائـــرة الجمعيات
التاريـــخ: 20/09/2011
رقم الصفحة: 1

إحصائية بالجمعيات المسجلة

إحصائية حســـب المحافظات

م. المسلسل	إســـم المحافظة	العـــدد
1	الشمال	124
3	خانيونس	112
5	الوسطى	106
2	غـزة	466
4	رفح	86

المجموع الكلي للجمعيات **894**

إحصائية حســـب أنواع الجمعيات

م. المسلسل	نوع الجمعيـــة	العـــدد
1	جمعيات المعاقين	31
3	الجمعيات النقابية	40
5	جمعيات الأخـــوة	3
7	الثقافة والفنون	84
9	جمعيات السياحة والآثار	2
11	الجمعيات الزراعية	39
13	جمعيات التعليم العالي	13
15	جمعيات حقوق الإنسان	8
17	جمعيات الخريجـــين	8
19	جمعيات الشباب والرياضة	61
2	جمعيات فروع الضفة الغربية	5
4	جمعيات البـــيـــنة	13
6	جمعيات الأمومة والطفولة	43
8	الجمعيات الأجـــنبية	64
10	الجمعيات الإجتماعية	403
12	جمعيات التعليم	19
14	الجمعيات العائلية والعشائرية	14
16	الجمعيات الطبية	39
18	جمعيات الصداقة	5

المجموع الكلي للجمعيات **894**

ملحق (2) الاستبانه في صورتها النهائية

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليا

اقتصاديات التنمية

السادة الكرام ..... السيدات الكريمات .....

استبانة حول معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد :

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول **معوقات التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية الخيرية وسبل التغلب عليها**، وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أثر المساعدات التي تقدمها المؤسسات الدولية الأجنبية مثل الوكالة الامريكية للتنمية الدوليةUSAID والمساعدات الإنسانية والحماية المدنية المقدمة من مفوضية الإتحاد الأوروبي ECOH، وغيرها ...على عمل الجمعيات الخيرية الإسلامية، ووضع آليات مقترحة لحل المشكلات التي تعترض هذا التمويل لكي تمارس المؤسسات الإسلامية دورها كغيرها من الجمعيات الأخرى في المجتمع مما يؤدي إلى خدمة المجتمع المدني بشكل أوسع وأفضل.

إن تعاونكم في تعبئة هذه الاستبانة يساهم بشكل فعال في إنجاح هذه الدراسة لذلك نرجو منكم تحري الدقة في تعبئة الاستبانة مؤكدين لكم أن المعلومات التي ستمدوننا بها لن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي.

الباحث/ خالد اضهير

الجزء الأول : البيانات الأولية

المحور الأول : البيانات الخاصة لمن يعبئ الاستبانة :

1. **الجنس:**

☐ذكر ☐أنثى

2. **المسمى الوظيفي:**

☐ عضو مجلس إدارة☐ مدير☐رئيس قسم☐ إداري / فني

3. **التخصص:**

☐ علوم مالية / إدارية ☐ هندسة ☐ خدمة اجتماعية☐ أخرى

حددها.....

4. **العمر:**

☐ أقل من30 سنة ☐30 –أقل من40 ☐ 40–أقلمن 50☐50 فأكبر

5. **المؤهل العلمي:**

☐دبلوم☐بكالوريوس ☐ ماجستير ☐دكتوراه

6. **سنوات الخبرة:**

☐أقل من 3 سنوات ☐3 – أقل من 8☐8– أقل من 15 ☐15 فأكبر

المحور الثاني : البيانات الخاصة بالجمعية :

1. **مجالات عمل المؤسسة (يمكن اختيار أكثر من إجابة) :**

☐تنموي ☐إغاثي–خيري ☐ تعليمي تربوي ☐ديمقراطية وحقوق الإنسان☐أخرى

حددها.....

2. **مصادر التمويل (يمكن اختيار أكثر من إجابة) :**

☐ داخلي (تمويل ذاتي) ☐ خارجي (تمويل دولي)

الجزء الثاني: فقرات التخصصية

الأخ/ت الفاضل/ة فيما يلي العديد من العبارات الرجاء تحديد اتجاهك نحو كل عبارة من هذه العبارات المبينة أدناه ، الإجابات من(1-10) :

م	العبـــــــارة	الإجابات من (1 – 10)
اولا : مصادر التمويل الدولي للجمعيات الإسلامية		
.1	تشارك مؤسسات التمويل الدولي الجمعية الاسلامية في تحديد وتقييم متطلبات العمل الخيري	
.2	تلعب المساعدات المادية الدولية دورا محوريا في تحديد سياسات واتجاهات عمل الجمعيات في قطاع غزة	
.3	تتأثر فرصة الحصول على التمويل الخارجي بالتوجهات والانتماءات الفكرية للجمعيات لفكرة ايديولوجية محددة.	
.4	تطالب الجهات الممولة شروط محددة للمشاريع تتعلق بالجودة في النواحي التقنية والبشرية للمشاريع المقترحة	
.5	لدى الجهات الممولة خطط واستراتيجيات تنموية خاصة بها لمعالجة الاثار الاقتصادية والاجتماعية	
.6	الممارسة الحكومية اتجاه الجمعية الاسلامية كان له أثرا سلبي في تقبل الجهات الدولية للتعامل مع الجمعيات الاسلامية.	
.7	تفرض الجهات الممولة اجندة خاصة كشرط للحصول على التمويل	
.8	يتأثر قرار التمويل الدولي بخبرة وسمعة الجمعيات الاسلامية العاملة	
ثانيا: مدى تأثير الاوضاع الأمنية والسياسية		
.1	تأثر عمل الجمعية الاسلامية في قطاع غزة سلباً بعد حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني.	
.2	يزداد نشاط الجمعية الاسلامية في أوقات الاحتياجات والحروب مع المحتل	
.3	تعاني الجمعية الاسلامية من سياسة الحكومات التي تمارسها بدعوى مكافحة الارهاب	

.4	الضعف في حجم التنسيق والتعاون بين الجمعية والحكومة الذي يسهل الرقابة الحكومية على قواعد بياناتها الإدارية والمالية	
.5	يزداد حجم التمويل الخارجي على الجمعيات الاسلامية بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة	
.6	اغلاق الحسابات في البنوك بما يعرف سياسة تجفيف منابع التمويل أثرا سلبا على المشاريع التي تقدمها الجمعيات الاسلامية	
.7	حملات التشويه الإعلامي المنهج من قبل جهات حكومية أو معادية ضد الجمعية الإسلامية داخلياً وخارجياً.	
ثالثا: مدى تمتع إدارة الجمعية بالكفاءة في الحصول على التمويل الدولي		
.1	يتوفر لدى الجمعية هيكلية تنظيمية واضحة ومرنة تتلاءم وطبيعة المشاريع المقدمة.	
.2	يتوفر لدى الجمعية الاسلامية قواعد بيانات شاملة لكافة المؤسسات الدولية المانحة وطبيعة عملها وكيفية التواصل معها.	
.3	يتم دراسة وعمل مشاريع الجمعية الاسلامية وتجميع بيانات المستفيدين منها عبر خبراء ميدانيين تقوم الادارة على توفيرهم وفقا للكفاءة والخبرة في مجال خدمة المجتمع	
.4	توفر الجمعية نظام إداري ومالي بهدف إعداد التقارير الإدارية والمالية عن الأنشطة والبرامج بشكل تفصيلي لكل برنامج أو مشروع.	
.5	يتلاءم عدد الموظفين في الجمعية الاسلامية مع حجم العمل داخلها كما يتم تعينهم حسب الاحتياجات الفعلية وعلى أساس الكفاءة	
.6	تتضمن تقارير الرقابة الإدارية والماليةٍ مقترحات تتعلق بتطوير النظام المالي والإداري.	
.7	يتم عمل الموازنات عامة للجمعية الاسلامية بشكل سنوي ودوري.	
.8	تضع الادارات العامة للجمعية استراتيجيات وخطط هدفها الحد من معدلات الفقر والبطالة	
.9	تسعى الجمعية على استقطاب خبراء لكتابة المشاريع لتسهيل جلب التمويل بلغات متعددة.	

رابعا: طبيعة وعدد المقترحات المقدمة للتمويل		
.1	تنفذ الجمعية مشاريع هدفها تلبية حاجات الاسر الفقيرة .	
.2	تنفذ الجمعية مشاريع هدفها القضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة.	
.3	تساهم المشاريع المقدمة من الجمعية في تحقيق معدلات ايجابية لتحقيق التنمية المستدامة .	
.4	تقدم الجمعية الاسلامية مشاريع استثمارية لمنافسة القطاع الخاص تهدف إلى تحقيق الربح .	
.5	تسعى الجمعية إلى تقديم مشاريع هدفها خلق فرص عمل .	
.6	يساعد تعدد البرامج والمشاريع على تحقيق أهداف الجمعيات وأهمها الحد من معدلات الفقر.	
.7	تعتمد الجمعية الاسلامية بشكل كامل على البرامج والمشاريع الموسمية	
.8	تسعى الجمعية الاسلامية إلى الانتباه لظاهرة الازدواجية في برامجها من حيث التطبيق والاستفادة	
.9	تقدم الجمعية الاسلامية برامج دعم تعليمية ومنح دراسية للطلبة المحتاجين	
خامسا: دور العلاقات الخارجية للجمعية		
.1	تسهم العلاقات الخارجية إلى نقل الصورة الحقيقية عن الفئات الفقيرة للجهات الممولة	
.2	تعتمد الجمعية في بناء علاقاتها الخارجية مع المؤسسات الممولة على خبراء واستشاريين في مجال العلاقات العامة والدولية	
.3	تتبادل الجمعية مع المؤسسات الممولة الزيارات الميدانية بهدف توثيق العلاقات وتبادل الخبرات في مجال العمل الانساني	
.4	تنوع الجمعية في شبكة علاقاتها مع مؤسسات تختلف مع افكارها الأيديولوجية ما دامت تسعي إلى خدمة الفرد والمجتمع	
.5	حجم شبكة العلاقات المتوفرة لدى الجمعيات يمكنها من توفير الدعم المادي لتحقيق مشاريعها و أهدافها المراد تحقيقها.	
.6	تسهم العلاقات الخارجية إلى تحقيق مبدأ الشراكة التعاونية في مجال العمل	

	الانساني والمسؤولية الجماعية بما يعرف التوأمة المؤسساتية	

سادسا :أذكر بعض المقترحات التي تؤدي إلى التغلب على معوقات التمويل الدولي للجمعية الإسلامية :

1.....

2.....

3.....

4.....

شكراً لتعاونكم

ملحق (3) أسماء أعضاء لجنة التحكيم

م	الاسم	التخصص	مكان العمل
.1	أ.د. حمدي زعرب	المحاسبة	الجامعة الإسلامية
.2	أ.د. سمير صافي	الاقتصاد	الجامعة الإسلامية
.3	د. علاء الرفاتي	الاقتصاد	الجامعة الإسلامية
.4	أ.د جبر الداعور	المحاسبة	جامعة الأزهر
.5	أ.محمد بربخ	احصاء	الجامعة الإسلامية
.6	م.محمد المصري	هندسة	جمعية الرحمة الخيرية
.7	د.توفيق شبير	علم نفس	جمعية وصال للتنمية الصحية والمجتمعية
.8	م. شرين ابو شاويش	هندسة	المراكز النسائية
.9	وديان عايش شعت	ادارة	مركز ايثار
.10	د.عمار القدرة	هندسة صناعية	الاغاثة الاسلامية